CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/12/2
17 November 2013

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الثاني عشر
بيونغ شانغ، 6-17 أكتوبر/تشرين الأول 2014
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية عن أعمال اجتماعها السابع عشر

المحتويات

البند 1 - افتتاح الاجتماع 3

البند 2 - انتخاب أعضاء المكتب، وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 3

ألف - الحضور.....4

باء - انتخاب أعضاء المكتب 5

جيم - إقرار جدول الأعمال 6

دال - تنظيم العمل 8

البند 3 - تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال وسائل علمية وتقنية 9

البند 4 - تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية 9

الغاية الاستراتيجية ألف: التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع (تشمل الأهداف من 1 إلى 4 من أهداف أيشي) 16

* UNEP/CBD/COP/12/1

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الغاية الاستراتيجية باء: خفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتشجيع الاستخدام المستدام (تشمل الأهداف من 5 إلى 10 من أهداف أيشي) 20

الغاية الاستراتيجية جيم: تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني (تشمل الأهداف من 11 إلى 13 من أهداف أيشي) 26

الغاية الاستراتيجية دال: تعزيز المنافع للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (تشمل الأهداف من 14 إلى 16 من أهداف أيشي) 31

القضايا الجديدة والناشئة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام 35

البند 5 - مساهمة الاتفاقية في العمليات فيما بين دورات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) 36

البند 6 - تقارير مرحلية من الأمين التنفيذي 36

البند 7 - استنتاجات وتوصيات لمزيد من العمل، بما في ذلك مدخلات لخطة عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفقا للمقرر 13/11. 40

البند 8 - شؤون أخرى 42

البند 9 - اعتماد التقرير 43

البند 10 - اختتام الاجتماع 43

المرفق التوصيات التي اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السابع عشر 46

البند 1 - افتتاح الاجتماع

1- عُقد الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (الهيئة الفرعية) بمقر منظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو) من 14 إلى 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

البند 2 - انتخاب أعضاء المكتب، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

2- افتتح الاجتماع السيد جيميدو دالي توسي (إثيوبيا)، رئيس الهيئة الفرعية، في الساعة 10:15 صباحا من 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013. ورحب بالمشاركين في الاجتماع، وقال إن الشكل الجديد سيستخدم في جميع الجلسات التي ستعقد في جلسات عامة وسوف يشمل حلقة نقاش. وأضاف أن الشكل الجديد يمثل فرصة فريدة من نوعها للمشاركين لتقاسم الخبرات الخاصة بكل بلد والتعلم من بعضهم البعض. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المشاركون من تجنب العموميات وأن يناقشوا كيفية تحقيق تعاون علمي وتقني فعال وهادف. وأضاف أنه سيكون، بصفة شخصية، مسروراً للغاية إذا تسنى، في نهاية الاجتماع، اقتراح حلول عملية يمكن وضعها موضع التنفيذ. وأشار إلى أن الاجتماع الحالي قد عُقد مباشرة بعد اجتماع الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، وسوف ترشد أيضاً نتائج ذلك الاجتماع مداولات المشاركين. ويُتوقّع من الهيئة الفرعية تزويد مؤتمر الأطراف بالمشورة العلمية والتقنية، وطلب أن يركز المشاركون على تلك المهام المحددة ويقدموا مساهماتهم بناءً على ذلك. وتوجه أيضاً بالشكر إلى الحكومات التي مكنت مساهماتها المالية من مشاركة الخبراء في مختلف الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة الفاصلة بين الدورات. وتوجه أيضاً بالشكر إلى الحكومات والمنظمات التي قدمت الدعم المالي لتمكين التوازن الإقليمي الأساسي في عدد الخبراء المشاركين في الاجتماعات وتحسين فائدة النقاش العلمي. وأعرب عن امتنانه أيضا إلى الخبراء الذين شاركوا في أعمال الاتفاقية.

3- وأدلى أيضاً ببيان افتتاحي السيد براوليو فيريرا دي سوزا دياز، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي.

4- ورحّب الأمين التنفيذي بالمشاركين في الاجتماع الراهن وأعرب عن امتنانه لحكومات الدنمارك، وفنلندا، وألمانيا، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج وإسبانيا، على مساهماتها المالية التي مكّنت من المشاركة في الاجتماع لممثلي البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وقال إن المشاركين ينبغي أن ينتهزوا فرصة الاجتماع لبيان أن الهيئة الفرعية قادرة على مواجهة التحدي المتمثل في تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتقييم تأثيرات الإجراءات المتخذة وفقاً للاتفاقية.

5- وأشار إلى مرور ثلاث سنوات منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وإلى أنه قد فرضت خلال هذه السنوات تحدياتٍ على العديد من البلدان والمجتمع العالمي ككل. وذكر أن الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية سيطرت على النقاش واستمر تقلص الميزانيات المخصصة للعمل البيئي، وهو ما أثار ردود الأفعال القديمة المكرسة للنزعة الأحادية ولاستغلال الموارد الطبيعية دون قيود ومواصلة إنكار تغير المناخ. وأضاف أن مجتمع التنوع البيولوجي يواجه الآن تحديات كبيرة. وإقرارا بهذه التحديات، فقد أعاد هيكلة الأمانة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأطراف والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

6- وأضاف أنه مع ذلك، فقد شهدت هذه السنوات أيضاً اضطلاع الأطراف بصورة نشطة بتحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) ووضع أهداف وطنية. وقال إنه منذ الاجتماع

العاشر لمؤتمر الأطراف قُدّمت 21 استراتيجية وخطة عمل وطنية محدثّة للتنوع البيولوجي وتلقّى حوالى 130 طرفاً من الأطراف المؤهلة دعماً من الآلية المالية للاتفاقية. وأشار أنه خلال هذه الفترة، وقّع 92 طرفاً على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وصدّق 25 طرفاً على هذا البروتوكول. وأُنشئت هيئة جديدة هي المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (IPBES)، وحُدّد في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف هدف يرمي إلى مضاعفة إجمالي تدفقات الموارد المالية الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية.

7- ورأى الأمين التنفيذي أن تعزيز القدرات على رصد التنوع البيولوجي سيساعد واضعي السياسات على دعم النتائج الإيجابية وفقاً لأهداف الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ومع ذلك، فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن العديد من المؤسسات تدعم تنفيذ الاتفاقية، فإن الوصول إلى بيانات موثوقة لا يزال يشكل تحدياً مطروحاً، ولم تجر معالجة هذه المسألة بشكل كاف لحشد البيانات المتوافرة. وقد عقد المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF) مؤتمراً تاريخياً بشأن المعلوماتية الأحيائية، وأطلق مؤخراً تقرير التوقعات المعلوماتية العالمية للتنوع البيولوجي الذي اقترح إطارا لتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من مصادر مختلفة.

8- وشجع المشاركين على الاستفادة من المجموعة الوافرة من الأدوات والإرشادات والمعلومات العلمية المتاحة لهم، وإعداد قائمة حقيقية بالتحديات العلمية والتقنية وللخيارات والآليات الممكنة التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات. ووقال إن نتائج الاجتماع الحالي ستساهم في التقييم الذي سيجرى في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف وفي التوصل إلى قرار محتمل بشأن وضع خارطة طريق للمضي قدماً حتى عام 2020.

ألف - الحضور

9- حضر الاجتماع ممثلو الأطراف والحكومات الأخرى التالية أسماؤهم: أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، البرازيل، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جزر كوك، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، إكوادور، مصر، استونيا، إثيوبيا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا- بيساو، هايتي، هوندوراس، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، العراق، ايرلندا، إسرائيل، اليابان، الأردن، كيريباتي، الكويت، ليبيريا، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، بلاو، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة واليمن.

10- كما حضر مراقبون من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأمانات الاتفاقيات والهيئات الأخرى التالية أسماؤها: اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم

الإيكولوجية (IPBES)، والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موائلا للطيور المائية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة – معهد الدراسات العليا، والبنك الدولي.

11- وكانت المنظمات التالية أسماؤها ممثلة أيضا بصفة مراقبين:

ABS Capacity Development Initiative, African Regional Intellectual Property Organization, Alliance for Zero Extinction (AZE), American Bird Conservancy, Andes Chinchasuyo, ASEAN Centre for Biodiversity, Biofuelwatch, BirdLife International, CBD Alliance, Center for International Forestry Research, Centre for Environment Education (India), Centre for International Sustainable Development Law, Chungnam National University (Korea), Commonwealth Scientific and Industrial Research Organisation, Communication, Education and Public Awareness Japan (CEPA Japan), Concordia University, Conservation International, Convention on the Conservation of European Wildlife and Natural Habitats (Bern Convention), Coordinadora de las Organizaciones Indígenas de la Cuenca Amazónica - COICA, Council of Europe, DIVERSITAS, Duke University, ECOROPA, Environment Canada, Environmental Quality Protection Foundation, ETC Group, European Molecular Biology Organization (EMBO), European Space Agency, Federacão das Indústrias do Estado de São Paulo, Federation of German Scientists, Forest Peoples Programme, Fridtjof Nansen Institute, Friends of the Earth U.S., Global Biodiversity Information Facility, Global Forest Coalition, Group on Earth Observations, Group on Earth Observations Biodiversity Observation Network - GEO BON, Helmholtz Centre for Environmental Research - UFZ, ICCA Consortium, Indian Environment Law Offices, Indigenous Information Network, Indigenous Peoples' Foundation for Education and Environment, Institut de recherche pour le développement - Montpellier, Institute for Biodiversity-Network, Institute for Global Environmental Strategies, International Council for Science (ICSU), International Development Law Organization, International Fund for Animal Welfare, International Indian Treaty Council, International Partnership for the Satoyama Initiative (IPSI), International Union for Conservation of Nature (IUCN), International University Network on Cultural and Biological Diversity, Island Conservation, Japan Agency for Marine-Earth Science and Technology, Japan Civil Network for the United Nations Decade on Biodiversity, Japan Committee for IUCN, Japan Wildlife Research Center, Jardin botanique de Montréal, L'Institut de la Francophonie pour le développement durable, McGill University, National Biodiversity and Biosafety Center, National Institute for Environmental Studies, Natural Justice: Lawyers for Communities and the Environment, Network of Managers of Marine Protected Areas in the Mediterranean (MedPAN), Parks Canada, Plenty Canada, Practical Action, RARE Conservation, Red de Cooperación Amazónica, Red de Mujeres Indígenas sobre Biodiversidad, Russian Association of Indigenous Peoples of the North (RAIPON), Saami Council, South Asia Co-operative Environment Programme, State University of New York (SUNY Plattsburgh), Stockholm Resilience Centre, SWAN International, Tebtebba Foundation, The Nature Conservation Society of Japan, Third World Network, Tohoku University, Tulalip Tribes, Twin Dolphins Inc., United Organisation for Batwa Development in Uganda, Université de Mahajanga (Madagascar), Université de Montréal, University of Saskatchewan, University of Washington, USC Canada, Waikiki Hawaiian Civic Club, Wildlife Conservation Society, World Association of Zoos and Aquariums, World Resources Institute, WWF International and Zoological Society of London.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

12- وفقا للانتخابات التي عقدت في الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر للهيئة الفرعية، تألف مكتب اجتماعها السابع عشر من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد جيميدو دالي توسي (إثيوبيا)

نواب الرئيس: السيدة ريزا سميث (كندا)

السيدة بريجيت باتيست (كولومبيا)

السيدة إيفنا فوكسيتش (كرواتيا)

السيد جان باتريك لودوك (فرنسا)

السيد مادجو باه (غينيا)

السيدة نانينتيتي تياريكي-رواتو (كيريباتي)

السيد الكسندر شيستاكوف (الاتحاد الروسي)

السيد يوسف الحافظ (المملكة العربية السعودية)

السيد فلويد هومر (ترينيداد وتوباغو)

13- واتفق على أن يعمل السيد مادجو باه (غينيا) مقررا للاجتماع.

14- وفي الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، انتخبت الهيئة الفرعية العضوين التالية أسماؤهما للعمل لمدة في المكتب، ابتداء من نهاية الاجتماع السابع عشر وانتهاء بنهاية اجتماعها التاسع عشر، ليحلوا محل العضوين من كندا وترينيداد وتوباغو: السيد أندرو بيكنيل (نيوزيلندا) والسيدة لوردز كويا دي لا فونتي (كوبا).

15- وفي الجلسة العاشرة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، انتخبت الهيئة الفرعية العضوين التالية أسماؤهما للعمل لمدة في المكتب، ابتداء من نهاية الاجتماع السابع عشر وانتهاء بنهاية اجتماعها التاسع عشر، ليحلوا محل عضوي المكتب من غينيا وكرواتيا: السيد مصطفى مختار على فودة (مصر) والسيدة سنزانا بروكيتش (صربيا).

16- وفي نفس الوقت، اتفق على أن مسؤولا من جمهورية كوريا سيعمل في المكتب لمدة تبدأ من نهاية الاجتماع السابع عشر وتنتهي بنهاية الاجتماع التاسع عشر، ليحل محل عضو المكتب من كيريباتي.[1]

جيم- إقرار جدول الأعمال

17- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث جدول أعمال الاجتماع.

18- وقالت ممثلة النرويج أن بلدها كانت دائما مؤيدا قويا لاتفاقية التنوع البيولوجي. غير أنها متحدثة بصفتها صديقة للاتفاقية، أعربت أيضا عن قلقها إزاء الوثائق وشكل الاجتماع الحالي للهيئة الفرعية. وقالت إن النرويج بينما لا تعارض التعديلات على شكل الاجتماع، هناك حاجة إلى احترام نص الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف. وأضافت أن الفقرة 6 من المقرر 12/10، طلبت إلى الأمين التنفيذي تبسيط نصوص مشاريع التوصيات المقترحة للهيئة الفرعية وشجع الأطراف على جعل هذه التوصيات قصيرة قدر الإمكان، بحيث تكون الإجراءات المطلوبة واضحة. وأشارت إلى عدم تحضير مشروعات توصيات للاجتماع الحالي وتساءلت عن كيفية ضمان الشفافية في إعداد مشاريع التوصيات؛ وأنه ليس من الواضح أيضا من مشروع جدول الأعمال الجهة التي ستوجه إليها مشروعات الاستنتاجات والتوصيات هذه. وقالت إن النرويج، مثلها مثل جميع الأطراف الأخرى، كان عليها

[1] عرّفت جمهورية كوريا المرشح بأنه السيد يونغباي سوه (أستاذ معهد البحوث المنهجية لمنتجات النباتات الطبيعية، جامعة سول الوطنية).

التحضير وطنيا للاجتماعات الرسمية في إطار الاتفاقية وإن ذلك كان مستحيلا تقريبا. وأشارت أن النرويج، بينما تقف على استعداد لمناقشة طريقة العمل الجديدة والمحسنة للهيئة الفرعية، فإنها تذكّر الاجتماع بأن مؤتمر الأطراف هو هيئة صنع القرار في الاتفاقية ولا ينبغي تقويض مقرراته.

19- وقالت ممثلة كندا إن وفدها يتطلع إلى النهج الجديد المقترح ويرغب في المساهمة في إنجاحه. غير أنها أضافت أن كندا بينما تتطلع أيضا إلى الاستنتاجات التي سوف تنبثق عن الاجتماع، فهي تبادل بعض الشواغل التي أعربت عنها ممثلة النرويج.

20- وقال ممثل بلجيكا أن بلجيكا كانت مؤيدا قويا أيضا للاتفاقية ووافق على أن الهيئة الفرعية ينبغي أن تسعى إلى تحسين نوعية مشورتها العلمية والتقنية والتكنولوجية عن طريق تحسين المدخلات في عمل اجتماعاتها وفي المناقشات. غير أنه أضاف أنه بغض النظر عن الشكل الذي يستخدم في الاجتماعات، فإن الإرشادات التي يقدمها مؤتمر الأطراف ينبغي اتباعها في التحضير للاجتماعات. وذكّر الهيئة الفرعية بأنه وفقا لطريقة تشغيلها، فإن الوثائق ينبغي توزيعها، بلغات عمل الهيئة الفرعية، وذلك ثلاثة أشهر قبل اجتماعاتها، وينبغي أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات المقترحة. وأشار إلى أن بلجيكا سوف تقدّر تقييما شاملا للقيمة المضافة المحتملة للشكل الجديد وفاعليته المتزايدة تمشيا مع طريقة التشغيل.

21- ورحب ممثل المكسيك، متحدثا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي، بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز الطبيعة العلمية والتقنية للهيئة الفرعية. وقال إن المناقشات ستساعد الأطراف على تحديد الفجوات والعقبات وتقاسم الخبرات الناجحة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأضاف أنه من المهم تحديد العناصر التقنية والعلمية التي يمكن أن تساعد الأطراف على رصد التنوع البيولوجي، وتنفيذ السياسات الجديدة والإجراءات الفعالة لخفض فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية الحياة وتؤدي إلى تغيير السلوك، مع مشاركة قطاعات مختلفة في المجتمع. وأشار إلى أن الرصد وحده لا يكفي. وذكر أن مؤاءمة العدد الكبير من الأدوات المنشأة في إطار الاتفاقية مع ظروف قطرية محددة يشكل تحديا كبيرا. وأضاف أن المكسيك كانت ناقدا صريحا للشكل التي عملت به الهيئة الفرعية في الماضي. وقال إنه بدون توصيات معدة مسبقا، فإن المناقشات سوف توفر فرصة للتوصل إلى استنتاجات معا من شأنها أن تساعد الأطراف في تحضير تقاريرها الوطنية، وتحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. ويمكن أن يساهم العمل أيضا في الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي وفي تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وذكر أن المكسيك لدى تحضيرها للاجتماع، اشتركت في مشاورات واسعة من شأنها أن تقدم مدخلات قيمة في تقريرها الوطني الخامس وفي تحديث استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وأضاف أن الهيئة الفرعية ينبغي ألا تتوقع أن يقوم مؤتمر الأطراف بعملها. وذكر أن الشكل الجديد يعتبر خطوة مهمة للمضي قدما وأن المجموعة على استعداد للتعاون بشكل كامل لإحراز التقدم.

22- وقال ممثل ليبيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن المجموعة اعترفت بالاتجاهات الناشئة في التنوع البيولوجي منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، لاسيما إنشاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) والمسائل الناشئة عن الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، الذي عُقد مباشرة قبل الاجتماع الحالي. وأضاف أنه بينما يجب

أن تكون التغيرات في طرائق العمل في إطار الاتفاقية متسقة مع مقررات مؤتمر الأطراف، فإن المجموعة الأفريقية مستعدة لاختبار النظام الجديد وسوف تتعاون مع نتائج الاجتماع.

23- وأقرت الهيئة الفرعية جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أعده الأمين التنفيذي بالتشاور مع المكتب (UNEP/CBD/SBSTTA/17/1).

1- افتتاح الاجتماع.

2- الشؤون التنظيمية.

3- تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال وسائل علمية وتقنية:

(أ) أدوات ومنجهيات دعم السياسات التي أعدت أو استخدمت في إطار الاتفاقية ومدى ملاءمتها، وأثرها والفجوات الموجودة فيها؛

(ب) مدى ملاءمة الملاحظات، ونظم البيانات، لرصد خصائص التنوع البيولوجي التي تمت معالجتها في أهداف أيشي للتنوع البيولوجي واستخدام وإعداد مؤشرات لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

(ج) القضايا الجديدة والناشئة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(د) الاحتياجات العلمية والتقنية المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية وبكل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

4- تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية.

5- مساهمة الاتفاقية في العمليات فيما بين دورات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES).

6- تقارير مرحلية من الأمين التنفيذي.

7- استنتاجات وتوصيات لمزيد من العمل، بما في ذلك مدخلات لخطة عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفقا للمقرر 13/11.

8- شؤون أخرى.

9- اعتماد التقرير.

10- اختتام الاجتماع.

دال - تنظيم العمل

24- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اقترح الرئيس أن جميع الجلسات ينبغي أن تعقد في جلسات عامة وأن كل جلسة سوف تتضمن حلقة نقاش حول كل غاية من الغايات الاستراتيجية ألف وباء وجيم ودال. واقترح أن تعمل السيدة ريزا سميث (كندا) رئيسة للجلسة حول الغاية الاستراتيجية ألف؛ والسيد يوسف الحافظ (المملكة العربية السعودية) رئيسا للجلسة حول الغاية الاستراتيجية باء؛ والسيدة نانينتيتي تياريكي-رواتو (كيريباتي) رئيسة للجلسة حول الغاية الاستراتيجية جيم؛ والسيدة بريجيت باتيست

(كولومبيا) رئيسة للجلسة حول الغاية الاستراتيجية دال. واقترح أيضا أن يعمل السيد جون باتريك لودوك (فرنسا) رئيسا للجلسة حول البنود 3(ج) و5 و6.

25- وفي الجلسة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2013، طلب الرئيس إلى السيد ألكسندر شيستاكوف (الاتحاد الروسي) والسيد ايزيكيو بنيتز دياز (المكسيك) أن يرأسا مجموعة أصدقاء الرئيس المفتوحة العضوية ومهمتها إعداد استنتاجات للاجتماع.

26- وفي الجلسة الخامسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، قدم السيد ألكسندر شيستاكوف (الاتحاد الروسي) تقريرا عن عمل مجموعة أصدقاء الرئيس المفتوحة العضوية.

27- وفي الجلسة السادسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تقرر أن تكلف مجموعة أصدقاء الرئيس المفتوحة العضوية بصياغة مشروع للنتائج الرئيسية بشأن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية على أساس الآراء التي أعرب عنها أثناء الجلسات حول البندين 3 و4 من جدول الأعمال. وستكون المجموعة برئاسة السيد ألكسندر شيستاكوف (الاتحاد الروسي) وتتكون من ممثلي الأرجنتين، والبرازيل، وكندا، ومصر، وفنلندا، وماليزيا، وسنغافورة، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وأوكرانيا. وسوف يعمل ممثلو بوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي، وجورجيا، وألمانيا، والهند، واليابان، والنرويج والسنغال في مهام استشارية. وسوف تعقد مجموعة أصدقاء الرئيس المفتوحة العضوية جلسة ثانية، يرأسها السيد إيزيكيو بنيتز دياز (المكسيك) لمناقشة العناصر المشتركة في الغايات ألف وباء وجيم ودال من الخطة الاستراتيجية، وذلك كمرفق محتمل للنتائج الرئيسية.

البند 3 - تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال وسائل علمية وتقنية

و

البند 4 - تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية

28- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث البندين 3 و4 من جدول الأعمال. ولدى نظرها في هذا البند، كان أمام الهيئة الفرعية مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال وسائل علمية وتقنية (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2)؛ ومذكرات أعدها الأمين التنفيذي عن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لبلوغ الأهداف في إطار الغايات الاستراتيجية ألف وباء وجيم ودال من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Adds.1, 2, 3 and 4)؛ ومذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تقييم آثار أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية (UNEP/CBD/SBSTTA/17/3).

29- ودعا ممثل الأمانة، لدى تقديمه لهذين البندين، الهيئة الفرعية إلى الإحاطة علما أيضا بتوصيات الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها بشأن إعداد مبادئ توجيهية لأفضل ممارسات إعادة توطين المعارف التقليدية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وعن كيفية مساهمة المهام 7 و10 و12

على أفضل وجه في العمل في إطار الاتفاقية ولتنفيذ بروتوكول ناغويا.[2] واسترعى الاهتمام أيضا إلى الموجز لحوار متعمق حول المجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين القطاعات: "ربط نظم المعارف التقليدية والعلوم، مثل النظم المعمول بها في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية".[3]

30- وأبرز الأمين التنفيذي أهمية البند 4 من جدول الأعمال. إذ أن مناقشة الخيارات لتقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية هي جزء من الولاية المنوطة للهيئة الفرعية في المقرر 13/11 الصادر عن مؤتمر الأطراف وواحدة من مهامها المحددة في المادة 25 من الاتفاقية. وقال إنه نظرا لأن مهمة الهيئة الفرعية كانت أقل نجاحا أيضا في التنفيذ، فإنه يشجع التعليقات على الموضوع والمقترحات حول كيفية الوفاء بهذه المهمة على نحو أكثر نجاحا.

31- وقدم السيد عبد الحميد زكري (رئيس المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، IPBES) عرضا عن حشد الدعم العلمي والتقني لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأشار إلى إحدى الرسائل الرئيسية في التقرير الموجز عن التنوع البيولوجي الواردة في تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية ومفادها أن السياسات المصممة لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وخدمات النظم الإيكولوجية ستكون غير كافية إلا إذا تمت أيضا معالجة الدوافع غير المباشرة والمباشرة للتغيير. وأضاف إنه بينما هناك تطورات مبّشرة، مثل الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وتعميم اعتبارات التنوع البيولوجي، فإن تحويل المجتمعات يتطلب إقامة حوار أساسي بين الأجزاء الكبري في المجتمع، وفهما عريضا للمفاهيم مثل القدرات البيولوجية والحدود الإيكولوجية، والاتفاق على الخيارات المطروحة والحلول اللازمة. وذكر أن الهيئة الفرعية ستحتاج إلى إعطاء عناية أكبر للعلوم الاجتماعية التي أوليت موقعا مركزيا في الإطار المفاهيمي الذي يقوم بإعداده المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأضاف أن المنبر الحكومي الدولي أعد أيضا مشروع برنامج عمله 2014-2018، الذي سيمهد الطريق إلى تعزيز إضافي للتفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي والخدمات الاقتصادية عبر النطاقات والقطاعات ونظم المعارف، ويحقق التوازن بين الاحتياجات لبناء القدرات، وأدوات التقييم وأدوات دعم السياسات. وشجع الهيئة الفرعية على النظر في الإطار المفاهيمي، وبرنامج العمل، فضلا عن وثيقة النطاق التي أعدت للاجتماع العام الثاني للمنبر الحكومي الدولي. وقال إن الحوار كان ضروريا على الصعيد الدولي والوطني على السواء، لتخطي الانقسام وتطوير فهم مشترك للأولويات المجتمعية، وإستراتيجية مشتركة لحشد الموارد المتاحة، على أن يكون مركز ذلك هو دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة.

32- وقدمت السيدة خوخي كارينيو (برنامج شعوب الغابات) تقريرا عن الحوار المتعمق حول "ربط نظم المعارف التقليدية والعلوم، مثل النظم المعمول بها في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية"، الذي عقده الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة

[2] التوصيتان 3/8 و4/8 (انظر الوثيقة UNEP/CBD/COP/12/5، المرفق الأول). وفي وقت انعقاد الاجتماع، كانت هذه متوافرة بوصفها الوثيقتين UNEP/CBD/WG8J/8/L.4 وUNEP/CBD/WG8J/8/L.5 .

[3] انظر الوثيقة UNEP/CBD/COP/12/5، المرفق الثاني. وفي وقت انعقاد الاجتماع، كانت هذه متوافرة بوصفها الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/8/L.1/Add.1.

بها في اجتماعه الثامن. وقالت إن الطريقة التي قامت بها اتفاقية التنوع البيولوجي، وخصوصا، الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي)، بتشجيع الاعتراف بالمعارف التقليدية واحترامها وحمايتها عن طريق دمج بُعد متعدد الثقافات في اجتماعاته وممارساته ينبغي اعتباره مثالا يحتذى به. وأضافت أن المشاركين أشاروا إلى الثقة والتعامل بالمثل والتقاسم المنصف في سياق التعلم المتبادل كعناصر رئيسية للحوار بين نظم المعارف. وذكرت أنه نظرا لعدم التوازنات في القوى المستمر بين العلوم الغربية ومعارف الشعوب الأصلية، هناك حاجة حيوية إلى ضمانات لحماية المعارف التقليدية، بما فيها الموافقة الحرة والمسبقة عن علم وآليات ملائمة للمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في محافل المعارف التي أنشئت حديثا. وأضافت أن المشاركين لاحظوا الفجوة بين نظرة الشعوب الأصلية إلى الطبيعة والمفاهيم المستخدمة في المحافل الدولية، وخلصوا إلى أن التقاسم فيما بين نظم المعارف يمكن حدوثه فقط في بيئة متعددة الثقافات بحق. وذكرت أن مثال نساء شعب الميتي استخدم لبيان أهمية المعارف الجنسانية والدور الحيوي لنساء الشعوب الأصلية في نقل المعارف فيما بين الأجيال.

33- وقُدم تقرير عن نتائج حلقة العمل الدولية للخبراء وأصحاب المصلحة بشأن مساهمة نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية: بناء أوجه التآزر مع العلوم، المنعقدة في يونيو/حزيران 2013 في طوكيو، باليابان. وبحثت حلقة العمل وحددت إجراءات ونُهج للعمل مع نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الأطر المفاهيمية الممكنة التي كانت مفتوحة وشاملة لنظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين وآراء عالمية. وظهر أن بناء القدرات كان لازما في مجالات التعليم وزيادة التوعية، وتدريب العلماء في نظم المعارف التقليدية، وإدخال المعارف التقليدية في المناهج الدراسية، وبناء التوعية حول المنبر بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وكان خطر فقدان التنوع البيولوجي العرقي من المشكلات المحتملة الأكثر خطورة من فقدان التنوع البيولوجي.

34- وأشير إلى "النهج القائم على أدلة متعددة" كشكل مفيد لتقاسم المعارف. ومن الأمثلة على ذلك نظم الرصد والمعلومات المجتمعية التجريبية من جانب شبكة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إطار الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي. وهدفت المشروعات إلى تعزيز قاعدة المعارف المحلية للإدارة الإقليمية للموارد وتنمية المجتمع؛ واستكمال البيانات لرصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ والمساهمة في عمل المنبر. ونظرا لقوة المعارف، فإن التنوع الثقافي، وتقاسم المعارف والتعاون كانت من التحديات التي ينبغي التصدي لها لتلبية الحاجة العالمية للتكيف مع التغيير.

حلقة النقاش حول بيانات التنوع البيولوجي ونظم الرصد والمساهدات والمؤشرات

35- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في حلقة نقاش حول رصد التنوع البيولوجي. وتألفت الحلقة من السيد بوب شولز (رئيس شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، جنوب أفريقيا)، والسيدة أوجينيا أرغيداس مونتزوما (كوستاريكا)، والسيد مارك باغانيني (وكالة الفضاء الأوروبية)، والسيد دونالد هوبرن (الأمين التنفيذي للمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي) والسيدة برنيلا مالمر (مركز المرونة في ستوكهولم).

36- وقدم السيد شولز تقرير واستنتاجات حلقة عمل الخبراء بشأن تعزيز بيانات التنوع البيولوجي ونظم الرصد لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، المنعقدة في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في مونتريال. وكان الهدف من حلقة العمل تحديد الوسائل لتحسين جمع واستخدام البيانات وتقاسم خبرات الأطراف في التقدم في الرصد والإبلاغ المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وهدفت حلقة العمل أيضا إلى زيادة التوعية بالأدوات المتاحة، والمنتجات والنُهج، فضلا عن المنظمات والشبكات، التي يمكن أن تساعد في تحسين رصد التنوع البيولوجي. وحضر حلقة العمل، التي قامت بتنظيمها شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON) بناء على دعوة من أمانة الاتفاقية، حضرها 80 مشاركا من أكثر من 40 بلدا وطائفة واسعة من المنظمات. وتبين أنه بالرغم من توافر البيانات عن موضوعات كثيرة، ما زالت هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بالأهداف والمجالات الرئيسية. ولم يكن لدى كثير من البلدان شبكات لرصد التنوع البيولوجي لأنها تفتقر إلى القدرات والتمويل والإرشادات. وقال إن المشكلات العامة كانت في البيانات المتقطعة والمستندة إلى المشروع، وتباين المصطلحات والطرائق وعدم توافقها، وعدم وجود نظم معلومات وقدرات بشرية وتكنولوجية. غير أنه أضاف أن كثير من البلدان أحرزت تقدما طيبا ومبتكرا في شبكات رصد التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي، وإعداد قواعد البيانات العالمية، والانخراط العلمي للمواطن، ورصد الأرض واستخدام المتغيرات الضرورية للتنوع البيولوجي. وأضاف أنه من أجل التشجيع على الاستثمار من جانب الجمهور، يجب تقديم مبررات أقوى لاستخدام بيانات رصد التنوع البيولوجي في توجيه عملية صنع القرار. وأشار إلى أنه من أجل دعم إنشاء وصيانة النظم الوطنية لرصد التنوع البيولوجي، يقترح أن الفريق المعني برصد الأرض ينبغي أن يقدم مجموعة مواد لبدء التشغيل حسب الأقاليم (BON-in-a-Box) واستراتيجيات لإدماج بيانات الاستشعار عن بعد وبيانات *الموقع الطبيعي*. وأضاف أن الفريق يمكن أن يساعد أيضا في تقديم مناقشات اقتصادية للتنوع البيولوجي ونظم رصد التنوع البيولوجي، ودعوة الممولين، وبناء القدرات في مجال المصطلحات، والطرائق والمعايير. وأشار إلى أن خطة عمل الفريق كانت متمشية بالفعل بدرجة كبيرة مع تلك الأولويات وأن التعديلات الإضافية ستتم كمتابعة لحلقة العمل. وأضاف أن الفريق وشركائه حريصون على مزيد من المشاركة، بما في ذلك تحديد الوسائل لتلبية احتياجات البلدان لأشكال محددة من المساعدة.

37- وقالت السيدة أرغيداس إن حلقة عمل الخبراء بشأن تعزيز بيانات التنوع البيولوجي ونظم الرصد لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 كانت فرصة مهمة لتحديد الوسائل لتحسين جمع البيانات ومؤشرات الرصد، ولتقاسم المعلومات عن الأدوات والنُهج والمنظمات التي يمكن أن تساعد الأطراف على تحسين جمع البيانات المتصلة بالتنوع البيولوجي ومنهجتها. وتشمل العقبات الرئيسية أمام تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي القيود على القدرات والحواجز الثقافية والتكنولوجية للحصول على البيانات. وقام المشاركون بتحليل الخيارات والتحديات لتحقيق التجانس بين المؤشرات الوطنية والإقليمية لرصد التنوع البيولوجي من أجل دعم تنفيذ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وتم تحديد فائدة مجموعة مواد لبدء التشغيل حسب الأقاليم، وبناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجال مؤشرات الرصد، ومشاركة الشركاء مثل المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وكان من المهم تذكر دور واحتياجات هؤلاء الشركاء في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وأهمية الجهود المستمرة

لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان. وكانت حلقة العمل تمرينا مفيدا وينبغي إجراء أنشطة مماثلة على أساس منتظم.

38- وقال السيد باغانيني إن وكالات الفضاء التزمت على نحو متزايد بمساعدة الأطراف في الاتفاقية على تحسين قدراتها على استخدام بيانات رصد الأرض من أجل رصد اتجاهات التنوع البيولوجي. وأضاف أن قرار وزارة الداخلية في الولايات المتحدة بفتح محفوظات Landsat في عام 2008 بدون مقابل نتج عنه تزايد ضخم في استخدام البيانات ووفورات كبيرة في تكاليف التطبيقات البيئية ومهد الطريق لوكالات الفضاء الأخرى أن تفعل نفس الشيء. وذكر أن وكالة الفضاء الأوروبية والمفوضية الأوروبية يجريان حاليا عملية للموافقة على سياسة بيانات مجانية وكاملة ومفتوحة للمعلومات التي جمعتها سواتل سانتينال في إطار برنامج كوبرنيكاس الأوروبي لرصد البيئة. وأشار إلى أن هذه البيانات، مع البيانات من وكالات فضاء أخرى، ستقدم مشاهدات غير مسبوقة لمجتمع التنوع البيولوجي. وأضاف أن برنامج كوبرنيكاس وبعثة Landsat من الولايات المتحدة صمما لتوليد استمرارية طويلة الأجل للمشاهدات، نظرا لأن نقص استمرارية البيانات كان يشكل حاجزا رئيسيا أمام استثمار الدول في تكنولوجيا رصد الأرض. وقال إن منتجات رصد الأرض المتاحة من وكالات الفضاء لم تكن كلها جاهزة للاستخدام من جانب مجتمع التنوع البيولوجي ويتطلب الأمر عملا إضافيا لضمان أن المنتجات مهيأة لهذا الغرض. وأشاد بشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض على عملها الفائق في تعريف المتغيرات الضرورية للتنوع البيولوجي، الذي ساعد وكالات الفضاء على تحديد الأولويات. وأضاف أنه في ضوء الموارد البشرية والمالية المحدودة، على وجه الخصوص، فإن المزيد من تعريف المتغيرات الضرورية للتنوع البيولوجي واستخدامها في سياق مؤشرات التنوع البيولوجي يعتبر حيويا. وأشار إلى أن القيام بذلك من شأنه أن يساعد في تلبية احتياجات الخطة الاستراتيجية واستخدام بيانات رصد الأرض لتتبع التقدم المحرز نحو الوفاء بأهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

39- وقال السيد هوبرن إن تنفيذ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يعتمد على الحصول على أفضل البيانات الممكنة عن الحالة الماضية والحاضرة للتنوع البيولوجي. وأضاف أن هذه البيانات يجب أيضا أن تكون مرتبة في أشكال رقمية ملائمة ويمكن الحصول عليها، إذ أن معظم الكميات الوفيرة من البيانات الموجودة لا يمكن الحصول عليه في شكل رقمي. وذكر أن كثيرا من البلدان بدأت في تقاسم هذه البيانات وأن المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، ضمن جهات أخرى، لديها أدوات وعمليات لدعم الجهود الدولية من أجل إيصال مجموعات بيانات شاملة. وقال إن نشرة التوقعات المعلوماتية العالمية للتنوع البيولوجي أظهرت وسائل للبناء على النُهج الناجحة الموجودة ولإيصال البيانات الأساسية للتنوع البيولوجي. وأضاف أنه بينما حصلت بعض المناطق بالفعل على بيانات مهمة، فإن الحشد كان أبطأ بالنسبة لكثير من البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي. وأشار إلى الحاجة إلى قدرات متزايدة لدعم المشاهدات والرصد في المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي على وجه الخصوص. وأضاف أن الحكومات وجهات التمويل يجب أن تدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية عن طريق الاستثمار في حشد المعلومات عن التنوع البيولوجي. وإضافة إلى ذلك، قال إن الحكومات يجب أن تسن تشريعات وتقدم حوافز لجميع أصحاب المصلحة من أجل المساهمة ببياناتهم كجزء من قاعدة المعارف المتقاسمة لكي يستخدمها الجميع.

40- وقالت السيدة مالمر إن هناك اعترافا متزايدا بالتكامل والإثراء المتبادل بين نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية وغيرها من نظم المعارف. غير أنها أضافت أن المعارف نادرا ما تستخدم لتوجيه عملية صنع

القرار بشأن إدارة النظم الإيكولوجية خارج المستوى المحلي. وقالت إنه في بعض المناطق، قد يكون حائزو المعارف المحلية ومديريها المصدر الوحيد للمعارف وبالتالي كانت نظم الرصد والمعلومات المجتمعية أدوات حيوية.

41- واشترك برنامج المرونة والتنمية (SwedBio) التابع لمركز المرونة في ستوكهولم في حوار مستمر مع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي حول الاحتياجات الناشئة عن العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ومن الكيانات الجديدة، بما في ذلك المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ومن أجل مصداقية عملية صنع القرار على جميع المستويات، ينبغي التحقق من المعارف. وتشمل الأشكال الممكنة للتحقق: إدراج عناصر إحدى نظم المعارف في نظام معارف آخر من خلال عملية التحقق؛ ونهج متوازي توضع فيه نظم المعارف جنبا إلى جنب، مع احترام آليات التحقق داخل كل نظام؛ والإنتاج المشترك للمعارف، الذي يشرك عمليات متبادلة لتوليد المعارف بدءا من صياغة مشتركة للمشكلة. وأبرز نهج الأدلة المتعددة أهمية نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية وتنوع مجالات العلوم، مع آليات تحقق محددة حسب النظام، وتيسير صورة أكثر قيمة عن طريق دمج المناظير المختلفة. وتم تحديد المشاكل على نحو تعاوني، عن طريق إجراء تحليل مشترك لأوجه التكامل، والتداخلات والتناقضات، وذلك من أجل وضع أساس لتوليد المعارف في المستقبل. وقد مكن وضع الأفكار من نظم المعارف جنبا إلى جنب من فهم معزز للقضايا. وكان الاحترام والثقة والإنصاف والشفافية متطلبات مسبقة رئيسية لمثل هذا النهج التعاوني. وكان الحوار فيما بين نظم المعارف وبين الجهات الفاعلة المتنوعة على أساس شروط متساوية ضروريا لإنجاح التقييم.

42- وفي مناقشة اشترك فيها ممثلو كندا، والمكسيك، وطاجيكستان، وأوروغواي واليمن، أثيرت النقاط التالية: أنشأت المكسيك طائفة من نظم رصد التنوع البيولوجي لمجالات مثل النظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام الأراضي، وابيضاض المرجان والأنواع المختلفة، بما في ذلك برنامج عن رصد التماسيح. وكانت البروتوكولات الخاصة ومشاركة المجتمعات المحلية حيوية بالنسبة لإنجاح هذه البرامج. والمكسيك يسعدها أن تقاسم خبراتها مع الآخرين. وأبرز العديد من الأطراف الحاجة إلى بيانات تكون سهلة في الاستعمال وبتكلفة معقولة، مع ملاحظة أن صور الفضاء الجوي وغيرها من بيانات الاستشعار عن بعد يصعب في الغالب الحصول عليها، بسبب نقص التكنولوجيا والموارد المالية، ضمن أسباب أخرى. ومن أجل التغلب على بعض هذه العقبات، أبرزت الأطراف أهمية التعاون الإقليمي في رصد التنوع البيولوجي. وأشار العديد من الأطراف إلى أن هذا الرصد يجب ألا يكون الهدف النهائي في حد ذاته. ومن أجل تجنب الوقوع في ذلك الفخ، يجب أن تكون نظم الرصد فعالة ومرتبطة بعمليات، وأدوات وقواعد. ويجب أيضا أن يدرك صناع القرار أن نتائج رصد التنوع البيولوجي ينبغي إدخالها في عملية صنع السياسة الوطنية.

43- وأشاد السيد شولز بالمكسيك على نظمها الحديثة لرصد التنوع البيولوجي، التي كانت مثالا يحتذي به ويمكن أن يبين الطريق إلى الأمام. ومن المهم تقاسم المعارف المستمدة من التجارب الوطنية.

44- واسترعى السيد هوبرن الانتباه إلى الاستعراض بشأن استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لرصد التغير في التنوع البيولوجي وتتبع التقدم المحرز نحو أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/16)، الذي قدم معلومات مفيدة عن وسائل استعمال هذه البيانات. ويمكن أن يلعب الفريق المعني برصد الأرض دورا محوريا في مساعدة الأطراف على التغلب على عقبات الحصول على البيانات. وأشار أيضا إلى أن المعارف وحدها ليست كافية لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي. وكان الحوار بين المجتمعات التي تقوم بجمع البيانات وصناع

القرار وهيئات مثل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كانت أدوات مفيدة لتقديم الإرشادات لرصد التنوع البيولوجي. ودعا الأطراف إلى إعطاء إرشادات حول السبل المناسبة لجمع البيانات وإيصالها إلى المستخدمين.

45- وقال السيد عبد الحميد إن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية هو أحد الآليات المستخدمة لتسوية النزاع المحتمل بين مختلف نظم المعارف. وأضاف إنه محفلا للحوار بين العلوم التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية ويهدف إلى تعزيز الفهم المتبادل. وأشار إلى أن الأمر ليس تحديد تفوق نظام على نظام آخر، بل بدلا من ذلك إقامة أوجه التآزر بين مختلف النظم لتحقيق أفضل النتائج.

46- وقالت السيدة كارينيو إن تحسين الحوار بين مختلف نظم المعارف، بما في ذلك من خلال النهج القائم على الأدلة المتعددة، سوف يساعد على الاعتراف بأوجه التكامل ويؤدي إلى نظم أقوى وأكثر صلابة على المدى الطويل.

47- وشاركت السيدة مالمر الخبرة من دراسة أجراها مركز المرونة في ستوكهولم بالتعاون مع برلمان شعب السامي عن أثر رعي الرنة على التنوع البيولوجي والعكس صحيح. وقالت إن البيانات العلمية المقدمة من العلماء أعطت معلومات عن الحالة في مكان محدد وإطار زمني محدد، بينما قدمت المساهمة من رعاة الرنة بيانات قيمة عن الحالة عبر فترة زمنية طويلة. وأضافت أن الصورة الناشئة الأكثر شمولا كانت أداة مفيدة للإدارة المشتركة للمنطقة، ولكسب فهم أعمق عن وسائل الحفاظ على التنوع البيولوجي للمناظر الطبيعية الثقافية لرعي الرنة.

48- وبعد مناقشات الحلقة، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبوليفيا (دولة __ المتعددة القوميات)، وكندا، وكولومبيا، وكيريباتي (بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)، وليتوانيا، ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية.

49- وأدلى ببيان أيضا ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

50- وقد أبرز الكثير من الأطراف أهمية الرصد الفعال للتنوع البيولوجي بالنسبة لعملية صنع القرار. وأشار عدد من الأطراف أيضا الى أن لديهم برامج رصد جارية للتنوع البيولوجي فضلا عن آليات لتيسير الحصول على معلومات التنوع البيولوجي. وقد أثار الأطراف عددا من القضايا من بينها الحاجة الى تنسيق أكبر فيما بين الوكالات العالمية لضمان توافر البيانات والمعلومات. وعلاوة على ذلك، أشار بعض الأطراف الى أنهم قد واجهوا تحديات في الحصول على البيانات والمشاهدات بالاستشعار عن بعد أو في استخدامها نتيجة للخبرات المحدودة في هذه المسألة والتكاليف المرتفعة المرتبطة ببعض أنواع البيانات. ولاحظ العديد من الأطراف الحاجة الى بناء القدرات والى موارد إضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها وتقدم في الوقت المناسب لزيادة استخدام معلومات الاستشعار عن بعد وغيرها من أنواع البيانات. وتمت أيضا مناقشة أهمية المنظمات الإقليمية والتعاون الإقليمي في الترويج لتبادل البيانات. وبالمثل، أكد عدد من البلدان إمكانية التعلم من خبرات البلدان الأخرى من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال. وجرى إبراز المساهمات المحتملة للوكالات، مثل شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON)، والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF). ولاحظت الأطراف أيضا الحاجة الى تعزيز وتنفيذ النظم العالمية والإقليمية والوطنية لرصد التنوع البيولوجي.

الغاية الاستراتيجية ألف: التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع (تشمل الأهداف من 1 إلى 4 من أهداف أيشي)

حلقة النقاش

51- في الجلسة الثانية للاجتماع، المنعقدة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في حلقة نقاش حول الغاية الاستراتيجية ألف. وتألفت الحلقة من السيد سومانغري نانا (بوركينا فاسو)، والسيدة تون سولهوغ (النرويج)، والسيدة فاليري هيكي (البنك الدولي) والسيد ستانلي أساه (جامعة واشنطن).

52- وقدمت السيدة سولهوغ عرضا لنتائج مؤتمر تروندهايم السابع بشأن التنوع البيولوجي الذي عقد في تروندهايم، النرويج، من 27 الى 31 مايو/أيار 2013، وتناول الايكولوجيا والاقتصاد اللازمين للمجتمع المستدام. وقالت إن المؤتمر قد جمع معا أكثر من 300 مشارك من أكثر من 100 بلد، بما فيهم خبراء في التنوع البيولوجي وأولئك المعنيين بالتنمية والتخطيط الوطني والمالية. واستعرض المؤتمر الترابط بين الإيكولوجيا والاقتصاد والمجتمع، مع الاعتراف بالدور الجوهري للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في فهم القيم الحقيقية للتنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية. وأشار تقرير الرئيسيين المشاركين (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/5) إلى أن من المهم اغتنام الفرصة للاستثمار في التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية لصالح رفاه البشر والتنمية، واعترف بأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أساسية لرفاه البشر. وربما كان المناخ المالي العالمي الحالي، الذي ينظر إليه في بعض الأحيان باعتباره حاجزا، ربما يعتبر أيضا فرصة، وتحديا لنهج "سير الأمور كالمعتاد"؛ وهناك فرصة لإدماج التنوع البيولوجي في أهداف التنمية المستدامة.

53- وقال السيد سومانغري نانا إن بلده قد عمم التنوع البيولوجي في الحسابات القومية وانعكس ذلك في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وقد تم تحقيق ذلك عن طريق وضع حسابات بيئية، وإجراء تقدير لقيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية المختارة، ودمج الشواغل البيئية في تخطيط التنمية الوطنية. وقد أعدت الحسابات البيئية بشأن استخدام الأراضي، وموارد المياه، والغطاء الحرجي ومصروفات حماية البيئة. وقد كشفت الحسابات عن نتائج سلبية بالنسبة للغابات والبيئات شبه الطبيعية، والأراضي الرطبة، وعن نتائج إيجابية بالنسبة للمناظر الطبيعية المبنية والأراضي الزراعية والمجاري المائية. وكان مجموع مصروفات حماية البيئة يقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقدرت القيمة الاقتصادية الكلية للأراضي الرطبة في وادي سورو بنسبة 97 في المائة من القيمة التي وضعت لنفس الأراضي في السابق عندما كانت تستخدم للزراعة. وكانت القيمة الاقتصادية للمنتجات الحرجية غير الخشبية تعادل تلك المماثلة للأشكال السابقة من استغلال الغابات. وفي كثير من الأقاليم، كانت المنتجات الحرجية غير الخشبية تشكل ما بين 2 في المائة و43 في المائة تقريبا من دخل الأسر الريفية. وقد أظهرت دراسة أجريت في عام 2011 أن الموارد الطبيعية والموارد البيئية شكلت أكثر من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن الإحصاءات الرسمية أشارت إلى نسبة تبلغ 2 في المائة فقط. وأظهرت نفس الدراسة أن تكلفة الأضرار البيئية تمثل أكثر من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تكلفة إصلاحها تمثل ما نسبته 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

54- وبغية إدماج التنوع البيولوجي في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، أنشأت بوركينا فاسو إدارة للاقتصاد والإحصاءات البيئية، وستتولى المسؤولية عن إعداد الحسابات البيئية وإدماجها في نظام الحسابات القومية. وقد وضعت إرشادات بشأن تعميم القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والأراضي

الرطبة ومكافحة التصحر في خطط التنمية الإقليمية والمحلية. ويجري وضع دراسة لتوجيه إعداد الإرشادات بشأن إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في تقييمات الأثر البيئي. وستجري تجربة لتحليل أدوات التخطيط القطاعي في القطاع الزراعي من أجل تحديد أفضل السبل لإدماج التنوع البيولوجي في خطط وبرامج التنمية القطاعية. ويجري تنفيذ إستراتيجيات وبرامج وخطط عمل بشأن مختلف جوانب التنوع البيولوجي وتأمل بوركينا فاسو في الحصول على دعم من شركائها لإنشاء مستودع للأفكار بشأن وسائل الترويج للاقتصاد الأخضر.

55- وقالت السيدة هيكي إن اعتبارات التنوع البيولوجي كانت تعتبر بدرجة متزايدة محورا للحوار الدولي منذ عام 2010، ونوقشت في الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 الذي عقد اجتماعا مؤخرا رأى أيضا أن التنوع البيولوجي واحدا من بين الاثني عشر هدفا المقترحة للتنمية المستدامة. وقد أعد البنك الدولي ورقة قضايا بشأن هذه المسألة لإعلام المناقشة حول أهداف ما بعد عام 2015. وأضافت أن الأهداف سهلة التحقيق. والأكثر أهمية هي ضرورة الاتفاق على مؤشرات تحظى بتوافق الآراء: لقياس القيود التي تواجهها البلدان في التنفيذ، وتحد من التكاليف، وتقدم معلومات عملية نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وقد أحرز تقدم كما يتضح من تقرير شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON). ومن شأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (SEEA) للأمم المتحدة الذي اعتمد مؤخرا، أن يسمح بحساب خدمات النظم الإيكولوجية في الحسابات القومية. وقد أعد البنك الدولي أيضا برنامج شراكة جديد لحساب الثروة وتقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية (WAVES) يجري تجربته حاليا في ستة بلدان. وقاد البنك الدولي أيضا العمل على مؤشر جديد لصافي الوفورات المعدل، الذي يمثل أداة جديدة لقياس استثمار بلد ما في رأس المال البشري والطبيعي لضمان أن يكون النمو مستداما ولمساعدة البلدان على فهم متى تكون القيمة على حساب رأس المال الطبيعي. وقالت إن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن المؤشرات لقياس القدرة على الصمود التي تمثل مسألة أساسية لخطة التنمية لما بعد عام 2015. وحثت الاجتماع على النظر فيما يمكن القيام به في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي.

56- وتحدث السيد أساه عن دور علوم السلوك الاجتماعي في استثارة الوعي وتعميم التنوع البيولوجي. وأشار الى أنه لا توجد حيوانات أخرى في هذا الاجتماع سوى البشر؛ أما الحيوانات الأخرى فإنها في المكان الذي يفترض أن تكون فيه. وقال إن المسألة التي يجري تناولها عبارة عن مشكلة سبل معيشة الناس ورفاههم؛ فالناس هم المشكلة، ولكنهم أيضا يشكلون الحل للمشكلة. وجميع الناس تحكمهم معايير، سواء اعترف بها أو لا، تهيئ معتقداتهم، وقيمهم، وتقاليدهم، وترتيباتهم المؤسسية وعلاقات القوة بينهم. غير أن البشر هم "كائنات يمكن تعديل سلوكهم"؛ وأنه من الممكن تغيير مواقفهم الناس إذا أتيح الوقت لفهم ما الذي يحرك سلوكهم. وقد تتعدد هذه الدوافع إلاّ أن الناس عبارة عن كائنات يمكن تعديل سلوكها ويتأقلم سلوكها باستمرار. وأعطى مثالا لبرنامج مراقبة الأغذية البحرية الذي شجع المستهلكين على سؤال تجار التجزئة والمطاعم بالنسبة للأغذية البحرية ما إذا كانت الأسماك قد أتت من مصادر مستدامة. وقد شجع ذلك بدوره أولئك الموردين على تلبية ذلك الطلب ونتج عنه المزيد من الصيد المستدام.

57- وخلال المناقشة التي شارك فيها ممثلو بوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، وكولومبيا، وأثيوبيا، ومدغشقر، والمكسيك، وساموا (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادىء)، وتونس، وأوغندا، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والتحالف العالمي من أجل الغابات، والاتحاد الدولي للمجموعات الثقافية، أثيرت مسألة عدم اتساق السياسات. فالإدارات الحكومية تعمل في بعض الأحيان بأهداف

شاملة لدى تنفيذ السياسات وطرح تساؤل عن الطريقة التي يمكن بها معالجة عدم الاتساق المتعمد أو غير المتعمد للسياسات. كما أشير الى أن تحفيز الناس على العمل على ما يعتقدونه يعتبر عنصرا حاسما في حفظ التنوع البيولوجي، وطُلب من الحلقة تقديم بعض الأمثلة العملية للطريقة التي يمكن بها تحفيز الناس من منظور اجتماعي على حفظ التنوع البيولوجي. واقترح كذلك أنه لتحسين عملية حفظ التنوع البيولوجي، من المهم توسيع نطاق المناطق المحمية وبالتالي حماية النظم الايكولوجية المعنية. غير أن الفقر الذي يعاني منه الناس في هذه المناطق والضعف الذي يعاني منه الكثير من الاقتصاديات الوطنية يعرض إنشاء هذه المناطق للخطر. فالكثير من الموارد الطبيعية يوجد في المناطق الريفية حيث يعيش الكثيرون في ظل الفقر، وينبغي توعية هؤلاء الناس بقيمة التنوع البيولوجي. وكانت زيادة التوعية في الغالب تشكل مسألة تتعلق بالتواصل بين الثقافات، والتعاون في بناء المعارف وليست مسألة تتعلق بالدعاية أو مشكلة خاصة بوسائل الإعلام. وبناء على ذلك، هناك حاجة الى تعزيز استراتيجيات التواصل باعتبارها مشروعات متعددة الثقافات مما يعني وصفها ضمن أهداف أيشي الشاملة. وينبغي عدم معاملة التوعية العامة بمعزل عن تدابير الدعم الأخرى. فثمة صلة قوية بين الهدفين 1 و4 والى حد أن تعرف المجتمعات وتقيّم مكونات التنوع البيولوجي، وتفهم منشأ المنتجات التي تستهلكها، والقرارات المستنيرة يمكن أن توجه عمليات الإنتاج. وثمة حاجة الى مواصلة الجهود لإدراج قيم التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى، وتعزيز مقاييس رصد الأثر البيئي التي تربط بين الفقر والرفاه، ووضع واعتماد مؤشرات تجسد الحالة الحقيقية للنظم الايكولوجية وخدمات النظم الايكولوجية، من أجل ترجمتها الى نظم معلومات وحسابات قومية.

58- وأعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أن البيئة لا ينبغي استخدامها لتخطيط الأنشطة الاقتصادية، وألا تكون جزءا من أي محاسبة اقتصادية قومية. وبدلا من ذلك، ينبغي حماية التنوع البيولوجي، وعدم اعتباره جزءا من نمط من أنماط الاستهلاك. ومن المهم أن تكون هناك إدارة متكاملة من جانب الحكومة، والناس مما يحمي دور الشعوب الأصلية، وحماية معارفها التقليدية، وهذه مسألة لا يمكن تركها للقطاع الخاص. ومن الضروري لتحسين زيادة التوعية والتعاون المتعمق، إقامة شراكات منصفة، لاسيما مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال الاتصال والتعليم والتوعية العامة (CEPA). وينبغي الاعتراف بقيمة نظم المعارف المتعددة وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية. وأحيط الاجتماع علما كذلك بأن الدول الجزرية في المحيط الهادى تنفذ برامج تركز على الأهداف من 1 وحتى 4 من الغاية ألف، إلاّ أن الأمر ما زال يحتاج الى مزيد من الموارد لترجمة المواد والإرشادات العالمية في السياق المحلي، بما في ذلك السكان المحليين والأصليين. وتسبب المواد البشرية والمالية المحدودة شواغل على المستوى المحلي والوطني، وثمة حاجة الى الدعم والمساعدة للتمكين من "التنفيذ على أرض الواقع" المعقول والفعال من حيث التكلفة المتصل بالأهداف المعنية.

59- وقالت السيدة سولهوغ إن هناك عددا من المداخلات المهمة ووجهات نظر مختلفة عن القيم. وأضافت أنه ينبغي إنتاج خدمات النظم الايكولوجية بأفضل وسيلة ممكنة: ففي بعض الأحيان يمكن أن تحقق هذه العملية رقما اقتصاديا، في حين لا يمكن تطبيق الأرقام الاقتصادية في حالات أخرى.

60- وقال السيد نانا إن تعميم التنوع البيولوجي مسألة مهمة، إلا أن أحد الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي في بلده يتمثل في الحاجة الى البقاء على قيد الحياة وهو الخيار الواضح بالنسبة للسكان. وأضاف أن هذا هو الخطر الرئيسي على التنوع البيولوجي وتساءل عما إذا كان هناك أي حلول لمعالجة ذلك.

61- وقالت السيدة هيكي إن من المهم التمييز بين القيمة والسعر: فالقيمة هي ما يجري تحصيله والسعر هو ما يدفع مقابل شيء معين. وأضافت أنه من المهم فهم قيمة التنوع البيولوجي وليس سعره. كما أن هناك حاجة للعمل في قضايا الحوكمة، مثل عدم اتساق السياسات فضلا عن الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية، وأن يشار الى أن الاتفاقية تدعم كلا من الاستخدام المستدام والحصول وتقاسم المنافع.

62- وقال السيد أساه إنه حيثما تظهر قضية تغير السلوك، يأتي الرد دائما من زاوية الاقتصاديات والحقائق الاقتصادية. غير أنه إذا تم تثمين التنوع البيولوجي من الناحية الاقتصادية فقط فإن إدارته لا تكون جيدة. وتساءل عما إذا كان أي شخص يعرف التاجر الذي يبيع بضاعته إلا أنه لا يعود الى ملء متجره من جديد. وقد كانت الحجج الاقتصادية ذريعة في الغالب، وذلك مثل المدرس الذي يفسر تدريسه السيئ بنقص الطباشير لسبورته. فالمزيد من الأموال ليس في حد ذاته هو الرد على المشكلة، وهي مشكلة التي تمثل في نهاية المطاف الناس أنفسهم؛ إلاّ أن تغيير سلوكهم يتطلب فهم السبب في تصرفهم بالطريقة التي يقومون بها.

63- وقدم ممثل أمانة الاتفاقية مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لبلوغ الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية ألف من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.1)، فضلا عن الوثائق بعنوان: "إدارة التنوع البيولوجي هي عن الشعوب" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/1)؛ و"التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة – أهمية الخطة الاستراتيجية" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/2)؛ و"إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: خارطة طريق لدعم ممارسي الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/6)؛ و"إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: المرفق، دراسات حالة قطرية" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/6/Add.1)؛ و"إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: إرشادات لدعم ممارسي الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/6/Add.2).

64- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وبلجيكا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفنلندا، وفرنسا، والهند، واليابان، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وليتوانيا، ومالي، وجزر مارشال (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وأوغندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

65- وكان هناك اتفاق على أهمية تنفيذ الأهداف 1 إلى 4 من أهداف أيشي كخطوة أولى في تنفيذ أهداف أيشي الأخرى. وأشير إلى أن نماذج الإنتاج والاستهلاك المتغيرة تتطلب زيادة التوعية بالتنوع البيولوجي، ويمكن أن يساعد استخدام العلوم الاجتماعية والأدوات غير السوقية والعمل الجماعي على تحقيق هذا الغرض. ولاحظت عدة أطراف الحاجة إلى مزيد من التركيز على تحقيق التغير السوكي. وحدد أحد الأطراف الحاجة إلى مبادئ توجيهية للاستهلاك المستدام. واقترح أحد الأطراف استخدام إطار الأمم المتحدة العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للمساعدة في تحقيق الهدف 4 من أهداف أيشي. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لإعداد الأهداف، وخاصة فيما يتعلق بالهدف 2، وينبغي أن تأخذ هذه الأهداف في الاعتبار أيضا القيم ذات الأهمية الاجتماعية والروحية والثقافية. ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي عدم وجود أدوات وبيانات في الوقت الحالي إلى تأخير

تنفيذ أهداف أيشي. وفي حين أنه من المهم تكييف الأدوات مع الأوضاع والظروف الوطنية، فإنه يجب منح الأفضلية لاستخدام الأدوات القائمة وينبغي ترجمتها إلى اللغات الوطنية والمحلية. ولا ينبغي إعداد أدوات جديدة إلا بعد دراسة متأنية. وقالت عدة أطراف إن الموارد البشرية والمالية المحدودة لا تزال تعوق الجهود الوطنية ودعت إلى حشد الموارد في الوقت المناسب لتنفيذ الأهداف بفعالية. كما أشير إلى أن الدعم العلمي والتقني غير الكافي يمثل مشكلة أساسية تقيّد تنفيذ السياسات القائمة. واقتُرح أنه من المهم أيضا النظر في الحوافز غير الاقتصادية للتشجيع على تغيير السلوك. وهناك حاجة أيضا إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقاسم المعلومات وتنمية القدرات على تبادل البيانات وسيكون من المهم ضمان تقاسم أفضل الممارسات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ومن خلال الآليات الوطنية لتبادل المعلومات. ويمكن لآلية استعراض طوعية أن توفر أيضا إرشادات لفرادى الأطراف بشأن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

66- ومن المهم اتباع نهج ذي شقين يشجع التدابير الحافزة الإيجابية ويزيل الحوافز الضارة. وينبغي إنشاء مراكز امتياز إقليمية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأبلغت بعض الأطراف عن مبادرات إقليمية لتنمية القدرات التي أعدت بالتعاون مع المنظمات والمبادرات الشريكة. وأبلغت الأطراف أيضا عن مبادرات أخرى اضطلعت بها مثل رصد التنوع البيولوجي في منطقة آسيا، وإدماج التنوع البيولوجي في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي، وإستراتيجية وطنية للتعليم البيئي اشتملت على تعاون الحدائق النباتية ومتاحف التاريخ الطبيعي وحدائق الحيوان وحدائق الأسماك. كما تم تسليط الضوء على أهمية الإجراءات التي تتخذها الحكومات دون الوطنية وأشير إلى أنه نظرا للدور الخاص للمجتمعات الأصلية والمحلية باعتبارها رعاة تقليدين للتنوع البيولوجي، هناك حاجة أيضا إلى أنشطة تعاونية بين الحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية. وتحقيقا لهذا الغرض، أشير إلى أن مبادرة ساتوياما يمكن أن تكون أداة فعالة لإدماج المعارف التقليدية.

67- ولدى اختتام الجلسة، قالت السيدة ريزا سميث، رئيسة الجلسة، إنه على الرغم من الحواجز، وبعضها كان كبيرا بالفعل، شاركت جميع الأطراف في مبادرات لتنفيذ الاتفاقية وأهداف أيشي. وكشفت المناقشات عن أن جميع الأهداف الأربعة في الغاية ألف مترابطة وتمثل عنصرا رئيسيا في تحقيق أهداف أيشي. وهناك طائفة متنوعة من النُهج المبتكرة التي جرى تكييفها مع الظروف الوطنية أو المحلية. كما يوجد الكثير من التعاون الإقليمي، ووضع الكثير من المنظمات والأطراف أدوات يمكن أن يستخدمها الأطراف. وهناك الكثير الذي يمكن أن يتعلمه البعض من الآخر. ويبدو أيضا أن هناك اتفاقا حول أهمية تعميم التنوع البيولوجي، والحاجة الى تنفيذ ما هو متوافر بالفعل بشأن بناء القدرات، وبشان وضع أدوات جديدة حيثما تظهر فجوات هامة فقط. والاتفاقية ليست الكيان الوحيد الذي يمكن أن يعد أدوات جديدة. فهناك وكالات أخرى، بما فيها وكالات بحثية تضطلع بدور في تحديد وإزالة الحوافز الضارة.

الغاية الاستراتيجية باء: خفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتشجيع الاستخدام المستدام (تشمل الأهداف من 5 إلى 10 من أهداف أيشي)

حلقة النقاش

68- في الجلسة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في حلقة نقاش حول الغاية الإستراتيجية باء. وكانت الحلقة تتكون من السيد كارلوس البرتو دي ماتوس سكاراموزا

(مدير حفظ التنوع البيولوجي، أمانة التنوع البيولوجي والغابات في وزارة البيئة في البرازيل)، والسيد ايمانويل باياني نغويي (غابون)، والسيد جيك رايس (إدارة مصايد الأسماك والمحيطات، كندا)، والسيدة ليندا كوليت (كبيرة الموظفين في دائرة المحاصيل وبذور المحاصيل المرتبطة بالتنوع البيولوجي والموارد الوراثية النباتية في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، والسيدة غان- بريت ريتر (مجلس السامي).

69- وقدم السيد سكاراموزا عرضا عن التدابير والسياسات التي نفذتها البرازيل والتي ساعدت على خفض معدل إزالة الغابات بنحو 83 في المائة فيما بين 2004 و2012. وإدراكا لمعدلات إزالة الغابات المثيرة للانزعاج وما ينطوي عليه من آثار تغير المناخ، أنشئ فريق عمل دائم مشترك بين الوزارات في 2003 لوضع خطة عمل لخفض إزالة الغابات في منطقة الأمازون. وركزت الخطة على تخطيط استخدام الأراضي، والرصد والرقابة، والاستخدام المستدام، ويسرت إنشاء مناطق محمية جديدة مساحتها 250,000 كيلومتر مربع ورسم حدود 100,000 كيلومتر مربع من أراضي الشعوب الأصلية فيما بين 2004 و2010. واستخدمت البيانات التي جُمعت من خلال عملية رصد منطقة الأمازون بالاستشعار عن بعد في توفير الاستنارة لعمليات إنفاذ القانون. ووفر مشروع رصد إزالة الغابات في الأمازون (PRODES) بيانات سنوية عالية الدقة، يمكن للجمهور الحصول عليها، في حين أمكن بفضل نظام رصد إزالة الغابات في الوقت الحقيقي (DETER) تحديد المناطق الساخنة لإزالة الغابات بصورة متكررة وسريعة، واستخدم كأساس لأنشطة الرصد الهادف وإنفاذ القانون في الأمازون. واستخدمت صور السواتل في رسم خرائط لمناطق إزالة الغابات وكشف عمليات قطع الأشجار المنتقاة والتي استخدمت كأداة توجيه لفرق إنفاذ القانون في الميدان. وفي سياق عمليات إنفاذ القانون التي كانت تهدف الى منع قطع الأشجار غير المشروع في الأمازون، تمت مصادرة 200 منشار دائري و60 بلدوزر و650 شاحنة لنقل الحطب في عام 2011. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لم تكن عمليات الرصد والتحليل والإنفاذ كافية. وطبق برنامج فئات الأراضي (Terra Class) لتقييم دينامية استخدام الأراضي في المناطق التي أزيلت منها الغابات. وجرى تنفيذ برنامج الزراعة منخفضة الكربون ومن ثم تحقيق زيادات في الإنتاجية الزراعية المحايدة في الأراضي. وتضمنت البرامج على مستوى المزرعة إنشاء سجل للبيئة الريفية (CAR)، والتنظيم البيئي للحيازات الريفية الخاصة (*Mais Ambiente*). وكان التعاون الإقليمي ضروريا أيضا لدعم الخطط الوطنية لخفض إزالة الغابات. وأظهرت نتائج جهود البرازيل أن بالوسع خفض إزالة الغابات مع الترويج في نفس الوقت للتنمية. وقد تنطوي الخطوات المستقبلية على توسيع نطاق البرامج المذكورة أعلاه إلى البلد بأكمله وتحسين نظم دعم القرار والنمذجة البيئية. ووفرت البرازيل التعاون التقني للرصد، وبناء القدرات، والتنمية المؤسسية وتكامل السياسات.

70- وقال السيد بياني إن الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي في غابون نشأت بالدرجة الأولى عن استغلال الغابات، والزراعة، وصيد الأسماك وعمليات البناء. وكانت إزالة الغابات أكبر دليل ملموس على فقدان الموائل. ويتألف الكفاح ضد إزالة الغابات والترويج للإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية الحرجية في غابون من تدابير إستراتيجية وقانونية وتشغيلية. وأسندت الخطة الإستراتيجية لغابون الصاعدة أهمية كبيرة للحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاستخدام المستدام. وقدمت أيضا توجيهات لصناع السياسة على المستوى القطاعي والمشترك بين القطاعات. وتشتمل التدابير التي اتخذت لوقف إزالة الغابات إنشاء حدائق وطنية ومناطق محمية، وحظر تصدير الأخشاب، والتدريب على إدارة الغابات المنخفضة الآثار، وإصدار شهادات لنحو مليوني هكتار من الغابات المستخدمة بطريقة مستدامة. وأصبحت دراسات الآثار البيئية والاجتماعية إلزامية في قطاع الغابات اعتبارا من عام 2011. وهناك مشروعان حاليان ومشروع مقبل تتعلق بجرد الموارد الحرجية، وغرس الأشجار

وإعادة تشجير المناطق التي تعرضت للتدهور. وأصبح أكثر من 60 في المائة من غابات غابون يخضع للحماية أو يدار بطريقة مستدامة. وفي حين أن معالجة نتائج إزالة الغابات أمر هام، فمن الأمور الحاسمة بنفس القدر معالجة أسبابها. ويجب أيضا مراعاة البعد الإقليمي لإزالة الغابات، ويجري حاليا تحليل متعمق متعدد القطاعات لتحديد الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات وتدهور الغابات في بلدان حوض الكونغو، بما في ذلك غابون. ويتعين إجراء تغييرات رئيسية على المستويات السياسية والتشغيلية لوقف عمليات إزالة الغابات.

71- وأشار السيد رايس الى الصعوبة التي تواجه في تلخيص العدد الكبير من السياسات والأدوات التي تتعلق بالتفاعل بين مصايد الأسماك والتنوع البيولوجي. ونظرا لاتساع المحيطات، والطائفة الواسعة من الأنواع التي تتأثر بمصايد الأسماك، واتساع موائلها، فإن اختيار مؤشرات النتائج لتتبع جميع العناصر الفرعية للهدف 6 أمر بعيد عن الواقعية. ويمكن أن توفر المسوحات المتعددة الأنواع ورصد المصيد التجاري بيانات للاتجاهات بشأن أنواع كثيرة، إلاّ أن الاتجاهات يمكن كشفها على مستوى عقود متعددة فقط. ويمكن تحقيق بعض القوة من خلال إدراج مؤشرات كلية عن حالة مجموعات الأنواع المستغلة، التي ينبغي أن تكون مستقرة أو متزايدة في مجموعات الأنواع التي يتم صيدها بطريقة مستدامة، إلاّ أن الأمر يحتاج الى سلاسل طويلة للمسح الشامل وبيانات المصيد لمثل هذه المؤشرات. وبغية تتبع التقدم صوب الهدف 6، يتعين توفير وسائل بديلة للتتبع لاستكمال المعلومات التي تستخلص من المسوحات وبيانات رصد المصايد. وينبغي إدراج معارف المجتمعات الساحلية وصيادي الأسماك في فهم الاتجاهات في النظم الايكولوجية البحرية والساحلية التي تعتمد عليها سبل معيشتها وذلك في عمليات الإبلاغ الوطنية. وثمة مؤشر مفيد آخر قد يتمثل في الضغوط المباشرة لمصايد الأسماك على التنوع البيولوجي البحري. وعلى الرغم من أن خفض كثافة الصيد قد لا يتحول بصورة مباشرة الى تحسين التنوع البيولوجي البحري، ينبغي أن يكون إسهاما قيما، ومن الأسهل بكثير تتبع كثافة الصيد من رصد جميع الأنواع والموائل. كما قد يكون توافر السياسات وتدابير الإدارة لحماية التنوع البيولوجي التي اتخذت ونفذت مؤشرا هاما آخر. وفي حين أن تنفيذ هذه السياسات والبرامج قد يتطلب وقتا لكي يفيد التنوع البيولوجي، فإنه يمثل خطوة على الأقل في الاتجاه السليم. فالمحيط شاسع، ويخفي عن الأنظار تنوعا بيولوجيا هائلا. كما أنه يسهم في الأمن الغذائي ورفاه البشر. ولذا، فإن الخطط الواقعية والابتكارية للرصد والإبلاغ عن التقدم صوب الهدف 6 بالغة الفائدة.

72- وقالت السيدة كوليت إن الأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمقبلة يشكل أكبر التحديات أمام البشرية. فتوفير الغذاء لسكان العالم يتطلب زيادة الأغذية بنحو 60 في المائة بحلول عام 2050. ويتطلب الوفاء بالطلب المتزايد على الأغذية والأعلاف والوقود والألياف أن تصبح النظم الزراعية أكثر إنتاجية، وأقل هدرا، وفعالة، ومستدامة، وقادرة على تحمل الصدمات والتغييرات، وذكية مناخيا، ومنصفة اجتماعيا، وأن تحقق دخلا لائقا للمنتجين. وتعتمد الزراعة بشدة على الموارد الطبيعية كما أنها تمثل في نفس الوقت أحد الدوافع لفقدان التنوع البيولوجي. وتستخدم النظم الزراعية المستدامة مدخلات وعمليات بيولوجية طبيعية، وتحافظ على الموارد الطبيعية وتديرها وتعززها. وتتضمن الممارسات الزراعية الايكولوجية والمعتمدة على النظم الايكولوجية الإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة المحافظة على الموارد، وتكثيف زراعة الأرز، والزراعة المختلطة بالغابات والنظم المتكاملة لزراعة الأرز وتربية الأسماك. وتتضمن العقبات التي تحول دون توسيع نطاق هذه الممارسات ما تتسم به من الطابع الذي يحتاج الى تكثيف المعارف واقتصارها بدرجة كبيرة على مواقع محددة؛ والدعم المتواصل لمبيدات الآفات الكيميائية في الكثير من البلدان، وتصور مكافحة الآفات الكيميائية على أنها تمثل طرائق "حديثة" وأن الطرائق غير الكيميائية "متخلفة". وقد أعد منشور منظمة الأغذية والزراعة المعنون "الحفظ والتوسع" لتوفير

إرشادات لصانعي السياسات بشأن تقنيات ونُهج الزراعة المستدامة التي تعزز الإنتاجية وممارسات الاستدامة على حد السواء. وتتناول السياسات والاستراتيجيات والتكنولوجيات التي يروج لها في الوثيقة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة. وقد أوصت لجنة الزراعة في منظمة الأغذية والزراعة الدول الأعضاء بدراسة الوثيقة والنظر في إدراج تلك الجوانب التي تزيد من استدامة زراعتها. ويمثل كتيب الزراعة الذكية مناخيا أداة مرجعية أخرى للمخططين والممارسين وصانعي السياسات لمساعدتهم في فهم الخيارات المتاحة. ويتعين إجراء عمليات تقييم محددة المواقع لتحديد التكنولوجيات والممارسات المناسبة. ويجب على الحكومات والمزارعين والمستهلكين والباحثين والمجتمع المدني التعاون لتحقيق تقدم على طريق الاستدامة، بما في ذلك من خلال إصلاح السياسات، والاستثمار وتنمية القدرات على جميع المستويات. ويشير الموضوع الرئيسي ليوم الأغذية العالمي لعام 2013 إلى أن السكان الأصحاء يعتمدون على نظم الأغذية السليمة. وفي هذا السياق، تمثل الزراعة المستدامة تحديا لم يعد من الممكن تأجيله.

73- وقدمت السيدة ريتر تقريرا عن مشروع خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي الذي اعتمده الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها خلال اجتماعه الثامن، والذي سيقدم الى الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف. وتعمل الخطة على الترويج للتنفيذ العادل للمادة 10(ج) بشأن الاستخدام المألوف المستدام على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في جميع المراحل والمستويات المتعلقة بالتنفيذ. وقد اقترح، ضمن جملة أمور، إدراج الممارسات أو السياسات المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي. كما ينص على ترويج وتعزيز المبادرات المجتمعية التي تسهم في التنفيذ المقترح للمادة 10(ج). وقد رحب المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي بالتقدم المحرز في الاتفاق على عناصر المرحلة الأولى من الخطة، وأكد التزامه المتواصل على التعاون مع الأطراف وغيرهم في تنفيذها. ويتطلع شعب السامي الى رؤية الطريقة التي ستدعم بها الخطة تربية قطعان الرنة التقليدية على أراضيهم. وتنص الخطة كذلك على تحديد أفضل الممارسات في إدارة المناطق المحمية. وسوف يساعد تنفيذها في تخفيف الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي والترويج لاستخدامه المستدام، بما في ذلك من خلال دمج الممارسات المألوفة المستدامة في استراتيجيات إدارة التنوع البيولوجي على جميع المستويات. وقد وضع الكثير من الإجراءات المقترحة لتناسب التنفيذ الفوري من جانب الأطراف، ومن ثم الإسهام في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر. كما ستسهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية، لاسيما الهدف 18.

74- وقد أثيرت النقاط التالية في المناقشة التي شارك فيها ممثلو كوستاريكا، وأثيوبيا، وغواتيمالا، ومدغشقر، والمكسيك، ونيوزيلندا، وطاجيكستان: وصف العديد من البلدان الصعوبات الخاصة التي واجهت رصد الغابات في بلدانهم، إما بسبب موقعها النائي في الجبال أو لأن المناطق المعنية موزعة بين عدة بلدان. وطرحت تساؤلات عن إمكانية تطبيق الاستشعار عن بعد، والكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية رصد أعداد الأسماك، نظرا للصعوبات في قياس هذه الأعداد. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حماية الغابات في التربية غير المشروعة للحيوانات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. واتفق العديد من المشاركين على أن هناك تحديات ترتبط بإنفاذ القانون وتساءلوا عن أفضل السبل لإقناع المجتمعات على الامتثال للتشريع الوطني. فكثيرا ما يوجه اللوم إلى المجتمعات المحلية على فقدان التنوع البيولوجي بالرغم من أن نقص الوعي من جانبها قد لا يكون المشكلة الحقيقية. فهناك

أيضا حاجة الى زيادة توعية الحكومات. وقام طرف واحد بإنشاء لجنة وطنية واحدة للتنوع البيولوجي لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

75- وعلى الرغم من أن الغطاء الحرجي قد توسع فإن ذلك لا يعني أن تلك النظم الايكولوجية كانت سليمة بالضرورة. ويتعين تجنب إنشاء "الصحاري الخضراء". كما اقترح أن بالإمكان تقييد بعض الأنشطة، مثل التعدين، خارج المناطق المحمية الرسمية. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أن بالإمكان زيادة الإنتاجية الزراعية، ينبغي أيضا حماية التنوع البيولوجي؛ وطرح سؤال عما يمكن إجرائه لمعالجة إزالة الغابات في غياب التنسيق بين الإدارة المستدامة للغابات وغير ذلك من مبادرات تخطيط استخدام الأراضي.

76- وقال السيد سكاراموزا إن رصد التنوع البيولوجي مسألة مهمة. ففي البرازيل، وضعت بروتوكولات لرصد سبع مجموعات من الأنواع، ويجري الآن اختبار هذه البروتوكولات في مناطق محمية مختلفة. ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة في تجنب مشكلة إنشاء الصحاري الخضراء. وتتمثل المشكلة في تربية الماشية في مناطق مثل منطقة الأمازون في أنها لم تكن منتجة بدرجة كبيرة. وكانت الوسيلة التي تستخدم عادة في زيادة الإنتاج تتمثل في زيادة المنطقة الخاضعة للرعي. غير أنه مع استخدام القروض المنخفضة الفائدة، وإقامة الأسوار، يمكن أن تتضاعف إنتاجية المراعي القائمة وتجنب المزيد من عمليات إزالة الغابات. وفي حين أن الدافع الرئيسي إلى إزالة الغابات في منطقة الأمازون كان تربية الماشية، فمن المهم أيضا النظر في الدوافع غير المباشرة. ومن المعترف به الآن أنه قد يكون هناك أثر غير مباشر على أسلوب تربية الماشية في منطقة الأمازون نتيجة للتوسع في الزراعة في منطقة السافانا الوسطى في البرازيل. كما أفاد بأنه تم الاتصال بالمذابح العامة التي كانت قليلة العدد، للتأكد من أن الماشية التي تقوم بذبحها جاءت من مصادر إنتاج قانونية.

77- ويتطلب الرصد الفعال توافر الكثير من مصادر البيانات، ومن المهم إدراج تلك البيانات التي تعطي مقاييس مع دقة مكانية وزمنية عالية. ويعني غطاء السحب في منطقة الأمازون، أن صور الرادار قد تكون مفيدة بدرجة خاصة لأغراض إنفاذ القانون، بينما قد تكون البيانات المعدة باستخدام أجهزة كشف المدى وتمديده بالضوء (LiDAR) مفيدة للغاية في تقييم الهياكل والكتلة الأحيائية. ويعتبر الرصد ضروريا بالنظر الى أن المعلومات التي يولدها تسمح بمشاركة المجتمع المدني وتساعد على زيادة التوعية. ولكن هذا في حد ذاته لا يعتبر كافيا. ومن أجل تشجيع الدعم من المجتمعات المحلية، كان من الضروري في بعض الأحيان اتخاذ تدابير إضافية. وقدم مثالا لبرنامج في البرازيل لتقييد التمويل للبلديات المحلية التي تخفق في تنفيذ التشريعات. وقد ساعد ذلك تلك المجتمعات على تحسين الامتثال للتشريعات المعنية.

78- وقال السيد بياني إن فعالية التدابير التي تعالج إزالة الغابات تتباين حسب البلد والمنطقة: ولا يمكن تقييمها إلاّ بعد أخذ ذلك في الاعتبار. وأضاف أن بلده أنشأت أفرقة مهام خاصة لحراسة الموانىء والحدائق الوطنية للتصدي لمشكلة قطع الأشجار غير المشروع. وفي حين ينبغي وضع أطر عابرة للحدود، يتعين أن تلبي تلك الأطر أيضا احتياجات كل بلد من البلدان المعنية. كما يتعين إشراك مسؤولي الغابات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تلك العملية. ويتعين أيضا إجراء المزيد من البحوث، لاسيما فيما يتعلق بالمعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

79- وقال السيد رايس إن مشكلة صيد الأنواع غير المرغوبة أثناء الصيد أو "المصيد العرضي" (الثانوي) مشكلة مهمة. غير أنه يمكن معالجة المشكلة بنجاح من خلال التدابير المناسبة. وبالنسبة للدلافين، فقد تم خفض

"الصيد العرضي" من الدلافين في مصايد أسماك التونة في شرق المحيط الهادئ بنسبة 95 في المائة خلال فترة 15 عاما، نتيجة لتنفيذ تدابير تنظيمية وزيادة التوعية في الصناعة عن الغرض من وضع هذه التدابير. غير أن الحيوانات البحرية لا تعترف بالحدود الوطنية. ففي حالة الدلافين لم يتحقق النجاح إلاّ عندما اتخذ نهج متوافق على طول ساحل المحيط الهادئ في أمريكا الشمالية والجنوبية لمعالجة المشكلة. ولكل قصة نجاح جانب اقتصادي أيضا. ولذا لم يمكن تحقيق النجاح إلاّ بعد أن اجتمعت الاقتصادات والقواعد وأصحاب المصلحة معا. وقال أيضا إن الصيد المفرط ينطوي على بعض الدوافع نفسها مثل إزالة الغابات، ففي كلتا الحالتين، يمثل الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر تحديا أمام الحفاظ على التنوع البيولوجي المحلي وكانت هناك دروس يمكن الاستفادة منها من تبادلات أكبر بين الخبرات الأرضية والبحرية.

80- وقالت السيدة كوليت إن أي مناقشة لتقاسم الأراضي (دمج أهداف إنتاج الغذاء وحفظ التنوع البيولوجي على نفس الأراضي (land sharing)) والفصل بين أهداف إنتاج الغذاء وأهداف حفظ التنـــوع البيولوجي باستخـــدام أراضي مختلفة لكل منها (land sparing) يجب أن تراعي التنوع البيولوجي الزراعي الذي هو يتجاوز الموارد الجينية ويشمل التنوع البيولوجي المتصل والمرتبط بالمحاصيل والماشية. وذكرت أن المناظر الطبيعية والبيئات في المناطق ذات التنوع البيولوجي العالي كانت معقدة وكان من الضروري فهم استخدام الناس لذلك. ولاحظت أن النقاش حول فصل الأهداف لاستخدام الأراضي (land sparing) مقابل دمج الأهداف في استخدام نفس الأراضي (land sharing) يزيد من تبسيط السمات المعقدة لإدارة الأراضي والقرارات ولم يعط العناية الكافية للجوانب الرئيسية للحاجة إلى تغير في الطريقة التي تقوم عن طريقها بالزراعة. وأشارت أيضا إلى عدم وجود مخطط لتحقيق الزراعة المستدامة وأن التقدم يمكن تحقيقه من خلال التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

81- وقالت السيدة ريتر إن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تحتل موقعا مناسبا لتعزيز نهج النظام الايكولوجي للاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي. وأعربت عن أملها في أن يُعترف بهذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش حاليا في الحدائق الوطنية بقيمة ما تسهم به في تلك المناطق وعدم استبعادهم من تلك الحدائق الوطنية.

82- وقدم ممثل أمانة الاتفاقية مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لبلوغ الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية باء من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.2)، واسترعى الانتباه إلى وثيقة إعلامية بعنوان "الشراكة العالمية لمعلومات الأنواع الغريبة الغازية: تقرير مرحلي عن الأنشطة" (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/11).

83- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، والنمسا، وكندا، ومصر، وفنلندا، واليابان، وليتوانيا، ومالي، والمكسيك، ونيبال، ونيوزيلندا، والنيجر، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وسويسرا وتايلند.

84- وأشار عدد من الأطراف إلى أنهم اتخذوا إجراءات تتعلق بتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إطار الغاية الاستراتيجية باء وتقاسموا خبراتهم في معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي. ولاحظ عدد من الأطراف أيضا أن الإجراءات التي اتخذوها قد نفذت بالتعاون مع المجتمعات الأصلية والمحلية وأن تلك الإجراءات أسهمت مباشرة في تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وتمت أيضا ملاحظة أهمية الخطة الاستراتيجية كأداة للتشجيع على اتخاذ الإجراءات. وعلق الكثير من الأطراف على أنه يتطلب بذل جهود لاستخدام أفضل للأدوات القائمة وأن الأدوات الإضافية ينبغي إعدادها فقط إذا كانت هناك حاجة واضحة

للقيام بذلك. ولاحظت عدة أطراف أيضا أن المقررات القائمة لمؤتمر الأطراف قدمت أساسا قويا للإجراءات نحو بلوغ الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية باء. وتمت ملاحظة الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لحفظ هذه النظم الإيكولوجية والموائل التي كانت هشة بصفة خاصة لتأثيرات تغير المناخ. ولاحظت عدة أطراف أيضا الحاجة إلى إقامة أوجه التآزر بين الاتفاقيات الدولية المختلفة في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وتمت أيضا ملاحظة أنه من أجل رصد التقدم المحرز نحو بعض الأهداف، قد يكون هناك حاجة إلى مؤشرات متعددة. ولاحظت الأطراف أيضا تطوير أساليب الاستشعار عن بعد التي يمكن استخدامها على نطاقات أصغر والحاجة إلى البيانات التي يمكن أن تسمح بالرصد على الأجل الطويل. ولاحظت الأطراف أيضا الحاجة إلى إجراء بحوث في مجال المفاهيم المتصلة بعناصر أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إطار هذه الغاية، مثل الحدود الإيكولوجية، والحاجة إلى فهم مشترك للمصطلحات الرئيسية.

الغاية الاستراتيجية جيم: تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني (تشمل الأهداف من 11 إلى 13 من أهداف أيشي)

حلقة النقاش

85- في الجلسة الرابعة للاجتماع، المنعقدة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في حلقة نقاش حول الغاية الاستراتيجية جيم. وتألفت الحلقة من السيد باتريك هالبن (الأستاذ المساعد للإيكولوجيا البحرية الجغرافية المكانية ومدير نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات والتحليل الإيكولوجي المكاني لأعداد الفقاريات الكبرى، جامعة دوك، الولايات المتحدة)، والسيد بيرز دانستان (عالم بحوث في منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية)، والسيدة روكسان سوليس (بيرو)، والسيدة جين سمارت (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN))، والسيد براد فرالي (رئيس هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، كندا)، والسيدة كريستين تيريزا غرانت (أستراليا)، والسيدة كلاوديا مارشيلا سانشيز ميدينا (كولومبيا).

86- وأشار السيد هالبن، متحدثا بصفته كبير أعضاء فرق التقييم التقني لعمليات الاتفاقية في مجال المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا، إلى سبعة معايير لتحديد المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (EBSAs) وأوضح أنها لم تكن مناطق بحرية محمية. فقد وصفت الأطراف المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا من خلال حلقات العمل الإقليمية للخبراء العلميين. وكانت هناك ستة من حلقات العمل هذه حتى الآن وتم تغطية 75 في المائة من المحيطات. وكانت البيانات التي نظرت فيها حلقات العمل في هذه العملية موجزا لأفضل المعلومات العلمية والتقنية المتاحة. ويمكن أن يقدم ذلك إلى عملية حلقات العمل إما مباشرة في تقديم المناطق المحتملة التي تفي بالمعايير الضرورية، أو بشكل غير مباشر كتجميع للبيانات والمعلومات العلمية. ولتحقيق الاتساق، قدمت بيانات خط أساس مماثلة ودعم تقني إلى كل واحدة من حلقات العمل، ولكن قدمت أيضا معلومات إضافية مهمة لكل إقليم، وذلك حسب الضرورة. وكانت بيانات خط الأساس من ثلاثة أنواع: البيانات الجغرافية البيولوجية، والبيولوجية والمادية. وبينما غطت حلقات العمل المناطق ذات المساحات البيولوجية الجغرافية الواسعة، فقد ظل الأمر متوقفا على قيام الأطراف في كل منطقة بتقرير ما إذا كان يجب إضافة المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية في المناطق المهمة إيكولوجية أو بيولوجيا بالإضافة إلى المناطق خارج ولاياتها الوطنية. ويمكن للمناطق التي تم إنشاؤها أن يكون لديها أيضا سمات ثابتة وديناميكية في نفس الوقت.

87- وعرض السيد دانستان، متحدثا أيضا بصفته كبير أعضاء أفرقة الدعم التقني لعمليات الاتفاقية في مجال المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا، التطورات المستقبلية المحتملة في عملية إنشاء المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا. وقال إن عملية الخبراء البحتة حل محلها مشاورات أعرض ومشاركة الحكومات والمجتمعات المحلية. وقال أيضا إنه من المهم تذكر وجود العديد من الضغوط المختلفة في مختلف المناطق وتفاعلا بين الضغوط والقيم الإيكولوجية والبيولوجية. ويمكن استخدام المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا كلبنات بناء لتطوير الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي من خلال ما يلي: تحديد القيم، وتحديد الأهداف ورسم خرائط الضغوط. ويمكن أن تستخدم أيضا في إعداد إجراءات الإدارة، وللرصد، والتنفيذ، والتقييم والاستعراض. وأضاف أن المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا كانت الخطوة الأولى في كسب القبول الدولي لإدارة المناطق خارج الولاية الوطنية، ويسرت بناء القدرات الإقليمية. وقدمت المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا أيضا إمكانية للتركيز على البحوث والرصد مستقبلا، وقد تساعد المجتمع الدولي على فهم أفضل للمخاطر والخيارات.

88- وقالت السيدة سوليس إن بيرو هي واحدة من البلدان السبعة عشرة الشديدة التنوع في العالم، وتستضيف الكثير من التنوع البيولوجي على كوكب الأرض. وأضافت أنها بذلك واجهت تحديا كبيرا في حفظ هذه الثروة العظيمة وبالتالي فإن الإدارة السليمة تعد لازمة لضمان التنمية المستدامة التي تسهم في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين نوعية الحياة على المستويين المحلي والوطني. وذكرت أنه بينما كان ما نسبته 17 في المائة من مساحة بيرو مغطاة بالمناطق المحمية، فإن المناطق الإيكولوجية والنظم الإيكولوجية الرئيسية كلها لم تكن ممثلة على نحو كامل. ولدى تحديد المناطق التي ينبغي استكمال الحفظ فيها، تم اختيار 133 منطقة ذات أولوية وفقا لمعايير الصفة التمثيلية والترابط مع النظام الوطني للمناطق المحمية، ضمن جملة أمور. وقالت إن حكومة بيرو أعدت آليات مختلفة لتشجيع السكان المحليين والحكومات البلدية والإقليمية، والوكالات الحكومية والأفراد من القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في حفظ المناطق المحمية. وأضافت أن بيرو كانت من أغنى النظم الإيكولوجية البحرية في العالم، ولكن هذه النظم قد تأثرت بالصيد المفرط والتلوث والتنمية الساحلية واستغلال الموارد غير المتجددة. وذكرت أنه لعكس هذا الوضع وتوفير الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، أنشأت حكومة بيرو هيئة متعددة القطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية كهيئة دائمة، على أن يرأسها وزير البيئة. وعلاوة على ذلك، قدمت دراسة أجريت لتحديد المناطق البحرية المحمية في منطقة المحيط الهادئ المدارية، المحددة للساحل الشمالي لبيرو. وقد تقررت هذه المنطقة استنادا إلى دراسات علمية، ومشاورات بين الخبراء، وبناء على توصيات الإدارة العامة لسلطات الموانئ وخفر السواحل في بيرو، وذلك للتعريف الصحيح للحدود وتسهيل رصد المنطقة ومراقبتها. وفي ختام كلمتها، قالت إن نظاما من المناطق البحرية المحمية يتطلب رؤية للإدارة المتكاملة مع الرصد الجاري. وأضافت أن التحدي يتمثل في الاستمرار في العمل لتحقيق الأهداف الوطنية وزيادة التعاون بين السكان المحليين والمبادرات الخاصة وعلى المستوى الدولي من خلال مختلف آليات المشاركة.

89- وقالت السيدة جين سمارت إن العنصر الرئيسي للهدف 11 كان دعوته إلى زيادة تغطية المناطق المحمية وبذلك النظر في المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي. وذكرت أن تحديد هذه المواقع كان هدفا لنهج المناطق ذات التنوع البيولوجي الرئيسي (KBAs). وأن هذه المواقع يمكن إدارتها كمناطق محمية أو من خلال وسائل فعالة أخرى لحفظ التنوع البيولوجي وبالتالي ساعدت في تحقيق عدة أهداف من أهداف أيشي على الصعيدين العالمي والوطني، وساعدت بشكل خاص في رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 11 من أهداف أيشي. وذكرت أن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة كان يساعد في إعداد معيار عالمي موحد ومتفق عليه بشأن

المناطق ذات التنوع البيولوجي الرئيسي، ومن المتوقع أن يتم إطلاق المعيار الجديد في المؤتمر العالمي للحدائق في سيدني، أستراليا، المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ولكنها أشارت إلى أن المناطق ذات التنوع البيولوجي الرئيسي موجودة في الوقت الحاضر ولا توجد حاجة إلى الانتظار حتى ذلك التاريخ لاتخاذ أي إجراء. وقالت إن وثيقة إعلامية (UNEP/CBC/SBSTTA/17/INF/10) تشرح نهج المناطق ذات التنوع البيولوجي الرئيسي كانت قد أتيحت كجزء من الوثائق لهذا الاجتماع. وذكرت أن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة اشترك في مجموعة أصدقاء الهدف 12، وهي مجموعة تتألف من 25 منظمة تعمل معا لدعم الأطراف في تنفيذ الهدف 12. ودعما للهدف 12، أصدر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة قائمة حمراء للأنواع المهددة بالانقراض التي تم الاعتراف بأنها أكثر الطرائق شمولا لتقييم خطر الانقراض بالنسبة لأنواع الحيوانات والنباتات والفطريات. ويعمل الاتحاد الدولي حاليا على زيادة تقييمات النباتات مع التركيز على النباتات البرية المفيدة. وقالت إن القائمة الحمراء للاتحاد الدولي عملت بمثابة "صيحة ايقاظ" التي أدت إلى إجراءات الحفظ. وأضافت أنها كانت أيضا مؤشرا مفيدا لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي وأساسا لثلث المؤشرات التي اعتمدت للاستخدام العالمي في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وذكرت أن الاتحاد الدولي قام مؤخرا بتبسيط عملية تقييم القائمة الحمراء وأنه يعد أيضا قائمة حمراء للنظم الإيكولوجية التي يمكن استخدامها لتوجيه الهدفين 5 و10، ضمن أهداف أخرى. وختاما، قالت إن الأدوات اللازمة للقيام بالعمل موجودة وكذلك التاريخ اللازم للتنفيذ. وبينما هناك حاجة إلى مزيد من العمل، فلا يوجد سبب لمنع القيام بمزيد من الإجراءات.

90- وتحدث السيد فرالي عن أنشطة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقال إن هذه الهيئة أنشئت في عام 1983 وبها 177 عضوا حتى أبريل/نيسان 2013. وأضاف أن التنوع الوراثي يتعلق بصفة خاصة بالأغذية والزراعة، إذ أن معظم الرصد والبيانات والأدوات والسياسات والإرشادات بشأن الموارد الوراثية كانت للأغذية والزراعة. وقال إن الهدف 13 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي كان فقط الهدف الذي يطبق على المستوى الوراثي وإن ذلك التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف سيعتمد بدرجة عالية على الشركاء في مجال الأغذية والزراعة. وذكر أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون قراءة التنوع الوراثي مباشرة، مع تسلسل الحامض النووي لكل نبات من نباتات المحاصيل والحيوانات المستأنسة. غير أن القيام بذلك ليس ممكنا من الوجهة التكنولوجية. وبدلا من ذلك، أعدت الهيئة بديلا قويا يستند إلى عدد من خطط العمل الشاملة والعالمية والحكومية الموافق عليها والتي كانت قد اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة. وخلال السنة الحالية، استعرضت الهيئة أيضا الأهداف والمؤشرات المقترحة حسب القطاعات المحددة وطلبت إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تستمر في إعداد المؤشرات للتنوع البيولوجي وتعزيز عملها بشأن تلك الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ورصد أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وذكر أن قوة هذا النهج كانت في تحديد وجمع البيانات القائمة على العلم وعلى البلد على نطاق عالمي؛ وتمثل الضعف فيه في العدد الكبير للمؤشرات. وبناء عليه، اعتمدت الهيئة ثلاثة أهداف للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وطلبت كذلك إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تقوم بصياغة مؤشرات مجمعة عالية الترتيب لكل من هذه الأهداف، وإسنادها إلى البيانات المجمعة من المؤشرات المستخدمة في رصد تنفيذ خطط العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية للأغذية والزراعة. وقال إن هذه المؤشرات العالية الترتيب ستتميز باستنادها إلى البيانات الفعلية التي تقدمها البلدان لرصد مناطق الأنشطة ذات الأولوية في الموارد الوراثية للمحاصيل. ويمكن أن تكون عالمية النطاق ويمكن وتلخيصها لكي يكون من الأسهل فهمها من جانب صانعي القرار.

91- وقالت السيدة سانشيز ميدينا إن المنهجيات المستخدمة لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية تستند إلى إطار تقييم إدارة المناطق المحمية الذي وضعته اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية في عام 2000. وقد استخدمت مجموعة من الجهات الفاعلة حوالى 40 منهجية مختلفة في أكثر من 100 بلد. وأجريت تقييمات من زوايا مختلفة، من بينها الإطار الزمني أو الموضوع أو الإدارة أو الأثر. وشملت المواضيع المتعلقة بالتقييم الإطار السياساتي والقانوني، والتنوع البيولوجي، والمشاركة، والسياحة، وإدارة الموارد واستخدامها، والرصد، والبحوث. وتُعدّ التقييمات جزءاً من برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية والذي يهدف إلى إجراء تقييمات لفعالية الإدارة في 60 في المائة من المناطق المحمية على الأقل بحلول عام 2015، وتنفيذ الإجراءات المستمدة من تلك التقييمات. وبحلول عام 2013، قام 46 في المائة من البلدان بإجراء تقييمات في 30 في المائة من المناطق المحمية، وحقق 23 في المائة منها هدف عام 2015 في وقت مبكر. وأتيحت البيانات المتعلقة بما يزيد عن 000 3 منطقة من المناطق المحمية، وأحرز بعض التقدم في استخدام هذه البيانات في أمور منها صنع القرار بشأن التخطيط لإدارة المناطق المحمية. وتهدف مبادرة القائمة الخضراء لعام 2012 والتي وضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) إلى تعزيز معايير عالية لإدارة المناطق المحمية وتحليلها ونشرها. وأجريت عملية لوضع المعايير في سبعة بلدان رائدة من البلدان المشاركة في تنفيذ هذه المعايير في مناطق محمية مختارة من أجل الحصول على تعليقات وإثبات صحة هذه المعايير. وواجه العديد من البلدان تحديات من قبيل عدم وجود نظم معلومات واضحة، وتباين تفسير المعايير، وانعدام الأدلة، والتخطيط التشاركي المتزايد، والقيود المفروضة على الموارد، والقضايا الداخلية التي قد تعيق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية.

92- وأثيرت عدة نقاط في مناقشة شارك فيها ممثلو كوستاريكا، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وتونس والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي. وأبرزت الأطراف قيمة القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، غير أن بعضها قد أعرب عن قلقه إزاء الطابع الرسمي للقائمة، وطبيعتها الالتقنية العالية، وهو ما جعلها في بعض الأحيان صعبة في الاستخدام. ولاحظت عدة أطراف الحاجة إلى بناء القدرات والتمويل لإجراء عمليات جرد للأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض، لاسيما في البلدان النامية. وأشاد أحد الأطراف بحلقة العمل الإقليمية لجنوب شرق المحيط الأطلسي المتعلقة بتيسير وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، التي عقدت في ناميبيا في أبريل/نيسان 2013، والتي قدمت مساهمة هامة لتحضير خطط العمل الوطنية. واعتبر التعاون في مجال حماية الأنواع المهددة بالانقراض عبر الحدود إجراءً مهماً أيضاً. وأشار أحد الأطراف إلى أن المشاكل المتعلقة بالعزلة الجينية وفقدان التنوع ترتبط بتفتت الموائل وفقدانها، وأشار إلى الإرشادات المقدمة من منظمات مثل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة باعتبارها مساهمة قيمة في هذا الصدد. وقال أحد المشاركين إن حفظ التنوع البيولوجي قد اعتبر لوقت طويل جزءاً من ممارسة الشعوب الأصلية ولا يمكن أن تكون تدابير الحفظ القائمة على أساس المناطق تدابير ناجحة إلا إذا أدرجت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع مستويات الحوكمة والإدارة. ويجب السعي إلى الحصول على موافقة حرة مسبقة ومستنيرة لكل عمليات إنشاء المناطق المحمية أو توسيع نطاقها. وجرى أيضاً تحديد أساليب الزراعة التقليدية باعتبارها عوامل هامة في الحفاظ على التنوع الجيني. ولاحظت الأطراف أهمية تكييف خطط العمل المتعلقة بالمناطق المحمية مع الظروف الوطنية، مع مراعاة الموارد والقيود المفروضة على القدرات في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى إجراء عملية مفتوحة لتحديد الفجوات

الموجودة في الأدوات الحالية لدعم السياسات وإكمالها عند الاقتضاء. ولاحظ أحد الأطراف الحاجة إلى وضع أدوات سياساتية تدمج حفظ التنوع البيولوجي وخيارات لسبل المعيشة البديلة.

93- وقالت السيدة سمارت إن القائمة الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تهدف إلى أن تكون منتجاً معرفياً يرمي إلى إرشاد القرارات المتعلقة بوضع السياسات على المستوى القطري، ولا تهدف لأن تكون قائمة وصفية. ويدرك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الصعوبات المرتبطة بتطبيق الفئات المستخدمة في القائمة، وقد قام بتقليص كمية الوثائق المطلوبة لتقديم التقييمات المتعلقة بالأنواع إلى القائمة الحمراء من أجل تبسيط العملية. وأشارت إلى مجموعة أدوات التدريب المتاحة على شبكة الإنترنت، وأفادت بأنها ستكون سعيدة بالعمل مع الأطراف، كل على حدة، لمناقشة الاحتياجات المحددة في مجالي التدريب والدعم. وأكدت أن منظمتها توافق تماماً على وجوب إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في جميع جوانب حوكمة المناطق المحمية، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية التي نشرت مؤخراً بشأن المناطق المحمية. وقالت، في معرض ردها على سؤال عن فائدة الأدوات والنهج التقليدية القائمة لسد الفجوات المتعلقة بإدارة المناطق المحمية، إن مبادرة القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تهدف إلى قياس النماذج الناجحة في إدارة المناطق المحمية والإبلاغ عنها كنهج بديل.

94- وقال السيد فرالي إن تكامل الحفظ في *الموقع الطبيعي* وخارج *الموقع الطبيعي* قد حظي باعتراف واسع النطاق. ومع ذلك، فإن المزارعين التقليديين لا يختارون دوماً الحفاظ على التنوع الجيني، وسيكون من الجيد وجود نظام احتياطي. وأكد على أهمية تعاون جميع أصحاب المصلحة المهتمين في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

95- وقال السيد دانستان إن القائمة الحمراء قدمت مدخلات مهمة لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً. وقد استندت حلقة العمل التي عقدت في ناميبيا إلى نتائج حلقة عمل في مجال لبناء القدرات لغرب أفريقيا التي نظمتها مبادرة المحيطات المستدامة، والتي عقدت في داكار في فبراير/شباط 2013، والتي يسرت المزيد من الفهم للقضايا الرئيسية.

96- وقدم ممثل أمانة الاتفاقية مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لبلوغ الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية جيم من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.3). واسترعى الانتباه أيضاً إلى وثيقة إعلامية تتضمن تقريراً مرحلياً عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي: استخدام المعلومات العلمية والتقنية لوصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/3)؛ ووثيقة إعلامية عن إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: خارطة طريق لدعم الممارسين في مجال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/6)؛ ووثيقة إعلامية عن المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي: تحديد المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي دعما لأهداف أيشي (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/10).

97- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وكندا، والصين، وجزر كوك، وكوستاريكا، والهند، واليابان، وليتوانيا، وبالاو (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، وبيرو، والسودان، والسويد، وسويسرا، وتونغا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وأوروغواي.

98- وأدلى ببيان أيضا ممثل اتفاقية برن المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية.

99- واتفق كثير من الأطراف بشكل واسع على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.3 وعرضوا خبراتهم الإيجابية في العمل على الغايات الاستراتيجية ألف وباء وجيم، واستعدادهم لتقاسم هذه الخبرات. وفي نفس الوقت، تم تحديد بعض الفجوات في القدرات والمعلومات والبحوث. وتم وصف أدوات مفيدة لتحقيق الأهداف، مع التأكيد على التركيز على زيادة التوعية بها واستخدامها بدلا من إعداد أدوات جديدة. وتم أيضا تحديد القيود على استخدام الأدوات والمنهجيات القائمة، بما في ذلك الحاجة إلى تعديلها مع الظروف الوطنية والأولويات والقدرات. وحذر بعض الأطراف من أن عدم وجود بيانات عن الأنواع المهددة بالانقراض ينبغي ألا يؤخر إجراءات الحفظ. واقترح بعض الأطراف أيضا نصا يمكن استخدامه لإعداد مشروع توصيات لنظر مؤتمر الأطراف.

الغاية الاستراتيجي دال: تعزيز المنافع للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (تشمل الأهداف من 14 إلى 16 من أهداف أيشي)

100- في الجلسة الخامسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في مناقشات حول الغاية الاستراتيجية دال. وقالت الرئيسة، لدى افتتاحها للمناقشات، إن موضوع يوم الأغذية العالمي لعام 2013، وهو "نظم غذائية مستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية"، يرتبط ارتباطا وثيقا بالغاية الاستراتيجية دال. وذكرت أن بلدها، كولومبيا، بذلت جهودا كبيرة لحماية تنوع النباتات البرية الصالحة للأكل والمعارف التقليدية المرتبطة بهذه النباتات وأن معهد الكسندر فون هامبولت لبحوث الموارد البيولوجية قد افتتح صالة عرض مؤخرا لأنواع الأغذية المنسية.

101- وقال الأمين التنفيذي إن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي يركز عليها كانت ضرورية للاستمرار في تقديم الغذاء ومحددا مهما لنوعيته. وأضاف أن التنوع البيولوجي هو مصدر المحاصيل والماشية والأسماك ومصادر الأغذية البرية الأخرى. وذكر أن نظاما غذائيا يتطلب تنوع هذه النباتات والحيوانات وتوفيرها يعتمد على التشغيل الزراعي والنظم الإيكولوجية الأخرى. وقال إن التلقيح، ودورة المغذيات ولوائح الآفات والأمراض تعتمد كلها على التنوع البيولوجي. وأضاف أن التنوع الجيني للمحاصيل والماشية قد سمح بالتكيف مع الاحتياجات والتغييرات الحالية والمستقبلة، بما في ذلك زيادة الغلة من أجل تلبية الطلبات المتوقعة على الأغذية. وقال إنه من المهم تذكر أن إنتاج الأغذية، بدوره، كان له أثر رئيسي على التنوع البيولوجي. وذكر أنه من المرغوب فيه بالتالي أن تحترم المناقشة العالمية بشأن الأمن الغذائي التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال ضمان أن الإنتاج، إذا تمت زيادته، يكون مستداما، ومرنا، ويمكن تكييفه ويراعي الحاجة إلى مواد أغذية متنوعة. وفي هذا الصدد، كان موضوع يوم الأغذية العالمي لعام 2013 فعلا يتعلق بدرجة كبيرة بعمل الهيئة الفرعية.

حلقة النقاش

102- في الجلسة الخامسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اشتركت الهيئة الفرعية في حلقة نقاش حول الغاية الاستراتيجية دال. وتألفت الحلقة من السيد بن تن برينك (وكالة البيئة في هولندا)، والسيد زو جينغ (الصين)، والسيدة مالتا كواثيكانا (جنوب أفريقيا) والسيدة ماريا يولاندا تيران ميبغوا (إكوادور).

103- وقال السيد تن برينك، لدى تقديمه لعرض عن استعادة الأراضي المتدهورة، إن عدة عوامل أسهمت في تدهور النظم الإيكولوجية، مما كان له بالتالي مجموعة من التأثيرات السلبية مثل الأراضي غير المنتجة، والفيضانات وحالات الجفاف، وعجوزات الموارد، والفقر، والبطالة والصراع. والواقع أن تقديرات وخرائط

المناطق المتدهورة، التي جرى تحليلها من مناظير مختلفة، زادت كثيرا، ولكن القضية الرئيسية قيد النظر كانت الحاجة إلى نظم إيكولوجية منتجة ومستدامة للتوافق مع الحاجة إلى المياه، والغذاء، والألياف، والطاقة، والسلامة المادية والتخفيف من تغير المناخ لسكان العالم الذي يتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي 10 مليارات نسمة خلال 40 سنة فقط. ويجب إنجاز هذه المهمة في ظروف من تدهور التربة والخسارة الدائمة لنفس الأنواع التي حافظت على حياة هذه النظم الإيكولوجية. وعند تحليل احتياجات الأراضي، اتضح أن السياسات لمنع تدهور الأراضي واستعادة الأراضي المتدهورة كانت سببا رئيسيا في نجاح أو فشل اتفاقيات ريو والأهداف الإنمائية للألفية. وكان التحدي يتمثل في إعادة بدء محرك النظام الإيكولوجي، وإنتاج الكربون العضوي، وعلاج الغطاء الأخضر للأرض. وكانت كل البلدان تعمل في أنشطة ذات صلة على مستويات مختلفة، لعكس التصحر، واستعادة موارد المياه، وخلق فرص العمالة، وتأسيس سبل المعيشة وإزالة أسباب الصراع. وقد أنتجت بعض البرامج نتائج سريعة ومدهشة. وقد أخذ عكس تدهور الأراضي جهدا مشتركا، ولكنه أمكن تحقيقه بتكاليف بسيطة ومنخفضة وأساليب محلية، ساعدت الأنواع الأصلية في أعمالها وساعدت على استعادة النظم الإيكولوجية. وفي ضوء الاحتياجات السريعة والمتنامية والمتنافسة، لم يكن هناك أراضي أو وقت لإضاعتهما.

104- وقال السيد زو إنه مثلما حدث في كثير من البلدان الأخرى، فإن التنوع البيولوجي الغني في الصين يواجه تهديدات خطيرة، سواء نتيجة لعمليات طبيعية أو العمليات المرتبطة بالنشاط البشري. فبعض النظم مثل المراعي والنظم الإيكولوجية الصحراوية في الصين، تعد ضعيفة بوجه خاص. وكان لتغير المناخ والأنشطة البشرية أثر خطير على هذه النظم الإيكولوجية، ولكن بلاده قامت في السنوات الأخيرة بخطوات عظيمة نحو استعادة الأراضي المتدهورة. وكانت استعادة النظم الإيكولوجية جزءا من التخطيط الوطني. وقد صممت ومولت برامج ذات صلة من جانب الحكومة المركزية، بينما نفذت أنشطة الاستعادة والرصد بواسطة حكومة المقاطعات والحكومات المحلية. ولضمان توافر الموارد المالية، صممت البرامج ونفذت في مراحل متعددة. وكان هناك نطاق واسع من المشاريع ذات النطاقات والأنواع المختلفة، بما في ذلك استعادة الأراضي الزراعية إلى الغابات، واستعادة نظم الأراضي الرطبة، وإنشاء المحميات الطبيعية، وتحويل أراضي الرعي إلى مراعي واستعادة النظم الإيكولوجية الحرجية، واستعادة المنغروف ومكافحة تآكل التربة. وكان في الصين 2669 محمية طبيعية تغطي حوالي 15 في المائة من الأراضي بأكملها. وقد ساعدت مشاريع استعادة الأراضي الرطبة أن تصل بالعدد الإجمالي لوحدات حدائق الأراضي الرطبة إلى 298. واستعادت الصين أيضا 280,000 هكتارا من غابات المنغروف. وساعدت برامج استعادة النظم الإيكولوجية أيضا على تحسين أساليب المعيشة. وبالرغم من أن خبرة الصين قد لا تكون قابلة للتطبيق في بلدان أخرى، فإنه يسعده تقاسم المعلومات الأكثر تفصيلا.

105- وقالت السيدة كواثيكانا إن برامج جنوب أفريقيا "للعمل من أجل المياه" "والعمل من أجل الأراضي الرطبة" كانت مرتبطة مباشرة بتنفيذ الهدف 14 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي. وقالت إن برنامج العمل من أجل المياه الذي مولته الحكومة قد تأسس في عام 1995 لإزالة النباتات الغريبة الغازية مع تقديم خدمات اجتماعية، وفرص التدريب والعمالة إلى أعضاء المجتمعات المهمشة. ومنذ إنشاء هذا البرنامج، استطاع أن يزيل أكثر من مليون هكتار من النباتات الغريبة الغازية، وقدمت فرص العمل والتدريب لحوالي 30,000 شخص سنويا، وكان 52 في المائة منهم من النساء، وبذلك أسهم البرنامج في التخفيف من وطأة الفقر. وكانت النباتات الغريبة الغازية أهم الأخطار للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا. وكان الكثير منها يستخدم المياه بشكل كبير، وهكذا فقد هدد سلامة النظم الإيكولوجية والأمن المائي. وهددت أيضا الإنتاجية المحتملة للأراضي. وتمت مكافحة

النباتات الغريبة الغازية بطريقة القطع الآلي، والوسائل الكيميائية، مثل استعمال مبيدات الأعشاب السليمة بيئيا والمكافحة البيولوجية. وأسهم برنامج "العمل من أجل المياه" في تنفيذ الأهداف 9 و14 و15 من الخطة الاستراتيجية. ولتحقيق غايته الخاصة بمكافحة جميع النباتات الغريبة في غضون 20 عاما، سيحتاج البرنامج إلى تمويل إضافي كبير والمزيد من المعلومات العلمية لتحديد ورسم خرائط الأنواع الغريبة الجديدة وإعداد آليات للإزالة والمكافحة.

106- وكان برنامج العمل من أجل الأراضي الرطبة مبادرة مشتركة بين الإدارات الحكومية المختلفة تهدف إلى إعادة تأهيل الأراضي الرطبة وحمايتها واستخدامها الرشيد. وجمع البرنامج النتائج البيئية والاجتماعية وأوفى بالتزام جنوب أفريقيا بموجب عدة اتفاقات بيئية دولية. وساعد البرنامج منذ إنشائه على استعادة 906 قطعة من الأراضي الرطبة واستحداث ما يقرب من 000 13 فرصة عمل.

107- وقالت السيدة تيران إن مفهوم الشعوب الأصلية الشمولي للتنوع البيولوجي يتضمن جميع الجوانب المرئية وغير المرئية وغير المعلن عنها والمقدسة للأرض الأم والإنسان في سياقه الاجتماعي والروحي. ويعتمد الرفاه الجسدي والروحي للإنسان والعمل المتناسق للنظم الإيكولوجية على الترابط بين جميع تلك الجوانب. والشعوب الأصلية هي رعاة التنوع البيولوجي وهي الحائزة على المعارف التقليدية السلفية المتعلقة بحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المألوف. ويُنظر إلى النساء باعتبارها الركيزة الثقافية وهي تؤدي دورا حاسما في نقل المعارف بين الأجيال. وتعيش الشعوب الأصلية مع الطبيعة ومنها، من الناحية المادية والروحية على حد سواء. ولا غنى عن المياه لبقاء الأرض والإنسانية وهي مقدسة عند الشعوب الأصلية. وقد كان للاستخدام المتسرع وغير الموجه جيدا للموارد آثار مؤسفة لأمنا الأرض والإنسانية. ولذلك كان تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي مسؤولية جماعية تعني ضمنا احترام جميع نظم المعارف والاعتراف بها وتكاملها على قدم المساواة. وينبغي تنفيذها باستخدام أفرقة متعددة التخصصات ومتعددة الأجيال وبالمشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء. وهناك حاجة إلى نماذج التنمية المستدامة بين الثقافات للأجيال القادمة. ولدى الشعوب الأصلية بروتوكولات مجتمعية ومؤشرات بشأن الأمن الغذائي والصحة والرفاه وحقوق الإنسان وينعكس فيها واقعها الثقافي واحتياجاتها التي يمكن أن تسهم في وضع مؤشرات بشأن النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وينبغي تعميم الاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي في جميع الأعمال التي تقوم بها الهيئة الفرعية.

108- وأثيرت عدة نقاط في مناقشة شارك فيه ممثلو بيلاروس، وبوليفيا (دولة __ المتعددة القوميات)، وإثيوبيا، والعراق، واليمن، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي. وعرض أحد الأطراف تجربته في استعادة مساحات شاسعة من المستنقعات ذات الأهمية الوطنية وعبر الوطنية كنقطة توقف لما يقرب من مليون طير مهاجر وسأل عما يمكن القيام به لمعالجة انخفاض تدفق الأنهار الذي يواصل تهديد تلك المناطق. واستفسر عدة أطراف عن تكلفة استعادة هكتار من الأراضي الرطبة، وآليات الحصول على الدعم التكنولوجي والمالي، والأطر الزمنية للاستعادة. وطلبت الأطراف أيضا معلومات إضافية عن وسائل مكافحة التصحر، وخاصة تجربة الصين. وعرض أحد الأطراف برامج العمل الوطنية في بلده لعكس تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان الموائل الناجمة عن أساليب الزراعة غير المستدامة، مشيرا إلى أن تكلفة استعادة هكتار من الأراضي الرطبة تقدر بـــ50 دولارا. وقدمت إثيوبيا عرضا موجزا عن استراتيجيتها بشأن الاقتصاد الأخضر القادر على الصمود أمام تغير المناخ، التي ساعدت على استعادة الأراضي المتدهورة ووقف تدهورها مع زيادة غلة المحاصيل والإنتاجية والدخول. وسلط أحد الأطراف الضوء على المساهمة الكبيرة للشعوب الأصلية في جهود الحفظ، والتي ينبغي أن

تصب في التقارير الوطنية، واسترعى الانتباه إلى الحاجة إلى إيجاد فرص سوقية أفضل للمنتجات التي تأتي من الإنتاج المجتمعي المستدام.

109- وأشاد السيد تن برينك بالأطراف على تقاسم الأمثلة على جهود الحفظ الخاصة بها. وأشار إلى أنه في ضوء تنوع التحديات، فإن التعلم عن طريق العمل وتبادل الخبرات بشأن حالات الفشل والنجاح مع الآخرين هو أفضل سبيل للمضي قدما.

110- وقال السيد زو، ردا على سؤال حول سبل التعامل مع نقص المياه والتصحر، إن التخطيط الإنمائي للمناطق المتأثرة بالتصحر يجب أن يأخذ في الاعتبار حفظ النظام الإيكولوجي والاعتبارات المتعلقة باستخدام المياه في نفس الوقت. وفي عملية استعادة النظام الإيكولوجي، تُختار النباتات المناسبة للبيئة المعنية. ومن أجل حساب تكلفة الاستعادة لكل هكتار، يتعين تحديد تكلفة العمالة وأسعار السلع من حيث الكمية، والتي قد تختلف اختلافا كبيرا تبعا للظروف المحلية.

111- وقالت السيدة كواثيكانا، ردا على أسئلة حول تجربة بلدها في استعادة المستنقعات الجافة والتغلب على انخفاض تدفقات الأنهار، إن جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى البرامج التي قدمتها، تنخرط في مبادرات إقليمية ودون إقليمية اعترافا بحقيقة أن معظم المشاكل المتعلقة بالمياه لها أبعاد عبر إقليمية وعابرة للحدود. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة، فإن البرنامجين اللذين عُرضا ينفذان منذ بعض الوقت، ولذلك طورا نظمهما وآلياتهما الذاتية. ومن أجل إتاحة هذه المعلومات للآخرين، سيكون من المفيد إنشاء بوابة لتقاسم المعلومات. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ييسر نقل المهارات والتكنولوجيات. وردا على أسئلة حول التمويل، قالت إن البرنامجين اللذين عرضتهما كانت برامج حكومية طويلة الأجل لها مخصصات دائمة من الميزانية الوطنية. وأشارت إلى أن هذان البرنامجان تلقيا تمويلا كبيرا لأن لهما قيمة نتيجة ولايتهما المتعلقة بالحفظ وربما الأهم، لمساهمتهما في استحداث فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

112- وقالت السيدة تيران، ردا على سؤال حول سبل تفعيل مساهمات المجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات الاتفاقية، إن هناك حاجة إلى نموذج شمولي للمشاركة يأخذ في الاعتبار المعارف المحددة والمتنوعة للشعوب الأصلية. ويجري إعداد نماذج التنمية المحلية حول استعارات مختلفة مع نماذجها المتأصلة ووجهات نظرها العالمية ونظريات معارفها التي لا يمكن إدراجها إلا في سياق من الاحترام الحقيقي. وقالت إنها تشاطر وجهة نظرها كامرأة من نساء مجتمع كيشوا وكحائزة على معارف تقليدية عن وظائف النظم الإيكولوجية المحلية واستخدامها المألوف ("شاكرا"). ومن أجل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فهي تحتاج إلى تمويل للمشاركة في الاجتماعات الدولية والقيام بالأنشطة التي تسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأضافت أن التعاون وتقاسم المعارف والإرادة السياسية كلها مكونات هامة لنجاح الخطة.

113- وقدم ممثل الأمانة مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لبلوغ الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية دال من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.4)، ومذكرة أعدها الأمين التنفيذي تقدم تقريرا مرحليا عن استعادة النظم الإيكولوجية وأهداف أيشي ذات الصلة (UNEP/CBD/SBSTTA/17/7).

114- وأدلى ببيانات ممثلو بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وغواتيمالا، وإندونيسيا، واليابان، وليتوانيا، والمكسيك، وناورو (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، ونيبال، والنرويج، والفلبين، وجنوب أفريقيا، والسويد، وتايلند، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

115- وفي الجلسة السادسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، استأنفت الهيئة الفرعية مناقشتها للغاية دال وكذلك المسائل المعلقة في إطار الغايات ألف إلى جيم.

116- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، والهند، ومدغشقر والنرويج.

117- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، والتحالف من أجل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ومنظمة حفظ الجزر، والصندوق العالمي للحياة البرية، وجمعية حدائق الحيوان في لندن.

118- واتفق عدة أطراف مع الاستنتاجات في الوثائق التي قدمتها الأمانة وقدموا أمثلة للأنشطة والتكنولوجيات المتصلة بالأهداف ذات الصلة. وتم إبراز قيمة خدمات النظم الإيكولوجية ومنافعها لرفاه البشر وطلبوا إعطاء عناية أكبر لتعريف هذه الروابط. وحددت البلدان منافع أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وأكدت أن نهج النظام الإيكولوجي، بما فيه الإدارة التكيفية، كان ضروريا لاستعادة النظم الإيكولوجية المتنوعة؛ وتم أيضا وصف نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. وتم الاعراب عن القلق إزاء توافر واستخدام التكنولوجيات والمنهجيات من أجل الاستعادة. وتم تحديد الحاجة إلى فهم أفضل لتطبيق قدرة تحمل النظم الإيكولوجية في رصد وإدارة النظم الإيكولوجية على مستويات مختلفة. وأثيرت أيضا مسألة الحوكمة، وفائدة المعارف التقليدية والمحلية بالعلاقة إلى أنشطة الاستعادة. واقترح أيضا أن تعمل الأمانة ورئيس الهيئة الفرعية مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، أن يعملوا على استعادة النظم الإيكولوجية.

119- وقالت السيدة باتيست، رئيسة الجلسة، إن الجلسة بدأت بالأنباء الطيبة ومفادها أن استعادة النظم الإيكولوجية هي أمر ممكن؛ وكانت هناك أمثلة على ذلك يمكن منها تعلم دروس. وقالت إنه من المهم أيضا منع تدهور النظم الإيكولوجية في المقام الأول. وينبغي تحديد المناطق للاستعادة وتقرير أولوياتها، وأن المجتمعات الأصلية والمحلية تحتاج إلى المشاركة في هذه العملية. وأضافت أن التمويل طويل الأجل كان لازما للاستعادة. وكانت استعادة النظم الإيكولوجية أيضا هدفا اقتصاديا لأن هذه النظم هي مصادر مهمة للموارد، مثل الغذاء. وأضافت أن الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية والأنهار كانت أيضا نظما إيكولوجية مهمة. وذكرت أن استعادة النظم الإيكولوجية يمكن أن تساعد أيضا هذه النظم الإيكولوجية على التصدي للتهديدات الأخرى، مثل التهديدات التي يمثلها تغير المناخ، ويمكن أن تساعد أيضا في التصدي للمشكلات المتعلقة بالرفاه البشري والفقر.

البند 3(ج) - القضايا الجديدة والناشئة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام

120- لدى تقديم هذا البند الفرعي من جدول الأعمال، قال ممثل الأمانة إنه عملا للمقرر 29/9، دُعيت الأطراف إلى تقديم مقترحات بشأن القضايا الجديدة والناشئة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقد تم استلام ستة مقترحات حتى 6 أغسطس/آب 2013، وقال إن الهيئة الفرعية، لدى نظرها في هذا البند

الفرعي، قد ترغب في بحث اقتراح معهد نهر أوتاوا الذي يدعو إلى إجراء العمل بشأن آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي. وقد جاء ملخص لهذا الاقتراح في المرفق بالوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/17/2.

121- وأدلى ببيانات ممثلو بلجيكا، والبرازيل، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وليتوانيا والمكسيك.

122- وكان هناك اتفاق عام على أنه بالرغم من أن أثر قضية آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي هي قضية مهمة، فإن محافل أخرى هي في وضع أفضل لمعالجة هذه القضية. واقترح أحد الأطراف أن القضية يمكن أن تناقشها على أفضل وجه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولكن اتفق بوجه عام على أنه سيكون من الأفضل أن يُطلب إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن ينظر في هذا الأمر، نظرا لأنه تقرر إضافة موضوع التلقيح وأثره على الأمن الغذائي في مشروع برنامج عمله. وتمت أيضا ملاحظة أن الأعمال الأخرى المتصلة بأثر مبيدات الآفات الجهازية، مثل العمل الذي أجرته فرقة عمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بشأن مبيدات الآفات الجهازية، ينبغي أخذها في الاعتبار.

123- وقال رئيس الجلسة إنه سيعد مشروع توصية بشأن القضية لنظر الهيئة الفرعية في جلسة أخرى من الاجتماع.

البند 5 - مساهمة الاتفاقية في العمليات فيما بين دورات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)

و

البند 6 - تقارير مرحلية من الأمين التنفيذي

124- في الجلسة السادسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث البندين 5 و6 من جدول الأعمال، واستمعت إلى مجموعة من العروض قدمها الخبراء بشأن مساهمات الاتفاقية في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبشأن تقرير مرحلي عن حالة تقييم سيناريوهات التنوع البيولوجي فيما يخص الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (GBO-4). وتشكلت حلقة النقاش من السيد بول ليدلي (جامعة باريس)؛ والسيد يان بليسنيك (مستشار مدير وكالة حفظ الطبيعة في براغ، الجمهورية التشيكية)؛ والسيد جيري هاريسون (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES))؛ والسيدة بريور ريشارد (المديرة التنفيذية بالنيابة للبرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوّع البيولوجي (DIVERSITAS))؛ والسيد روبرت لامب (فريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية، جنيف، سويسرا).

125- وقال السيد ليدلي، متحدثا بوصفه أحد كبار العلماء في اتحاد سيناريوهات التنوع البيولوجي فيما يخص الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، إن هذه النشرة تشمل عنصرا جديدا: يتمثل في تقرير تقني عن الحالة والاتجاهات والأمور المستقبلية. وأضاف أن هذا التقرير التقني سيتضمن التحليلات في الأجل القريب وفي المستقبل البعيد وكذلك فيما يخص الماضي والحاضر. واستطرد

قائلا إن هناك سبلا مختلفة للتطلع إلى المستقبل: منها الاستقراءات الإحصائية المستوحاة من الاتجاهات الراهنة، والاستقراءات الاحتمالية المستوحاة من الاتجاهات الراهنة، وعمليات الوصف التفصيلي الاجتماعي الاقتصادي، وعمليات الوصف التفصيلي المدمجة مع الخيارات المتعلقة بالسياسات والتحليلات الرجعية. وذكر مثالا عن ذلك حيث أوضح أن التحليل الإحصائي للاتجاهات يبدو أنه يوحي إلى إمكانية إغفال بعض أهداف عام 2020. غير أنه عند دمج التحليل الإحصائي مع التوقعات المستقبلية يصبح الأمر مختلفا. وفي هذه الحالة، فإن الفرضيات ذات الصلة بالموضوع، سواء كانت تبعث على التشاؤم أو التفاؤل، تترك أثرا كبيرا على النتائج المتوقعة. وأوضح أيضا أن عمليات الوصف التفصيلي الاجتماعي الاقتصادي تستخدم سيناريوهات معقولة بالاقتران مع السياسات المحددة أو أهداف الإدارة التي جرت العادة على عدم أخذها في الاعتبار. وفي حالة التنوع البيولوجي فإنها تحقق أحيانا نتائج سيئة أو رديئة أو حتى أكثر سوءا نظرا لتضارب الأهداف السياساتية الخفية أو غير المعبّر عنها. وأضاف أن التحليلات الرجعية تعتبر أداة مبتكرة لأن الأهداف تتحدد سلفاً، وربما على أساس الحوار بين العلماء وأصحاب المصلحة. وفي هذه الحالة، فإن آثار الأهداف في الأجل القصير تتدرج ضمن السيناريوهات وتتيح إمكانية تحويل الاتجاهات المتوقعة لمواجهة التحدي المطروح. وقال إن اتحاد التنسيق سيُجمّع مجموعة واسعة من السيناريوهات والنماذج كأساس لعمله وبأنه سيجري بعض التحليلات الجديدة لأغراض نشرة التوقعات المذكورة.

126- وقدم السيد بليسنيك تقريرا عن الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري للطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الذي انعقد مباشرة قبل الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في 13 أكتوبر/تشرين الأول. وقال إن الطبعة الرابعة من هذه النشرة ستستند إلى التقارير المدرجة في السابق في الطبعة الثالثة. وأضاف أن الفريق الاستشاري نظر في أحدث المعلومات عن الحالة والاتجاهات التي قدمتها الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي. كما ناقش الفريق المسائل المتعلقة بالاتصال والتوعية وأولى اهتماما خاصا لنهج متعدد القطاعات فيما يخص حفظ التنوع البيولوجي وإدارته. وبينما كانت التنبؤات صعبة، كانت هناك أساليب تقنية لمعالجة عدم اليقين. وتعتبر عملية تحليل السيناريوهات أكثر الأساليب التقنية شعبية. وضمن السيناريوهات التي أعدها الاتحاد هناك الابتكارات التي قدم السيد ليدلي وصفا عنها للتو. وأعرب أيضا عن امتنانه لكل من كندا والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وسويسرا على ما قدموه من تمويل سخي لتحضير الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، وإلى هولندا على مساهمتها العينية وجمهورية كوريا على تعهدها بتقديم الدعم المالي

127- وقال السيد هاريسون إن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية سيعقد اجتماعه العام الثاني في كانون الأول/ديسمبر 2013. ومن المتوقع أن يعتمد هذا الاجتماع إطارا مفاهيميا، وبرنامج العمل الأولي للفترة 2014-2018، وميزانية الفترة 2014-2018، وترتيبات وإجراءات مالية، وقواعد وإجراءات تشغيلية، وإرشادات تتعلق بالشراكات الاستراتيجية، ومشاركة أصحاب المصلحة واستراتيجيات الاتصال. وأضاف أن عمل هذا المنبر يستند إلى الوثائق والمناقشات السابقة؛ والطلبات المقدمة من الحكومات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والإسهامات والاقتراحات من أصحاب المصلحة الآخرين. وقال إن مشروع برنامج العمل أتيح كي يخضع لاستعراض مفتوح ثم يتم تنقيحه بما يساعد على تناول التعليقات التي تبديها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وأفاد بأن تقرير أُعدّ عن ترتيب أولويات الطلبات المقدمة. ومضى يقول إنه ينبغي أن يكون الهيكل أداة لتعزيز أسس القدرات والمعارف في التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل تنفيذ مهام المنبر الحكومي الدولي؛ وتعزيز التفاعل بين

العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وعلى المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات فيما يتعلق بالقضايا المواضيعية والمنهجية؛ والتواصل وتقييم الأنشطة المنفذة والأهداف المتوخاة والنتائج المحققة. ويتألف المنبر الحكومي الدولي من اجتماع عام ومكتب وفريق خبراء متعدد التخصصات وأمانة. وسيقيم شراكات استراتيجية ويشارك مع مختلف أصحاب المصلحة ويعدّ استراتيجيات في مجال الاتصال والتواصل. ومن الآليات الممكنة الأخرى هناك أفرقة الخبراء، وأفرقة العمل، ومنتدى بناء القدرات ووحدات الدعم التقني. وقد يتمثل الدعم العيني المقدم من الأطراف في استضافة الاجتماعات وتوفير الدعم التقني والمالي، ضمن أمور أخرى. وقد ترغب الهيئة الفرعية في تأييد النهج المتبع في برنامج العمل، وتوصي باتخاذ إجراء بحيث تشكل الاتفاقية إسهاما كبيرا في تحديد نطاق الإجراءات وعمليات التقييم، وتحديد مناطق رئيسية للمواءمة. وقد ترغب أيضا في استكشاف الفرص للتعاون في تحديد أولويات بناء القدرات وزيادة الحصول على أدوات دعم السياسات، والمعلومات والمعارف. وقد ترغب أيضا في التعاون مع الهيئات الاستشارية العلمية في الاتفاقيات الأخرى فيما يخص إقامة علاقات مع المنبر الحكومي الدولي.

128- وأشارت السيدة بريور- ريشارد إلى أن البرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS) هو أحد الشركاء العلميين لاتفاقية التنوع البيولوجي وأسهم في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجبال، وفي الطبعات اللاحقة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، وفي الأساس العلمي لشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض. أمّا برنامج "أرض المستقبل" الذي استهلّه التحالف من أجل الاستدامة العالمية، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، فالقصد منه هو توفير المعارف التي تحتاجها المجتمعات في مواجهة مخاطر التغير البيئي العالمي وانتهاز الفرص التي يُتيحها الانتقال إلى الاستدامة العالمية. وأوضحت أن برنامج "أرض المستقبل" يسعى إلى تحقيق التكامل العلمي من خلال دمج البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، والبرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية للتغير البيئي العالمي وبرنامج DIVERSITAS، بما يمثل مجتمعا من آلاف علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية. وسيسعى برنامج "أرض المستقبل" أيضا إلى تحقيق الإنتاج المشترك للمعارف من خلال إشراك مختلف مجموعات المستخدمين وذلك بغية تحديد الأولويات البحثية التي تلبي احتياجاتهم. وأوضحت أيضا أن البرنامج يضع التنوع البيولوجي في سياق الاستدامة العالمية، وهو يركّز على إقامة صلة قوية بين التنوع البيولوجي ورفاه البشر. وتعمل حاليا دوائر برنامج DIVERSITAS والمشاريع المنفذة في هذا البرنامج على الانتقال نحو برنامج "أرض المستقبل"، وستواصل عملها تحت راية هذه المظلة الجديدة. وبرنامج "أرض المستقبل" ملتزم بمواصلة التعاون المثمر الذي أقامه برنامج DIVERSITAS مع الاتفاقية، وفي الآونة الأخيرة مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

129- وقدّم السيد لامب أداة رسم خرائط التنوع البيولوجي التي قام بتطويرها فريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية، والتي يُقصد بها جمع إسهامات مختلف وكالات الأمم المتحدة واتفاقياتها في إنجاز الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وفي بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأضاف أن أداة رسم الخرائط قد صُمِّمت من أجل المساعدة في التعرّف على فرص تنفيذ جدول أعمال التنوع البيولوجي بطريقة تعاونية وعلى نطاق الوكالات. وقال إن الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي كان قد تلقى تقريرا مرحليا يتضمن مساهمات بهذا الخصوص من 17 أمانة من أمانات منظمات واتفاقيات الأمم المتحدة (UNEP/CBD/COP/11/INF/5). وأضاف أن أداة رسم الخرائط حددت فرصا لتنفيذ جدول أعمال التنوع

البيولوجي في كل المنظمات. وأشار إلى أنه يمكن الوصول إلى هذه الأداة في الموقع الشبكي http://ieg.informea.org/ الذي هو بمثابة منبر شبكي يقوم بتجميع المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والأخبار، والأحداث وغيرها من البيانات ذات الصلة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وذلك لصالح الأطراف والدوائر المعنية بالبيئة. وقال إن أداة رسم الخرائط جاهزة لكي تُحال إلى أمانة الاتفاقية من أجل مواصلة تعديلها وإحالتها بعد ذلك إلى الأطراف.

130- وقال السيد ليدلي، في ردّه على سؤال أثاره ممثل سويسرا، إنّه سيكون من الصعب فعلا تضمين الطبعة الرابعة من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي النتائجَ التي توصّل إليها فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التقييم العالمي لموارد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وذلك لأنّ هذه النتائج من المتوقع أن تظهر بعد فترة وجيزة من موعد إصدار المسودة الأولى من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. غير أنه سيتم تخصيص حيز لتقديم مساهمة فريق الخبراء التي ستُستكمل بتحليلات من مصادر أخرى.

131- واتفق السيد بليسنيك، في ردّه على سؤال طرحته ممثلة الاتحاد الأوروبي، على أن فكرة عرض نتائج الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي في محافل أخرى غير محافل الأوساط المقرّبة من التنوع البيولوجي هي فكرة جيدة، وأكّد أن النشرة ستُعرض في محافل شتى من بينها مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيُعقد في سبتمبر/أيلول 2014. وفي هذا السياق، دعا الأطراف إلى تقديم تقاريرها الوطنية الخامسة في أقرب وقت ممكن، لأنّ هذه التقارير تتيح إسهامات مهمة في نشرة التوقعات العالمية.

132- وقدّم ممثل أمانة الاتفاقية مذكرة أعدها الأمين التنفيذي عن مساهمة الاتفاقية في العملية بين دورات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/17/4/REV.1)؛ وتقريرا مرحليا عن إعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/17/5)؛ وتقريرا مرحليا عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي: وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (UNEP/CBD/SBSTTA/17/6)؛ وتقريرا مرحليا عن استعادة النظم الإيكولوجية وأهداف أيشي ذات الصلة (UNEP/CBD/SBSTTA/7/17). واسترعى الانتباه أيضا إلى وثيقة إعلامية تتضمن تقريرا مرحليا عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي: استخدام المعلومات العلمية والتقنية لوصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/3)؛ وإلى وثيقة إعلامية تتضمن وثائق ذات صلة أُعدَّت للاجتماع العام الثاني للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/13)؛ وإلى وثيقة إعلامية تتضمن مشروع تقرير الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المعني بإعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/17/INF/17).

133- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وليتوانيا، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وتايلند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

134- وأدلي ببيانات أيضا ممثل اتفاقية رمسار بشأن الأراضي الرطبة وممثل جامعة الأمم المتحدة.

135- ورحب عدد من الأطراف في بياناتهم بالتعاون بين أمانة الاتفاقية والمنبر الحكومي الدولي. وأبرز العديد من الأطراف أهمية تجنب تكرار العمل وتعزيز أوجه التآزر. ولاحظت بعض الأطراف أن الأهمية المحتملة

للتقييمات الإقليمية والعالمية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المقترحة في إطار مشروع برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومساهمتها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وفي تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وتمت أيضا ملاحظة أهمية النظر في مختلف النُهج والرؤى لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وذلك في عمل المنبر الحكومي الدولي. وأشادت الأطراف بالدور المحتمل لرئيس الهيئة الفرعية، بصفته مراقب في فريق الخبراء المتعدد التخصصات في المنبر الحكومي الدولي، في تيسير التعاون بين أمانة الاتفاقية والمنبر الحكومي الدولي. وأشارت بعض الأطراف إلى أن عمل المنبر ينبغي ألا يحدد السياسات، ولكن بدلا من ذلك يقدم تقييمات مرجعية لتوجيه صنع السياسات. وبالنسبة لموضوع الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، لاحظت الأطراف أنه مع مراعاة عمل المنبر الحكومي الدولي، قد تكون هناك حاجة إلى تقييم مجال النشرة وعمليتها بعد إصدار طبعتها الرابعة. وأبرزت الأطراف أيضا أهمية التقارير الوطنية في إرشاد النشرة وتقييمات المنبر. وفي هذا الصدد، دعت بعض الأطراف الأمانة إلى تزويد المنبر بتحليل للتقارير الوطنية. وأعرب بعض الأطراف أيضا عن قلقهم إزاء القضايا ذات الأولوية المقترحة للعناصر الممكنة التي سينظر فيها في برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الواردة في الفقرات 24 و26 و28 و30 من الوثيقة UNPE/CBD/SBSTTA/17/4، وطلبت أن يتم استعراض هذه البنود وترشيدها بعناية.

البند 7 - استنتاجات وتوصيات لمزيد من العمل، بما في ذلك مدخلات لخطة عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفقا للمقرر 13/11

الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020

136- في الجلسة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث البند 7 من جدول الأعمال. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الهيئة الفرعية مشروع نص يحتوي على توصيات لمزيد من العمل بشأن الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

137- وقدم السيد ألكسندر شيستاكوف (الاتحاد الروسي) نتائج عمل مجموعة أصدقاء الرئيس التي كُلفت بصياغة مشروع النتائج الرئيسية بشأن تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي على أساس الآراء التي تم الإعراب عنها أثناء الجلسات حول البندين 3 و4 من جدول الأعمال.

138- وقدم السيد إيزيكيو بنيتز دياز (المكسيك) نتائج عمل مجموعة أصدقاء الرئيس المفتوحة العضوية، التي استخدمت كأساس للمرفقين بمشروع التوصية. ويحتوي المرفق الأول على القضايا المشتركة بين القطاعات التي حددتها الأطراف، بينما يحتوي المرفق الثاني على آراء حول الغايات الاستراتيجية ألف إلى دال من الخطة الاستراتيجية التي حددتها الأطراف.

139- ودعا الرئيس الهيئة الفرعية إلى النظر في مشروع التوصيات والمرفقين.

140- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، والنمسا، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، والبرازيل، وكندا، وكولومبيا، وجزر كوك (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، والصين، ومصر، والاتحاد

الأوروبي، وفنلندا، وفرنسا، وغواتيمالا، والهند، واليابان، وكيريباتي (بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والمكسيك، والنرويج، وبيرو، والفلبين، والبرتغال، والاتحاد الروسي، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

141- وأدلى ببيان أيضا ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

142- وفي الجلسة الثامنة للاجتماع، المنعقدة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2013، استأنفت الهيئة الفرعية مناقشتها لمشروع التوصية.

143- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والبرازيل، وبوليفيا (دولة ___ المتعددة القوميات)، وكندا، والصين، وكولومبيا، والاتحاد الأوروبي، وفنلندا، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، ومالي، والمكسيك، والنرويج، وبيرو، والاتحاد الروسي، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمة وايرلندا الشمالية.

144- وأدلى ببيان أيضا ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

145- وفي الجلسة التاسعة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، استأنفت الهيئة الفرعية مناقشتها لمشروع التوصية.

146- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إن فريقا غير رسمي ينسقه ممثلا النمسا وبلجيكا، ينبغي أن ينظر في القضايا الناشئة بالعلاقة إلى الفقرتين 2 و5(أ) من مشروع التوصية المتصلة بحشد الموارد.

147- وفي الجلسة العاشرة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، قال ممثل النمسا إن الفريق غير الرسمي اتفق على صياغة الفقرتين المعلقتين.

الإجراء المتخذ من الهيئة الفرعية

148- في الجلسة العاشرة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، اعتمدت الهيئة الفرعية مشروع التوصية UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.2، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفه التوصية 1/17. ويرد نص التوصية، على النحو المعتمد، في المرفق بالتقرير الحالي.

القضايا الجديدة والناشئة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام

149- في الجلسة التاسعة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، دعا رئيس الجلسة الهيئة الفرعية إلى النظر في مشروع التوصية بشأن القضايا الجديدة والناشئة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

150- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

151- وبعد تبادل الآراء، تمت الموافقة على مشروع التوصية، بصيغته المعدلة شفويا، لكي تعتمده رسميا الهيئة الفرعية بوصفه مشروع التوصية UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.3.

الإجراء المتخذ من الهيئة الفرعية

152- في الجلسة التاسعة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث مشروع التوصية UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.3 واعتمدته، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفه التوصية 2/17. ويرد نص التوصية، على النحو المعتمد، في المرفق بالتقرير الحالي.

مساهمة الاتفاقية في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

153- في الجلسة التاسعة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، دعا رئيس الجلسة الهيئة الفرعية إلى النظر في مشروع التوصية بشأن مساهمة الاتفاقية في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

154- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وبوليفيا (دولة __ المتعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وغواتيمالا، والهند، واليابان، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والمكسيك، والنرويج، والاتحاد الروسي، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وأوغندا وأوروغواي.

155- وأدلى ببيان أيضا ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

156- وبعد تبادل الآراء، تمت الموافقة على مشروع التوصية، بصيغته المعدلة شفويا، لكي تعتمده رسميا الهيئة الفرعية بوصفه مشروع التوصية UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.4.

الإجراء المتخذ من الهيئة الفرعية

157- في الجلسة العاشرة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تناولت الهيئة الفرعية بحث مشروع التوصية UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.4 واعتمدته، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفه التوصية 3/17. ويرد نص التوصية، على النحو المعتمد، في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 8 - شؤون أخرى

158- في الجلسة السادسة للاجتماع، المنعقدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وقفت الهيئة الفرعية دقيقة حداد على ذكرى ضحايا الزلزال الذي حدث مؤخرا في الفلبين وعلى وفاة السيدة سوليداد بلانكو من المفوضية الأوروبية.

159- وفي الجلسة التاسعة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، أعلن ممثل السويد أن السويد ستساهم بمبلغ وقدره 200,000 كرونة سويدية لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل زيادة تنمية وبناء القدرات على الرصد المجتمعي المتصل بمؤشرات أهداف أيشي، لاسيما الهدف 18، في شراكة مع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي ومنظمات أخرى ذات صلة.

160- وطلب ممثل كندا إدراج البيان التالي في سجل الاجتماع "تأخذ كندا التزاماتها كبلد مضيف لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي محمل الجد وهي ملتزمة باحترام جميع التزاماتها في إطار اتفاق البلد المضيف. ونود أن نشكر هؤلاء الأشخاص الذين لفتوا انتباهنا في السابق إلى مسألة التأشيرات التي لم تصدر لهؤلاء الذين رغبوا في

المشاركة في هذا الاجتماع. وتقوم خدماتنا الدبلوماسية وخدمات الهجرة لدينا بالنظر في هذه المسألة لتحديد ما الذي حدث في هذه الحالات المحددة. وتقدر كندا مساهمات جميع أعضاء المجتمع المدني والمراقبين وتسعى إلى توفير خدمات التأشيرة في العالم بطريقة تضمن المشاركة الكاملة لجميع الأطراف المهتمة مع الحفاظ على سلامة برامج الهجرة لديها. ونحن نأسف لعدم تمكن كل الأشخاص الذين رغبوا في المشاركة في أن يكونوا معنا في مداولات هذا الفريق العامل هذا الأسبوع."

البند 9 - اعتماد التقرير

161- اعتمد التقرير الحالي، بصيغته المعدلة شفويا، في الجلسة العاشرة للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، على أساس مشروع التقرير الذي أعده المقرر (UNEP/CBD/SBSTTA/17/L.1).

البند 10 - اختتام الاجتماع

162- أشاد ممثل كولومبيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي، بأمانة الاتفاقية على جهودها لتعزيز وتقوية العمل التقني والعلمي للهيئة الفرعية من أجل دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي. ورحبت المجموعة بالسعي إلى أشكال جديدة لتشغيل الهيئة الفرعية وكانت نتائج أول اجتماع مشجعة بموجب الشكل الجديد، الذي يسر مناقشات عريضة وأكثر دينامية بشأن القضايا العلمية والتقنية على جدول الأعمال. فطرائق تشغيل الهيئة الفرعية تتطلب بالتأكيد مزيدا من الصياغة من أجل ضمان أنها ستؤدي إلى تحقيق توقعات مؤتمر الأطراف. وأضاف أنه ينبغي الحفاظ على روح وشكل العمل، والاستناد إلى الدروس المستفادة من الاجتماع الحالي.

163- وأعرب ممثل ليبيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره إلى البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق الطوعي ومساعدة أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي على إرسال وفود إلى الاجتماع الحالي. ولكنه أضاف أن المجموعة الأفريقية كانت تود أن ترى مشاركة أكبر في الاجتماع من جانب ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أفريقيا. وكانت المجموعة الأفريقية تؤيد أيضا الشكل الجديد للاجتماع الحالي. وهذا الشكل سمح للمشاركين بالاستفادة من مدخلات عدد من الوكالات والمؤسسات. وطلب إلى الأمانة أن تساعد تلك المؤسسات على معالجة الاحتياجات من القدرات لأفريقيا والمساعدة في إنشاء مراكز امتياز دون إقليمية وإقليمية في أفريقيا.

164- وقالت ممثلة كيريباتي، متحدثة بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إن التنفيذ الناجح لنتائج الاجتماع يتطلب تمويلا مناسبا للبلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وطلبت الدعم من الأمانة، والمجتمعات المانحة، والمنظمات العلمية والبحثية لتقديم حلول ابتكارية وفعالة من حيث التكلفة وعملية؛ والعمل في شراكة مع هذه البلدان. وأضافت أن الأطراف في مجموعتها أعربوا عن قلقهم إزاء الاستهلاك المستدام ويرغبون في النظر في عناصر سيادة الأغذية والأمن الغذائي كمؤشرين نحو بلوغ الأهداف 3 و7 و13 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ورحبوا بالشكل الجديد لاجتماعات الهيئة الفرعية. وكانت العروض وحلقات النقاش قد طرحت أفكارا وقضايا ملموسة لنظر الأطراف. غير أنه لتحسين ذلك الشكل، ينبغي إيجاد توازن أكبر في التمثيل فيما بين مقدمي العروض وأعضاء حلقات النقاش. ويحتاج الأمر إلى تقديم أمثلة عملية وواقعية يمكن أن تتصل بها أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وقالت إن مجموعتها ترغب أيضا في رؤية عملية أكثر شفافية في اختيار مقدمي

العروض وأعضاء حلقات النقاش وتخصيص وقت أطول لمقدمي العروض وأعضاء هذه الحلقات لتسير تبادلهم لوجهات النظر.

165- وأشاد ممثل الاتحاد الروسي، متحدثا بالنيابة عن بلدان وسط وشرق أوروبا، أشاد بالأمانة على جرأتها في تجربة نُهج جديدة لتحسين النتائج العلمية والتقنية للهيئة الفرعية. وقال إن النتائج المنجزة في الاجتماع الحالي كانت جديرة بالملاحظة، بالرغم من عدم تقاسم جميع البلدان في المنطقة لرأي عام حول قيمة النهج الجديد، الذي يمكن بالطبع تحسينه. وأشاد بصراحة المناقشات وطبيعتها المركزة، التي ساعدت في تعزيز النتائج العلمية. وأضاف أن هذه العناصر الإيجابية ينبغي الاحتفاظ بها والبناء عليها. وأشار إلى أن بلدان وسط وشرق أوروبا تتطلع إلى إجراء الأمانة لتحليل من أجل استرعاء الدروس وتحديد تلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وإلى تقاسم الآراء المعرب عنها بخصوص عملية اختيار أعضاء حلقات النقاش والمتحدثين. وذكر أن تقديما في وقت مناسب للمعلومات عن الشكل، والمتطلبات والنتائج المتوقعة للاجتماعات المستقبلية سيتم تقديره بالتأكيد.

166- وقال ممثل جمهورية كوريا إن بلده يشرفها استضافة الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2014 وأعرب عن أمله في أن توافق الأطراف على "خارطة طريق بيونغ تشانغ" التي ستحدد الإجراءات والمبادرات اللازمة لإعطاء الزخم إلى أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأضاف أنه خلال الاجتماع الحالي، اعترفت الهيئة الفرعية بالحاجة إلى تعزيز الجهود للتعاون التقني والعلمي، وأن حكومته تستكشف وسائل لدعم التعاون في هذا المجال. وذكر أن الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف سيوفر أيضا فرصة للوزراء من أجل إحالة رسالة واضحة بشأن أهمية دمج التنوع البيولوجي وأهداف أيشي في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

167- وقالت ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي إن الشعوب الأصلية قد تشجعت بالإنجازات في الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها. غير أنه بالانعكاس على المنهجية المستخدمة في الاجتماع الحالي، ودرجة إدخالها في المناقشات في الاجتماع، فإن الشعوب الأصلية تركت مونتريال مع الشعور بخيبة الأمل. وأضافت أن هذه الشعوب لم تكن مقتنعة بأن الشكل الجديد لاجتماعات الهيئة الفرعية سيساعد في بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأشارت إلى أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كانت مستبعدة من تقديم العروض حتى نهاية المناقشات. وأضافت أن تداخلاتها كانت مقتضبة، مع عدم السماح بأكثر من دقيقة واحدة لتقديم العروض. وبالرغم من أنهم أبلغوا بأن تداخلاتهم الكاملة ستعرض على الموقع الشبكي في وقت لاحق، فإن الحوار الحقيقي يكون مع المشاركة بين جميع الأطراف المعنية. وأضافت أن هذه المجتمعات بوصفها أقدم الحافظين على الأرض، فإن الشعوب الأصلية لديها آراء ومعارف مهمة لتتقاسمها عن علوم الشعوب الأصلية والتكنولوجيا المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقالت إنه لا يمكن تعريف شكل اجتماعات الهيئة الفرعية على أنه مشاركة كاملة وفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلا إذا تم تحسين شكل هذه الاجتماعات.

168- وأعرب ممثل الأمانة عن امتنان الأمين التنفيذي وموظفيه إلى رئيس الهيئة الفرعية، وأعضاء مكتب الهيئة الفرعية، ومجموعة أصدقاء الرئيس، وأعضاء حلقات النقاش، وجميع الأطراف والمراقبين على العمل المهم المنجز خلال الاجتماع. وشكر الجميع على الصبر والروح البناءة التي تصدوا بها للتحديات وانتهزوا الفرص التي قدمها الشكل الجديد الذي تمت تجربته في الاجتماع الحالي. وشكر ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية،

وخصوصا على صبرهم وتفهمهم وأعرب عن أسفه لقيود الوقت التي حدت من مساهماتهم القيمة. وقال إن الأمين التنفيذي ملتزم على نحو عميق بتيسير المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإنه سيبذل جهودا لإنشاء عملية أكثر شمولا. ومع شكره لتلك الأطراف التي أعربت عن آراء بالفعل حول الشكل الجديد، دعا إلى تعليقات وملاحظات من جميع المشاركين، وذكر أنها ستساعد في صياغة طرائق العمل للهيئة الفرعية. وأضاف أن الأمانة على أهبة الاستعداد للمشاركة مع الأطراف والمراقبين من أجل البناء على الدروس المستفادة.

169- وبعد الإعراب عن شكره الخاص للأمانة وجميع المشاركين، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية في الساعة الخامسة مساء يوم الجمعة، الموافق 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

المرفق

التوصيات التي اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السابع عشر

(مونتريال، 14-18 أكتوبر/تشرين الأول 2013)

المحتويات

التوصية *الصفحة*

1/17 الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 47

2/17 القضايا الجديدة والناشئة 68

3/17 المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 69

التوصية 1/17 الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

إذ تشير إلى الفقرة 2 من من المقرر 13/11 باء، التي طلب فيها مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الشكل المتعلق بالاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية قدم عروضا تمهيدية، تبعتها حلقات نقاش وجلسات الأسئلة والأجوبة لتيسير تعميق النظر في القضايا المطروحة على جدول الأعمال، *وإذ* تعرب عن تقديرها للمقدمين للعروض وأعضاء حلقات النقاش،

1- *تلاحظ مع التقدير* التقارير التي أعدها الأمين التنفيذي وفقاً للفقرة 1 من المقرر 13/11 باء، والتي ترد في الوثائق UNEP/CBD/SBSTTA/17/2، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.1، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.2، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.3، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.4، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/3، وتخلص، بعد النظر فيها، إلى الاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

2- تنظر الى هذه الاحتياجات في سياق شامل للرؤية المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 "العيش في وئام مع الطبيعة" وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وينبغي أن تركز كل الإجراءات التدابير الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات على تبادل واستخدام الأدوات والمنهجيات القائمة التي قد تتطلب تكييفها مع الظروف الوطنية المحددة، واحترام الحق السيادي للبلدان في اختيار نُهجها ورؤاها ونماذجها وأدواتها الخاصة. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات تعزيز القدرات العلمية والتقنية وتوفير تمويل جديد وكاف ويمكن التنبؤ به، بواسطة الأطراف، وخاصة للأطراف من البلدان النامية، لاسيما البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

3- تحدد الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك:

(أ) *العلوم الاجتماعية* - الحاجة إلى طرق أفضل للاستفادة من العلوم الاجتماعية في تحفيز اختيارات تتوافق مع أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ووضع نُهج جديدة بوسائل منها تكريس فهم أفضل للتغير السلوكي وأنماط الإنتاج والاستهلاك، ووضع السياسات، واستخدام أدوات غير سوقية. والحاجة إلى توسيع نطاق انتشار سبل اتصال وتثقيف وتوعية عامة أكثر فعالية من خلال النظم المدرسية وغيرها من القنوات، ووضع استراتيجيات اتصال وتوعية بشأن التنوع البيولوجي، واستكمال الجهود المبذولة في مجال الاتصال والتثقيف والتوعية العامة بمنظورات أخرى بما في ذلك البحوث المتعلقة بخبرات التواصل فيما بين الثقافات والمتعدد الثقافات؛

(ب) *البيانات والمعلومات* - الحاجة إلى بيانات وروافد معلومات يسهل الحصول عليها وتكون قليلة الكلفة وشاملة وموثوقة من خلال جملة أمور منها تيسير الحصول على وسائل الاستشعار عن بعد، والاستخدام

الأفضل لعمليات المراقبة في *الموقع الطبيعي*، والبيانات والمعلومات غير المباشرة، والانخراط العلمي للمواطن، وتصميم النماذج، وشبكات رصد التنوع البيولوجي، ومن خلال التطبيق الأفضل لمعايير البيانات وقابلية التشغيل البيني المتعلق بالحصول على البيانات وإدارتها من أجل الحصول على منتجات ذات صلة بالسياسات، بما في ذلك المؤشرات والسيناريوهات اللازمة لتوجيه عملية صنع القرار؛

(ج) *التقييم والتقدير* - الحاجة الى تحسين وتعزيز المنهجيات لتقييم حالة واتجاهات الأنواع والنظم الايكولوجية، والمواقع الساخنة والثغرات في الحفظ فضلا عن وظائف النظم الايكولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه البشر على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

(د) *التخطيط والتعميم* - الحاجة إلى تعزيز وتحسين استخدام أدوات التخطيط الملائمة والنُهج للتعميم، وذلك في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من خلال جملة أمور منها: ضمانات التنوع البيولوجي، وأدواته ووسائله في التخطيط المكاني، بما في ذلك الاستخدام المتكامل للأراضي والتخطيط للمناطق الساحلية والبحرية؛ وتقييم التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعميم التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة وغير ذلك من القطاعات السياساتية ذات الصلة؛

(هـ) *الربط بين العلوم والسياسة العامة* - الحاجة إلى تكامل أفضل بين العلوم وصنع السياسات والتفاعل المحسن بين العلوم والسياسات، لاسيما على المستويين المحلي والوطني وذلك من خلال استخدام المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وتحسين وتوسيع نطاق استخدام الأدوات اللازمة لتعزيز اتساق السياسات وتقييم السياسات ووضع السيناريوهات والخيارات ذات الصلة بصانعي السياسات؛

(و) *صيانة وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية* - الحاجة إلى تكريس فهم أفضل لعمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وآثارها على حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها، والحدود الإيكولوجية، والنقاط الحرجة والمرونة الاجتماعية-الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتحسين المنهجيات والمؤشرات اللازمة لرصد مرونة النظم الإيكولوجية واستعادتها، وخاصة بالنسبة للنظم الإيكولوجية الهشة؛

(ز) *الأدوات الاقتصادية* – الحاجة الى فهم أفضل لأداء الأدوات الاقتصادية واستخدامها على نطاق أوسع في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن استراتيجيات القضاء على الفقر، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية، والحاجة الى تحسين الإرشادات والأدوات اللازمة لوضع حوافز إيجابية ولتحديد الحوافز الضارة أو حذفها أو إزالتها أو إصلاحها، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى إدماج التنوع البيولوجي في المحاسبة الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي نظم الإبلاغ؛

(ح) *المعارف التقليدية* – الحاجة إلى إيجاد وسائل أفضل لإدراج نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية ذات الصلة والإجراءات الجماعية للمجتمعات الأصلية والمحلية لإكمال المعارف العلمية من أجل دعم التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع موافقة ومشاركة الحائزين على هذه المعارف والابتكارات والممارسات؛

(ط) *التعاون العلمي والتقني* – الحاجة إلى زيادة تحسين التعاون العلمي والتقني فيما بين الأطراف، وكذلك الشبكات العلمية والمنظمات المعنية، لمطابقة القدرات، وتجنب الازدواجية، وتحديد الفجوات وتحقيق الكفاءة. والحاجة إلى تعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية لزيادة فعالية التعاون العلمي والتقني؛

(ي) *النُهج المختلفة* – الحاجة الى تعزيز أدوات ومنهجيات التقييم غير النقدية للمحافظة على وظائف النظم الايكولوجية؛

4- توصي مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر بما يلي:

(أ) يحيط علماً بالاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، على النحو المحدد في هذه الوثيقة، واستخدام النتائج الرئيسية في نظره مستقبلاً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

(ب) يحيط علماً بجمع المزيد من آراء الأطراف فيما يتعلق بالقضايا المشتركة بين القطاعات الواردة في المرفق الأول أدنـــاه وأهداف أيشي محددة في الخطة الاستراتيجيـــة للتنوع البيولوجي 2011-2020 على النحو الوارد في المرفق الثاني؛

(ج) يدعو شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON) إلى التعامل مع الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن احتياجات مختارة وذات أولوية ومحددة بوضوح ومتعلقة بإنشاء نظم الرصد ورصد التنوع البيولوجي؛

5- توصي كذلك مؤتمر الأطراف بأن يطلب إلى الأمين التنفيذي رهنا بتوافر الموارد اللازمة:

(أ) إعداد تقرير عن السبل والوسائل القائمة والممكنة لمعالجة الاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية على النحو المحدد في الفقرة 3 أعلاه، وتعزيز القدرات العلمية والتقنية، وخصوصا في البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان الاقتصاد الانتقالي؛

(ب) مواصلة تعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية للسماح بتقديم الدعم التقني الهادف للأطراف، وخصوصا البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان الاقتصاد الانتقالي، بشأن تحديد واستخدام أدوات دعم السياسات المناسبة، وتعزيز التآزر بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛[4]

(د) استعراض الخبرات الوطنية على استخدام الأدوات لتقييم فعالية أدوات السياسات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، باستخدام المعلومات المتضمنة في التقارير الرابعة والخامسة وإبلاغ اجتماع للهيئة الفرعية يعقد قبل الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف؛

[4] ستعد الاختصاصات بواسطة الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف استنادا الى العناصر المشار اليها في الفقرة 6(ج).

6- *تطلب الى* الأمين التنفيذي:

(أ) تيسير التعاون في الوقت المناسب مع الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع لمنتدى الشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، بغية سد الفجوات في تغطية المؤشرات لجميع أهداف أيشي العشرين للتنوع البيولوجي وذلك بحلول عام 2014؛

(ب) إذ يشير إلى الفقرة 17 من المقرر 2/11، يضطلع، بالتعاون مع مراكز الخبرة ذات الصلة والمنظمات والشبكات ذات الصلة، بما في ذلك المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF)، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، والشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، بالأنشطة الإقليمية لبناء القدرات والتدريب فيما يتعلق بتعبئة وإدارة وتحليل البيانات والمعلومات والمعارف المناسبة لرصد التنوع البيولوجي وإدارته، بما في ذلك عن طريق تعزيز الآليات الوطنية لغرف تبادل المعلومات؛

(ج) تمشيا مع الفقرة 16 من المقرر 3/11 ألف، إبلاغ الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف بالتقدم المحرز في الاضطلاع بالطلبات الواردة في المقرر 3/11، ومراعاة التقدم المحرز واستخدام المؤشرات في التقارير الوطنية الخامسة والطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، وإعداد عناصر ممكنة بشأن اختصاصات اجتماع لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

(د) أن يدرج في تحليله للتقارير الوطنية الرابعة والخامسة تحليلا للمنهجيات المستخدمة في التقييم الذاتي للتقدم صوب تنفيذ الاتفاقية المبلغ عنها في هذه التقارير وغيرها من التقارير، وإبلاغ الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ والاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف حسب مقتضى الحال؛

(هـ) أن يجري تقييما للنهج والشكل المستخدمين في الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كجزء من عملها استجابة للفقرة 2 من المقرر 10/11 بشان تحسين كفاءة الهياكل والعمليات في إطار الاتفاقية وبروتوكولاتها، وإبلاغ مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

7- *تلاحظ* أن أهداف أيشي للتنوع البيولوجي توفر عناصر متاحة جاهزة للغايات والأهداف والمؤشرات المتصلة بالتنوع البيولوجي والتي يمكن إدماجها في مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي يجري إعدادها في الوقت الحاضر؛

8- *إذ تسلط الأضواء* على الحاجة العاجلة الى تنفيذ التدابير، بما في ذلك المشار إليها في الفقرتين 11 و24 من المقرر 18/11، لتحقيق الهدف 10، *تلاحظ* أن هذه المسالة ستناقش باعتبارها جزء من عملها خلال اجتماعها الثامن عشر لتحديث خطة العمل النوعية المتعلقة بابيضاض المرجان، تمشيا مع الفقرة 13 من المقرر 18/11، فضلا عن ضمن سياق نظرها لوثيقة الاستعراض المنهجي لآثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي ووظائف النظم الايكولوجية.

المرفق الأول

القضايا المشتركة بين القطاعات التي حددتها الأطراف

الأدوات والإرشادات المتعلقة بالسياسات

1- هناك عدد كبير من الأدوات والمنهجيات المتعلقة بدعم السياسات المتاحة للأطراف والتي تساعد على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ولا ينبغي لعدم وجود الأدوات أو الإرشادات، بالنسبة لبعض الأهداف، أو الصعوبات في تطبيقها في بعض البلدان، أن تمنع معظم البلدان من اتخاذ الإجراءات الفعالة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ولا ينبغي إعداد أدوات جديدة إلا عند وجود حاجة ملحة واضحة. وينبغي التركيز على تيسير استخدام الأدوات الموجودة من خلال إتاحتها بسهولة، وشرح ظروف استخدامها، ومن خلال تكييفها مع الظروف الوطنية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار حق البلدان السيادي في اختيار نُهجها وتصوراتها ونماذجها وأدواتها وفقا للظروف والأولويات الوطنية.

2- ولابد من إعداد عدد محدود من الأدوات والمنهجيات الإضافية، التي تشمل ما يلي:

(أ) الإرشادات المتعلقة بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحفز على تغيير السلوك، ومدى ترابطها وانعكاسات ذلك على وضع السياسات؛

(ب) الأدوات والمنهجيات التي لها القدرة على إقرار المجموعة الكاملة لقيم التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهميتها الاجتماعية والروحية والثقافية؛

(ج) النُهج المتبعة لاستخدام الحوافز غير الاقتصادية وتنفيذ التدابير المرتبطة بها، مثل التأثيرات الحافزة لمؤسسات المجتمع، بما في ذلك مؤسسات الملكية الجماعية وترتيبات الحوكمة المرتبطة بها، ومساهمة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(د) الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لتحديد الحوافز التي تضر بالتنوع البيولوجي والوسائل اللازمة لإصلاحها، استنادا إلى دراسات الحالة الناجحة والدروس المستفادة؛

(هـ) الأدوات والمنهجيات المتعلقة بتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة؛

(و) التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي لمعالجة مختلف أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ضمن النطاق الأوسع للمناظر الطبيعية والمناظر البحرية؛

(ز) المنهجيات اللازمة لتحسين فرص نجاح حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية والحفاظ على مرونة النظم الإيكولوجية؛

(ح) الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال إتاحة الوصول الملائم للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية واستخدامها للحفظ والاستخدام المألوف المستدام؛

(ط) الإرشادات المتعلقة بالفرص المتاحة لنقل الممارسات الجيدة عبر المناطق الأحيائية والقطاعات المختلفة والقيود المفروضة عليها، مثلا بين الحراجة والزراعة، أو من النظم الأرضية إلى النظم البحرية؛

(ي) الأدوات اللازمة لتقييم المفاضلات المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بين القضاء على الفقر والأمن الغذائي وأهداف حفظ التنوع البيولوجي.

3- وينبغي توطيد التعاون التقني والعلمي بين الأطراف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات. ويمكن أن يشمل ذلك تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بشأن إعداد وتطبيق الأدوات الوطنية؛ وتطبيق الأدوات العالمية لاستخدامها على المستوى الوطني.

4- ينبغي أن تساعد آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية الأطراف، وخصوصا البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الإعراب عن احتياجاتها التقنية والعلمية المحددة. وينبغي أيضا أن تمكّن آلية غرفة تبادل المعلومات الأطراف، وكذلك الشبكات العلمية والمنظمات المعنية وهيئات التمويل من الإشارة إلى مجالات المهارات والخبرات لديها. وبالتالي، يمكن لهذه الآلية أن تيسر التوفيق بين الاحتياجات والقدرات.

البيانات والرصد ونظم المراقبة والمؤشرات

5- تؤدي مبادرات المواطنين والمبادرات المجتمعية دورا هاما ومتناميا في المساعدة على تقديم الرصد في *الموقع الطبيعي*، في حين يمكن أن يكمل التطبيق المبتكر للاستشعار عن بعد وتقنيات الاستشعار الأخرى هذا الرصد باستخدام قياسات على نطاقات كبيرة. وسيساعد توحيد معايير البروتوكولات لهاتين الطريقتين، وكذلك المنابر والآليات المتعلقة باستخدامها وإدماجها، على جعل الجهود الفردية أكثر فعالية وعلى السماح بتجميع البيانات لدعم تلبية الاحتياجات على نطاق أوسع.

6- وهناك فرص لاستخدام منهجي أوسع لبيانات الاستشعار عن بعد ولعمليات المراقبة الفعالة في *الموقع الطبيعي* من حيث التكلفة والموحدة.

7- وتمثل نظم معارف الشعوب الاصلية والمحلية عنصرا هاما في الإدارة المستدامة للعديد من النظم الإيكولوجية. وغالبا ما تشكل الجهود المبذولة في مجالي المعارف والرصد على المستوى المحلي مصدرا من المصادر الحاسمة للمعلومات، وهي تكمل النُهج العلمية وتغطي في أحيان كثيرة مختلف المقاييس الزمنية والمكانية. أما الاحترام والثقة والإنصاف والشفافية فتعتبر عناصر أساسية لتمكين الرصد الذي يستند إلى الجمع بين نظم معارف الشعوب الاصلية والمعارف التقليدية والعلمية.

8- وهناك حاجة لوضع سلسلة من البيانات على المدى الطويل لتيسير رصد التغير في حالة التنوع البيولوجي مع مرور الوقت، ولقياس التقدم المحرز نحو عام 2020 وما بعده.

9- ومن شأن تحسين مستوى الحصول على بيانات رصد التنوع البيولوجي في الوقت الحقيقي تقريبا أن يزيد من اهتمام الجمهور بوضع السياسات في مجال التنوع البيولوجي وتمكين المشاركة الأوسع لأصحاب المصلحة.

10- وهناك حاجة لمواصلة وتعزيز الحوار بين واضعي السياسات والأوساط المعنية برصد الأرض بغرض تعزيز جمع البيانات والحصول عليها من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والأهداف والمؤشرات الوطنية المرتبطة بها.

11- وساعد الحصول الحر والمفتوح على البيانات الساتلية على توسيع نطاق استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لرصد التنوع البيولوجي. وتمت زيادة تحسين مستوى أهمية بيانات الاستشعار عن بعد المتاحة في الوقت الحقيقي تقريبا والتي تم تحويلها إلى منتجات أساسية مفيدة لصانعي القرار والوكالات المعنية بحماية البيئة (مثلا خرائط استخدام الأراضي).

12- ويتطلب بناء وإدامة نظم رصد التنوع البيولوجي على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي تحديد معايير البيانات، والتشغيل البيني والتنسيق بين المؤسسات المعنية وكذلك بناء القدرات والتمويل المستدام، وخصوصا للبلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

13- ويمكن للبرامج التعاونية الإقليمية أو المراكز الإقليمية أن تسهم في الترويج لشبكات رصد التنوع البيولوجي ودعم تحليل البيانات كي تستخدمها بلدان المنطقة.

14- وتتمتع متغيرات التنوع البيولوجي الأساسية التي وضعتها شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON) والنُهج أو المتغيرات المماثلة الأخرى، بمجرد تحديدها واختبارها، بالقدرة على تحسين فعالية الرصد من خلال تركيز الملاحظات على عدد محدود من الخصائص الرئيسية. وهذه المعلومات بشأن أنواع الملاحظات الأكثر إفادة بالنسبة للأوساط المعنية بالتنوع البيولوجي ستمكّن وكالات الفضاء من استخدام أجهزة الاستشعار الملائمة للمتغيرات ذات الصلة.

15- ومن شأن مجموعة الأدوات ("BON-in-a-Box") التي يمكن أن تواكب الاحتياجات الوطنية والإقليمية أن تسد فجوة كبيرة. ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الأدوات كتيب بعنوان متغيرات التنوع البيولوجي الأساسية، لدعم المؤشرات وهياكل قواعد البيانات والاستراتيجيات لدمج بيانات الاستشعار عن بعد وبيانات *الموقع الطبيعي*، والإرشادات بشأن المصطلحات والوسائل والمعايير.

16- وتمثل نشرة التوقعات العالمية لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIO) خارطة طريق وإطارا لتعزيز الحصول على البيانات التاريخية والمتوارثة وتقاسمها، وكذلك الملاحظات الجديدة والمقاييس من الاستشعار عن بعد، وأنشطة الرصد المحلية والانخراط العلمي للمواطن. وبالتالي فإنها تساعد على تحليل البيانات على نطاق مختلف مجموعات البيانات. وهكذا فإن هذه التوقعات تروج لاتباع نهج منسق عالميا من أجل حشد معلومات التنوع البيولوجي وتعزيز الجهود المبذولة لإتاحة البيانات للجمهور وتيسير استخدامها في مجالي السياسة العامة والبحوث.

التحديات

17- تشكل عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 تحديا كبيرا تواجهه جميع الأطراف، وخصوصا البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وترتبط هذه التحديات بعدة أمور من ضمنها ما يلي:

(أ) محدودية الموارد المالية والبشرية على المستويين الوطني ودون الوطني لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

(ب) عدم وجود خطوط أساس أو معلومات كافية عن الاتجاهات الحالية لتيسير تحديد الأهداف؛

(ج) محدودية القدرات اللازمة لإجراء مشاورات مفيدة ومشاركة أصحاب المصلحة؛

(د) القدرات المحدودة لإدارة التنوع البيولوجي بفعالية؛

(هـ) التوافر المحدود للإرشادات والأدوات، أو فرص الحصول عليها، والقدرات المحدودة على تكييف الإرشادات والأدوات العالمية لتطبيقها على المستويين الوطني ودون الوطني؛

(و) عدم كفاية نظم الرصد لتتبع التقدم المحرز؛

(ز) اتساق وتكامل السياسات بشكل محدود.

18- ويجري حاليا بذل جهود حثيثة لتجاوز التحديات والقيود التي تمت ملاحظتها في الفقرات الفرعية أعلاه، من خلال الحلول المحلية الابتكارية وعن طريق تعزيز الشراكة والتعاون بين الأطراف وغيرها من الشركاء.

قصص النجاح

19- هناك مجالات عديدة حيث أُحرز تقدم كبير لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك عدة أمور من ضمنها:

(أ) أبلغ العديد من الأطراف بأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تشكل وسائل فعالة لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف وتعزيز التنسيق المعزز فيما بين القطاعات؛

(ب) ساعدت عملية تحديد المؤسسات الوطنية المعنية، ورسم الأهداف (مجموعات الأهداف أو الغايات الاستراتيجية) مثل "أبطال التنوع البيولوجي"، على تعزيز الملكية والتنفيذ والتعاون فيما بين الوكالات؛ وبالمثل، فإن بعض الأطراف قد استفادت إلى حد كبير من إنشاء المؤسسات الوطنية للتنوع البيولوجي التي تركز على تيسير التفاعل بين العلوم والسياسات؛

(ج) شكلت المبادرات الإقليمية، مثل الممرات الإقليمية للتنوع البيولوجي والمناطق المحمية عبر الحدود عناصر أساسية في حشد الإجراءات التعاونية لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز التعاون الإقليمي؛

(د) يمكن للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالشراكة مع القطاعات، مثلا قطاع التعدين أو الطاقة، أن تشكل أداة مفيدة للغاية لتحقيق توافق الآراء بشأن الأهداف، وإتاحة الشفافية واليقين لقطاع الأعمال، وتمثل أدوات هامة لدعم القرار؛

(هـ) ساعدت زيادة الاهتمام باستعادة خدمات النظم الإيكولوجية في النظم الزراعية على زيادة الإنتاجية الزراعية والمنافع المحققة خارج نطاق المجتمعات الزراعية، على نطاق عدد كبير من البلدان والأقاليم وفي مجموعة متنوعة من المناطق المناخية والبيئات الزراعية الاقتصادية، فتعكس بوضوح أن الأمن الغذائي والاستدامة البيئية يمكن أن يشكلا أداة داعمة لبعضها البعض من خلال الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي؛

(و) أُحرز تقدم كبير في مجال رصد التنوع البيولوجي في المحيطات والسواحل مثل نظم الإنذار المبكر فيما يخص تكاثر الطحالب وابيضاض المرجان وكذلك رصد النظم الإيكولوجية للمنغروف في بعض الأقاليم؛

(ز) ساعد إعداد وتنفيذ مزيج السياسات، التي تنطوي على تعزيز قدرات الرصد والمراقبة والإنفاذ المقترنة بالحوافز، والأنشطة التعاونية وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة على كبح إزالة الغابات في بعض الأجزاء من العالم؛

(ح) ساعدت عملية نشر المعلومات المتاحة للجمهور على حشد الرأي العام لدعم التدابير التي تستجيب لفقدان التنوع البيولوجي؛

(ط) ساهم دمج السياسات التنازلية على المستوى الوطني والإجراءات المجتمعية التصاعدية على المستوى المحلي في تعزيز الادارة المستدامة للتنوع البيولوجي في مناطق شتى من العالم.

تقييم آثار التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية

20- في حين يعتبر تقييم السياسات نهجا شائع التطبيق، فمن الصعب التمييز بين التأثيرات المحددة للسياسات وقياسها، لاسيما تلك التي تنطوي على أهداف متعددة والتي تحدث داخل مشهد معقد في مجال السياسات. وينبغي استكشاف جدوى هذه التقييمات من خلال إجراء عمليات تقييمات تجريبية لتأثيرات التدابير المتخذة في مجالات مواضيعية محددة أو دراسات الحالة المحددة.

المرفق الثاني

أولا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية ألف والتي حددتها الأطراف

1- من الأهمية بمكان تنفيذ الأهداف 1 إلى 4 من أهداف أيشي لأنها سوف توفر حافزا كبيرا لتنفيذ العديد من أهداف أيشي الأخرى وحشد الموارد.

2- ومن الضروري للتعميم الفعال تحقيق اتساق أفضل بين السياسات، أي وضع وتطبيق أهداف مشتركة عبر القطاعات، وتنفيذ الأنشطة الداعمة بصورة متبادلة. وتعتبر ترتيبات الحوكمة الرشيدة حاسمة في تحقيق ذلك.

3- وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحفز تغيير السلوك، ووترابطها، والآثار المترتبة على تصميم السياسات.

4- ومن المهم إعادة التأكيد على أن قيم التنوع البيولوجي تشتمل على قيم متأصلة وكذلك على قيم إيكولوجية وجينية، واجتماعية اقتصادية، وعلمية، وتعليمية، وثقافية، وترفيهية وجمالية للتنوع البيولوجي ومكوناته.

5- ومن الأهمية بمكان مواءمة السياسات والحوافز والأعمال ضمن الحدود الإيكولوجية الآمنة.

الهدف 1: بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام.

6- يوفر برنامج العمل المتعلق بالاتصال والتثقيف والتوعية العامة (CEPA) إطار العمل الرئيسي نحو تحقيق هذا الهدف. وقد أعدت الأمانة والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى ذات الصلة مجموعات أدوات وموارد دعم أخرى. وهذه الموارد كافية ولكن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتكييفها مع الظروف واللغات المحلية.

7- ومن أجل سد الفجوات المتبقية، واستحداث الأدوات والمنهجيات الإضافية المطلوبة، وإدماج هذه الإجراءات لتشجيع تغيير السلوك، هناك حاجة إلى ما يلي:

(أ) تحديد الفئات المستهدفة واحتياجاتها ومصالحها؛

(ب) تحديد أكثر وسائل الاتصال وأكثر التكنولوجيات فعالية لها، بما في ذلك نُهج الاتصال بين الثقافات؛

(ج) جمع معلومات عن منهجيات التحفيز على تغيير السلوك، من قبيل التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والمعنون "تخضير سلوك الأسر المعيشة: دور السياسة العامة"، وتنفيذ حملات على أساس هذه البيانات؛

(د) العمل مع السلطات المحلية، بما في ذلك المدن، ومع المجتمعات الأصلية والمحلية لوضع أهداف محلية وتحقيقها وتوسيع نطاق الأدوات والحملات وتكييفها؛

(هـ) زيادة الأثر على المستوى المحلي باستخدام النُهج ذات الصلة محليا لتطبيق مبادئ عالمية.

8- وتشمل الممارسات الجيدة الأخيرة إدماج التنوع البيولوجي في المناهج الدراسية للتعليم الرسمي الابتدائي والثانوي، وكذلك تطوير أدوات التعليم غير الرسمي بالتعاون مع الحدائق النباتية ومتاحف التاريخ الطبيعي وحدائق الحيوان وحدائق الأسماك.

9- ويتقدم رصد التقدم المحرز نحو هذا الهدف، باستخدام مجموعة من المنهجيات والمؤشرات، ولكن لا تزال هناك تحديات. ولا تزال البيانات الشاملة محدودة على الصعيد العالمي. وتم الاعتراف بمقياس التنوع البيولوجي للاتحاد المعني بالتجارة البيولوجية الأخلاقية كمؤشر ذي أهمية عالمية. ويمكن تحقيق المزيد من التقدم بالاتفاق على مفاهيم أساسية ومنهجيات مشتركة لتستخدمها الأطراف.

10- ونظرا لدور المجتمعات الأصلية والمحلية باعتبارها حماة تقليديين للتنوع البيولوجي، فإن هذا الدور ينبغي أن ينعكس في مؤشرات التوعية العامة، مثلا في شكل قياس عدد الأنشطة التعاونية بين الحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية.

الهدف 2: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُدمج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط ويجري إدماجها، حسب الاقتضاء، في نظم الحسابات القومية ونظم الإبلاغ.

11- هناك مجموعة متنوعة من الأدوات والمنهجيات متاحة للمساعدة في تقدير قيم التنوع البيولوجي على مختلف المستويات، بما في ذلك في القطاع الخاص. وفي حين تركز العديد من الأدوات والمنهجيات على القيم الاقتصادية، فقد أعدت إرشادات في بعض البلدان بشأن التقديرات المتكاملة لقيم التنوع البيولوجي. وفي حين هناك إشارات تدل على أن هذه الأدوات والمنهجيات تُطبق على نحو متزايد، فإن هناك حاجة إلى مواصلة إعداد وتطبيق الأدوات والأساليب التي تستطيع، جنبا إلى جنب، أن تتعرف على المجموعة الكاملة من قيم التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهميته الاجتماعية والروحية والثقافية.

12- وهناك أيضا حاجة إلى أن يتواصل، من خلال الحوار بين الدوائر العلمية، تطوير واستخدام نظم معارف مختلفة وأدوات تعكس وتعزز النُهج البديلة، من قبيل العمل الجماعي للمجتمعات الأصلية والمحلية في إدارة التنوع البيولوجي والحفاظ على نظام الحياة، من أجل تحقيق الرفاه في ظل الانسجام والتوازن مع أمنا الأرض.

13- ويمكن أن تعتمد العملية التي تعكس قيم التنوع البيولوجي في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر ونظم المحاسبة القومية على مجموعة واسعة من السياسات والأدوات والمنهجيات، وفقا للظروف والأولويات الوطنية. وقد تكون هذه العملية مهمة صعبة من الناحية التقنية، وهناك عقبات رئيسية تعترض تنفيذ السياسات والأدوات والمنهجيات المرتبطة بهذا الهدف.

14- ويعتبر عمل عدة منظمات ومبادرات دولية شريكة، مثل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية- الاقتصادية، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، والشراكة العالمية لحساب الثروة وتقدير قيمة خدمات النظام الإيكولوجي (WAVES)، بالغ الأهمية لدفع عملية تنفيذ بعض جوانب هذا الهدف. وقد وضعت هذه المنظمات والمبادرات إرشادات وأدوات وهناك بالفعل عدة مبادرات رائدة جارية بالفعل لمواصلة تعديلها واختبارها.

15- ويتطلب تطبيق هذه الأدوات والمنهجيات خبرات وقدرات كبيرة، بالإضافة إلى وجود بيانات والتعاون مع الحكومات المحلية ودون الوطنية. ويتفاقم ذلك بسبب تعقيد وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وخطط الحد من الفقر، وعمليات المحاسبة القومية والإبلاغ على الصعيد الوطني. وسيكون استمرار وتوسع بناء القدرات أمرا هاما للتعجيل باستخدام مثل هذه الأدوات والمنهجيات وتنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي.

الهدف 3: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُلغى الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجيا أو تعدل من أجل تقليل أو تجنب التأثيرات السلبية، وتوضع وتُطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية.

16- من المهم اتباع نهج ذي شقين يتألف من تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة على الميزانية، وإلغاء في الوقت نفسه، الحوافز الضارة أو إزالتها أو إصلاحها، كخطوة حاسمة وضرورية من شأنها أن تولد أيضا منافع اجتماعية اقتصادية صافية.

17- وقد أعدت عدة أدوات سياساتية وما يرتبط بها من إرشادات في إطار الاتفاقية، في حين أجرت المنظمات الدولية والمبادرات أيضا تحليلات وأعدت إرشادات بشأن التدابير الحافزة. وبالنظر إلى أن هذه الحوافز، بما فيها الإعانات، تتسم بسياقات تتعلق بحالات محددة، فإن بعض البلدان قد واصلت تطوير الإرشادات والأدوات والتحليلات خطوة بخطوة على الصعيد الوطني، مثلا بشأن الحوافز القائمة، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، من أجل تحديد الحوافز ذات الأولوية المرشحة للإلغاء أو الإزالة أو الإصلاح.

18- ويمكن مواصلة تطوير الأدوات والمنهجيات لمعالجة الحوافز غير الاقتصادية وتنفيذ التدابير المرتبطة بها، مثل الآثار الحافزة للمؤسسات، بما في ذلك الممتلكات الجماعية وترتيبات الحوكمة المرتبطة بها، والقدرة على إنفاذ اللوائح، وتوافر المعلومات.

19- ويمكن إعداد إرشادات بشأن الممارسات الجيدة لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي والوسائل الكفيلة بإصلاحها، استنادا إلى دراسات الحالة الناجحة والدروس المستفادة.

20- وهناك معلومات كثيرة عن الإعانات والحوافز بشكل عام، وهي متاحة على الأقل لبعض القطاعات على الصعيد العالمي؛ إلا أنه يتعين مواصلة تطوير المؤشرات لتكون جاهزة للاستخدام على الصعيد العالمي.

21- وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تقييمات إضافية من أجل ضمان تنفيذ التدابير الحافزة بطريقة تتسق وتنسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

الهدف 4: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

22- إن أدوات ومنهجيات دعم السياسات المتاحة حاليا هي ذات طبيعة عامة وينبغي تكييفها على جميع مستويات الحوكمة (الإقليمية/الوطنية/دون الوطنية/المحلية) وفي جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى وجه التحديد، فمن أجل إشراك قطاع الأعمال على نحو فعال، فإن الحاجة تدعو إلى الحصول على معلومات وأدوات دعم السياسات بالإضافة إلى أدوات الإدارة العملية لتقييم تبعية الشركات والآثار المترتبة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإدماج التنوع البيولوجي في صنع القرار وإعداد التقارير على مستوى الشركات. ويمكن نشر هذه الأدوات على سبيل المثال من خلال منابر قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. وتدعو الحاجة أيضا إلى التفكير في الحوافز المحتملة لقطاع الأعمال لدعم الاستهلاك المستدام الذي يعكس اعتبارات التنوع البيولوجي.

23- ويوفر الإطار العشري للأمم المتحدة للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الهيكل العام لاتخاذ الإجراءات ويمكن تسخير العمليات الحالية بموجبها.

24- ويعني تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التوعية بالتنوع البيولوجي وتغيير السلوك – وهناك حاجة إلى نظم متكاملة، بما في ذلك نُهج التحليل الرجعي، وتطبيق العلوم الاجتماعية، وأدوات غير سوقية وأنشطة جماعية.

25- وفي حين تبدو الأدوات والمنهجيات متوفرة لإنتاج أكثر نظافة، تتضمن التطورات الأخيرة أدوات ومنهجيات بشأن تحقيق الاستهلاك المستدام، وعلى سبيل المثال نُهج قياس البصمات التي تقيّم أثر الاستهلاك على المستويات الوطنية ودون الوطنية/المحلية، أو الأسرية.

26- ويمكن أن يوفر تبادل المعلومات، بما في ذلك عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، المزيد من الإرشادات، مثل الأهداف الوطنية التي تتماشى مع الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

27- ويلاحظ أن قيادة وزارات الاقتصاد والمالية ومساهمتها ضرورية لحشد مختلف قطاعات الصناعة وتعميم تنفيذها.

ثانيا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية باء والتي حددتها الأطراف

28- طورت السياسات والإرشادات العامة تطويراً جيداً من أجل الغاية الاستراتيجية باء. إلا أن تنفيذ السياسات والإرشادات الحالية ما زالت تشكل تحديا رئيسيا. وهناك أيضا حاجة إلى تطوير أدوات لتقييم أثر هذه السياسات والإرشادات.

29- ويتاح في الوقت الحالي العديد من الأدوات والكثير من الخبرات المتعلقة بالغاية باء. ومن ثم، فهناك فرصة أمام البحوث التي تركز على دراسة فعالية الأدوات والإرشادات المتعلقة بمعالجة فقدان الموئل، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بتحقيق التوازن بين المطالب المتعددة على الموائل، ونُهج الزراعة المستدامة،

والحراجة وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك دور خطط إصدار الشهادات، وكذلك الكيفية التي تختلف فيها فعالية الأدوات والإرشادات مع نطاق انتشارها (المحلي والوطني والإقليمي والعالمي).

30- وبشكل خاص، فيما يتعلق بالهدفين 5 و7، هناك حاجة إلى تعزيز السياسات والأدوات والإرشادات فيما يخص التخطيط الأكثر تكاملا وشمولا لاستخدام الأراضي التي يمكنها أن تأخذ أيضاً في الحسبان أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (مثل الأهداف 11 و14 و15)، بما في ذلك النُهج المتعلقة بنطاق المناظر الطبيعية لإدارة التنوع البيولوجي مثل مبادرة ساتوياما والمبادرات ذات الصلة.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يخفَّض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وحيثما يكون ممكنا إلى ما يقرب من الصفر، ويخفض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير.

31- تعتبر السياسات والأدوات والإرشادات متطورة الى حد ما تطوراً جيداً، على الرغم من أن هناك حاجة إلى تطوير أدوات استشعار عن بعد، بالاقتران مع الإدارة والتحليل المتكاملين للبيانات وكذلك عمليات المراقبة في *الموقع الطبيعي*، والتي يمكن تطبيقها على مستويات دقيقة لقياس تغير الموائل. وقد تكون هناك حاجة الى أدوات جديدة موجهة لصانعي القرار لحساب التكاليف المرتبطة بفقدان الموائل وتدهورها.

32- وفيما يخص الرصد، فمن الضروري إتاحة البيانات التي تمكّن من إجراء تقييم قصير وطويل الأمد لآثار تغير استخدام الأراضي من أجل المساعدة في معالجة الدوافع المؤدية الى فقدان الموائل. وتتضمن التحديات رصد الضغوط القطاعية المرتبطة بفقدان الموائل، خاصة آثار التغير في استخدام الأراضي على النظم الإيكولوجية الحرجة مثل الأراضي الرطبة والمياه العذبة.

33- ومن المطلوب وضع المزيد من الإرشادات لتصنيف الموائل الطبيعية ورسم خرائطها وإنشاء خطوط أساس لقياس التقدم المحرز. ويظل عدم وجود تعاريف لمصطلحات مثل "المتدهور" و"الموائل الطبيعية" و"التفتت" قيدا في هذا الشأن. وتعترف بعض الأطراف بالتفتت باعتباره شكلا من أشكال التدهور.

34- وتعتبر المبادئ التوجيهية الطوعية لرصد الغابات والمبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ذات صلة بالأنشطة التي تهدف الى تحقيق مجموعة من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وبشكل خاص الهدف 5، وكذلك الأهداف 7 و11 و15.

الهدف 6: بحلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير انعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

35- على المستويات العالمية والإقليمية وغالباً الوطنية، تعتبر السياسات والأدوات والإرشادات مطورة تطويراً حسناً نسبيا فيما يخص الأرصدة السمكية وآثار صيد الأسماك. ويعتبر رصد المصيد من الأسماك الى حد ما

مطوراً تطويراً حسناً، بالرغم من أنه يضم ثغرات وقيوداً. وعلى المستوى العالمي، فقد غطّت منظمة الأغذية والزراعة هذا الموضوع بالفعل، بما في ذلك المحاولات التي بذلت لتحسين الرصد والبيانات.

36- وتبقى أهم التحديات في رصد آثار الصيد على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (بخلاف المصيد من الأسماك بحد ذاته) وتطبيق مصطلح "الحدود الإيكولوجية المأمونة" على صعيدي السكان والنظام الإيكولوجي. وكتدبير مؤقت، ينبغي أن تركز المؤشرات والرصد على مصايد المياه الداخلية، والمصايد الساحلية والبحرية للتصدي للثغرات المتعلقة بالصيد وجوانب أخرى من إدارة مصايد الأسماك.

37- ويلاحظ أيضا أن الجمع ما بين الحوكمة الرشيدة ونُهج الرصد والمساءلة فيما بين أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم، وإنفاذ القانون، من العوامل المهمة لحفظ موارد مصايد الأسماك وإدارتها.

الهدف 7: بحلول عام 2020، تدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي.

38- فيما يخص الزراعة، إلى جانب برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي، ولتربية الأحياء المائية، هناك إرشادات محدودة قدمت بالتحديد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، لكن قدرا كبيرا من الإرشادات المتاحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني عبر الشركاء وبشكل خاص منظمة الأغذية والزراعة، ومراكز البحوث الزراعية الدولية (CGIAR) والعديد من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، ومنظمات المزارعين والمنتجين. وفي هذا الصدد، فإن تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة القادم عن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم سيواصل تقييم مساهمة التنوع البيولوجي في الزراعة المستدامة.

39- وتم التشديد على التدابير التي تدعم الاتساق في السياسات فيما بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الزراعة، وتربية الأحياء المائية والحراجة. وفي الكثير من البلدان، تم إنشاء حوارات مشتركة بين الوزارات وشبكات لتعزيز التنسيق الأكبر والتعاون فيما بين القطاعات. وتبين أن هذه التدابير كانت مفيدة، مثلا، في تحقيق التوازن في التكثيف الزراعي، وفي ترويج نظم الإنتاج الصغيرة الحجم المرتبطة بالنظم الإيكولوجية.

40- ولا تعالج الإرشادات الحالية على نحو كاف التأثير الإيجابي أو السلبي الهام للدوافع غير المباشرة على التنوع البيولوجي، مثل الحوافز وأنماط التجارة والاستهلاك.

41- وتبقى التحديات في إيجاد التوازن الملائم بين نظم الإنتاج المكثفة (المدخلات المرتفعة) ونظم الإنتاج الصغيرة الحجم، وكذلك استدامة صحة التربة.

42- وفي حين أنه لا توجد معايير للاستدامة متفق عليها عالمياً للزراعة، وتربية الأحياء المائية والحراجة، فهناك عناصر متفق عليها دوليا للاستدامة، مثلا للغابات، التي ينبغي النظر فيها. وينبغي أن تكون معايير الاستدامة قابلة للمقارنة، وتدعم نتائج التنوع البيولوجي المنشودة.

43- ويمكن أن يستخدم إطار الرصد عددا صغيرا من المؤشرات المتسقة عالميا والتي تعمل عبر النظم الإيكولوجية لتقديم نظرة عامة؛ وكذلك مؤشرات مرنة ومحددة للنظم الإيكولوجية والتي تعكس الظروف المحلية وتتسق مع الأولويات والظروف الوطنية. ومع ذلك، فهناك حاجة لضمان أن تعكس المؤشرات المناطق التي تدار على نحو مستدام وليس فقط المناطق المرخصة.

44- وأدت عمليات وضع المعايير والمؤشرات على المستويين العالمي والإقليمي إلى إحراز بعض التقدم في جمع البيانات التي تتسق فيما بين العمليات وتقلل عبء الإبلاغ على البلدان التي يتعين عليها تقديم تقارير عن المناطق التي تجري إدارتها على نحو مستدام.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يخفَّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي.

45- هناك الكثير من أدوات وإرشادات السياسات متاحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، على الرغم من وجود ثغرات كبيرة في تنفيذ التدابير التي تحد من التلوث بشكل ملحوظ.

46- ويعتبر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) إطار للسياسات لتوجيه الجهود في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عالمياً.

47- والثغرة الأهم هي التي تتعلق بالتربة باعتبارها بواليع للملوثات وركيزة للتنوع البيولوجي.

الهدف 9: بحلول عام 2020، تعرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويحدد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها.

48- يتم تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للأنواع الغازية ويتم إدماجها ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في عدد من البلدان.

49- وطورت المعايير الدولية للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ضمن إطار الاتفاقات الدولية الأخرى ولم تركز بالكامل على التنوع البيولوجي. وبالتالي، ليس من السهل على الأطراف تطبيق التدابير بموجب السياسات المرتبطة بالبيئة. وقد تساعد المواد التفسيرية (المقرر 28/11) الأطراف على تطبيق هذه التدابير الدولية والإرشادات لتحقيق الهدف 9 (التدابير التي سيتم وضعها) إذا ما ارتبطت المواد كهذه بفرص تنمية القدرات.

50- وهناك حاجة إلى معلومات عن الأنواع الغريبة الغازية وتعمل الشراكة العالمية للمعلومات عن الأنواع الغريبة الغازية على سد الثغرات في هذا الشأن. وقد يكون من المفيد معلومات أخرى عن مساراتها وعن التدابير للسيطرة عليها.

51- إن الأدوات المعنية بتحليل المنافع والتكاليف لإمكانية القضاء على الأنواع الغريبة الغازية الراسخة مقابل إدارتها، وكذلك الأدوات اللازمة لترتيب الأولوية بالنسبة إلى مسارات الغزوات ولتحديد الأنواع ذات الأثر المرتفع (بما يتفق مع الفقرة 26(ب) من المقرر 28/11) قد تسهل عملية صنع القرار وينبغي تطويرها باعتبارها إحدى الأولويات.

الهدف 10: بحلول عام 2015، تُخفَّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.

52- نظراً للمهلة الأقصى التي تحددت لهذا الهدف بعام 2015 والتهديدات التي تواجهها الشعب المرجانية بشكل خاص، ينبغي اتخاذ التدابير الفورية لتحقيق هذا الهدف.

53- ومن بين إحدى الثغرات الرئيسية، تحديد النظم الإيكولوجية الهشة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال استخدام التقييمات المتسقة الخاصة بالهشاشة النسبية لتغير المناخ، والضغوط الأخرى وتأثيرات الضغوط المتعددة.

54- وعلى المستويات العالمية/الإقليمية، ينبغي أن تستطلع هذه التقييمات المناطق التي تعتبر أكثر هشاشة وتقيّم أسباب الاختلافات فيما بينها.

ثالثا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية جيم والتي حددتها الأطراف

55- هناك العديد من الأدوات المفيدة والسليمة من الناحية التقنية لتحقيق الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية جيم، وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي على استخدام الأدوات المتاحة بالفعل وتطبيقها بدلا من تطوير أدوات جديدة.

56- وتتسم القيود المفروضة على استخدام الأدوات والمنهجيات القائمة في بعض الحالات بدرجة من العمومية وتدعو الحاجة إلى تعديلها لتتلاءم مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية.

57- وتُشكل النُهج الإبتكارية الحديثة لدعم وتعزيز عمليات تسجيل البيانات والالتقاط والتدفق – من قبيل التطورات المسجلة في أخذ العينات (مثلا، من خلال رصد الأرض أو مسح الحمض النووي (DNA/eDNA))، والتطورات الحاصلة في تقنيات التقاط البيانات (مثلا، تسجيل الملاحظات المتعلقة بالأنواع على الإنترنت ومن خلال "التطبيقات" المتعلقة بالهواتف المحمولة) أدوات قيّمة ذات نطاق تطبيق أوسع، وهي تستحق المزيد من النظر والتطوير.

الهدف 11: بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المئة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و10 في المئة من المناطق الساحلية والبحرية، وخصوصا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقا.

58- يقدم برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية إرشادات بخصوص عناصر الهدف 11، وقد ساهم الكثير من المنظمات في وضع عدد كبير من الأدوات التي تغطي معظم جوانب الهدف 11 فضلاً عن توفير الدعم لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

59- وعزز تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (EBSAs) التعاون العلمي القيّم، وأسهم في بناء القدرات على المستوى الإقليمي.

60- ويمكن أن يساهم التخطيط المكاني البحري الذي يجري على نطاق إقليمي أوسع، والذي يستند إلى الفهم العلمي للقيم والتهديدات الإيكولوجية أو البيولوجية، في الاستخدام المنسق لمختلف أدوات الحفظ والإدارة، مثل المناطق البحرية المحمية، وتدابير إدارة مصايد الأسماك، والتدخلات السياساتية والإدارية الأخرى في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

61- وستكون زيادة الجهود المبذولة في المجالات التالية مفيدة في أمور منها ما يلي:

(أ) يمكن أن تؤدي البحوث المحددة الهدف والمتعلقة بآثار تغير المناخ على أداء شبكات المناطق المحمية وعلى فعالية الإجراءات الإدارية في المناطق المحمية المتأثرة بتغير المناخ، لاسيما فيما يتعلق بالممرات المائية، والنظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة، والنظم الإيكولوجية للجبال والأنواع في الموائل الشمالية، إلى تيسير سبل تطوير شبكات قوية للمناطق المحمية؛

(ب) البحوث المتعلقة ببرامج حفظ ورصد أنواع محددة وإدارة الموائل لتمكين إدارة المناطق المحمية ورصدها بفعالية؛

(ج) تكييف أدوات التخطيط المكاني البحري العالمي وغيرها من الأدوات ذات الصلة بالبيئة البحرية في السياقات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تطبيقها، فضلاً عن رصد فقدان الموائل؛

(د) مواصلة وضع نُهج فعالة بشأن نطاق المناظر الطبيعية الأرضية/المناظر الطبيعية البحرية لإدارة الدوافع المتعددة لفقدان النظم الإيكولوجية وتدهورها، بما في ذلك إدماج إجراءات فعالة لدعم استعادة النظم الإيكولوجية؛

(هـ) وضع خطط الاستدامة المالية للمناطق المحمية؛

(و) استخدام المعلومات الموجودة عن المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي (مثل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية) لتحسين تغطية المناطق المحمية؛

(ز) مواصلة النظر فيما يشكل تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق بغرض الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف؛

(ح) وضع مؤشرات لتقييم فعالية المناطق المحمية وصفتها التمثيلية.

الهدف 12: بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا.

62- يمكن استخدام القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وتقييم الأنواع المهددة بالانقراض على المستوى الوطني، لتحريك إجراءات الحفظ، لاسيما حينما تتلاءم مع المبادرات القائمة بشأن حفظ الأنواع، بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES). ويمكن أيضاً أن تساعد القوائم الحمراء الوطنية، أو تقييمات مماثلة، في تخطيط استخدام الأراضي وتقييمات الأثر المسؤول.

63- وتتضمن الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتحقيق الهدف 12 تكريس فهم أفضل لدوافع تدهور الأنواع، بما في ذلك التجارة غير المشروعة بالحياة البرية، وآثار الأنواع الغريبة الغازية، والآثار الطويلة المدى لتغير المناخ والدور الذي تضطلع به النُهج المتعلقة بالأنواع المتعددة والنظم الإيكولوجية في التخطيط في مجال الاستعادة.

64- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات من بينها ما يلي:

(أ) ينبغي أن تشمل التدابير المتخذة لمعالجة مكافحة الأنواع الغريبة الغازية أو القضاء عليها إجراءات بشأن الأنواع المهددة بالانقراض وسبل استعادتها؛

(ب) إجراء تقييمات القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أو تقييمات مماثلة، لأنواع النباتات والفطريات واللافقاريات وعوالم الكائنات البحرية وكائنات المياه العذبة؛

(ج) تعزيز القدرة على تفسير القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لوضع الأهداف وتحقيقها؛

(د) تحسين مستوى التعاون الإقليمي لحفظ الأنواع المهاجرة والعابرة للحدود؛

(هـ) تصميم طرائق للحفظ فعالة من حيث التكلفة؛

(و) إعداد خطط لاستعادة الأنواع وتنفيذها ونشرها.

الهدف 13: بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة والتنوع الجيني للأقارب البرية، بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني.

65- يشكل برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي والهدف 9 من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات إطارين هامين لوضع السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 13.

66- وتُعدّ خطط العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والتي وضعتها واعتمدتها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة،[5] وإعداد تقرير حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، على وجه التحديد أطراً هامة لدعم الهدف 13.

67- وقد وضعت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إرشادات وأدوات تدعم تحقيق الهدف 13، وهي تضطلع حالياً بوضع عدد قليل من المؤشرات عالية الرتبة ذات صلة بهذا الهدف.

68- وتندرج معظم عمليات الرصد والبيانات والأدوات والسياسات والإرشادات المتعلقة بالهدف 13 ضمن مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الموارد الوراثية الحرجية. ويعتمد إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف اعتماداً كبيراً على الشركاء في مجال الأغذية والزراعة.

69- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات من بينها ما يلي:

(أ) صيانة وحماية التنوع الجيني في *الموقع الطبيعي* بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال النُهج البيولوجية-الثقافية التي تعزز الحفظ والاستعادة مع الاضطلاع بتقييم المعارف الثقافية والتقليدية؛

(ب) تحقيق التوازن الأمثل بين أساليب الحفظ في *الموقع الطبيعي* وخارج *الموقع الطبيعي* وتكاملها؛

(ج) تعزيز التعاون فيما بين الأطراف التي تستخدم آليات الإدارة مع النُهج البيولوجية-الثقافية؛

(د) مواصلة وضع نُهج، في بعض البلدان، من أجل تقليل ضغوط السوق أو الضغوط التجارية لتبسيط نظم المحاصيل والثروة الحيوانية؛

(هـ) زيادة استخدام بنوك الجينات؛

[5] http://www.fao.org/nr/cgrfa/cgrfa-global/cgrfa-globplan/en/

(و) تعزيز التعاون بين المنظمات العاملة في قطاعي الزراعة والبيئة؛

(ز) اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة التنوع الجيني للموارد الجينية المهمة من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية والتي لا تستخدم في الغذاء والزراعة والحراجة.

رابعاً - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية دال والتي حددتها الأطراف

70- إن الوثائق الإعلامية المقدمة إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بشأن استعادة النظم الإيكولوجية تقدم طائفة واسعة من المبادئ التوجيهية، والأدوات والتكنولوجيات لمعالجة الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية دال؛ وبالتالي، فإن الثغرات القليلة التي تم تحديدها ينبغي ألا تقيّد تنفيذ هذه الغاية.

71- وينبغي أيضا أن يقدم العمل الذي ينفذه الأمين التنفيذي حاليا عملا للطلب الوارد في المقرر 16/11، أن يقدم أدوات وإرشادات إضافية متصلة بالهدفين 14 و15.

الهدف 14: بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

72- ينبغي الاعتراف بالروابط الثقافية والروحية والاقتصادية والإيكولوجية والتقليدية مع خدمات النظم الإيكولوجية ودمجها في أطر السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق قد تكون مبادرة ساتوياما أداة مفيدة لتسهيل هذا الاعتراف.

73- وتتمثل إحدى المنافع الهامة لخدمات النظم الإيكولوجية في بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

74- وهناك حاجة إلى تعزيز تطبيق واستخدام الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي والتكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

75- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات بما فيها ما يلي:

(أ) إعداد أدوات ومنهجيات لدعم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى استعادة النظم الإيكولوجية الهشة للجبال وحمايتها من أجل الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الهش وتحسين أساليب معيشة المجتمعات التي تسكن الجبال؛

(ب) تعزيز الفهم لمساهمة استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها بالنسبة لتحسين رفاه البشر، بما في ذلك المنافع الاجتماعية الاقتصادية، وتطوير المزيد من الإرشادات لتحديد فئات النظم الإيكولوجية وتقييمها التي تقدم خدمات ضرورية تسهم في رفاه البشر؛

(ج) فهم المعارف التقليدية وإدماجها باعتبارها مكملة للعلوم في وضع المنهجيات وخطوط الأساس والأهداف المتعلقة بعملية الاستعادة والحماية؛

(د) تطوير أساليب لترتيب الأولية للمناطق من أجل استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها وخفض التكاليف الناجمة عن ذلك؛

الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والإصلاح، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه مكافحة التصحر.

76- إن الحفظ والاستعادة غالبا ما يكونان محددين حسب النظام الإيكولوجي والحالات وينبغي تكييف الإرشادات مع الظروف المحلية. وينبغي إجراء مشاريع الحفظ والاستعادة باستخدام الإدارة التكيّفة، أي مع أهداف ومؤشرات معرّفة مسبقا، وتجارب متعددة لتحديد أفضل وسائل المعالجة، ورصد النتائج والإبلاغ.

77- والإرشادات متاحة لتحديد النظم الإيكولوجية الهشة والتي تحفظ أيضا مخزونات كبيرة من الكربون.[6]

78- وتتاح إرشادات بشأن وسائل رسم خرائط أفضل للنظم الإيكولوجية المتدهورة.[7]

79- وهناك قدرات ومعارف محدودة عن استعادة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.

80- وهناك حاجة إلى نشر فعال وفعلي لأفضل الممارسات وتطوير المزيد من المشروعات التجريبية لتحقيق هذا الهدف.

81- وينبغي إبراز أهمية حفظ التربة بالنسبة لتحقيق الهدف 15 من أهداف أيشي، لاسيما في تلك النظم الإيكولوجية الغنية بمخزونات الكربون والتربة العضوية.

82- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات بما فيها ما يلي:

(أ) إعداد مؤشر لتحديد بلوغ نسبة قدرها 15 في المائة من الهدف، ومؤشرات إضافية لقياس قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل، ومعدل ومدى تدهور الموائل، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر؛

(ب) تحسين الأدوات اللازمة لقياس الكربون عن بعد في النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية؛

(ج) تعزيز الفهم لتطبيق مفهوم قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل، في رصد وإدارة النظم الإيكولوجية على مختلف المستويات من أجل ضمان تقديم خدمات متعددة من النظم الإيكولوجية، وقدرة النظم الإيكولوجية على التكيّف مع مناخ متغير والاستمرار في تخزين الكربون عبر الزمن؛

(د) مواصلة تطوير الأدوات للتقييم المنتظم وتحديد أولوية المناطق المحتملة لاستعادة النظم الإيكولوجية، مع مراعاة موقع ومدى الأراضي المتدهورة بالعلاقة إلى مناطق الحفظ والمناطق الأخرى ذات الطبيعة عالية القيمة، وذلك لتحسين ترابط الموائل؛

---

[6] هذه المعلومات متاحة بشأن الكتلة الأحيائية السطحية العالمية (AGB) ورسم خرائط الكربون، على سبيل المثال على الموقع الشبكي +WCMC 8REDD. وتبرز نشرة مركز البيئة العالمية لعام 2008 بشأن الأراضي الرطبة والمعنونة " تقييم *بشأن أراضي الخث والتنوع البيولوجي وتغير المناخ*" أهمية أراضي الخث في تخزين الكربون وتقدم خرائط للرواسب حسب العمق.

[7] على سبيل المثال المنشوران الصادران مؤخرا بشأن وسائل تقييم تدهور الغابات: "*Ecology and Society 2013*"، *المجلد 18، العدد 2، المادة 20*؛ *وورقة العمل 177 الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن تقييم الموارد الحرجية*. ويندرج هذان المنشوران في إطار الجهود التي تقودها الشراكة التعاونية في مجال الغابات لتعريف تدهور الغابات وتقديم معلومات عن القياس.

(هـ) هناك حاجة إلى تحسين الأدوات لقياس مخزون الكربون وتدفقاته وفهم الترابط بين حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك في النظم الإيكولوجية غير الحرجية وعلى المستويات المحلية؛

(و) تعزيز الجهود العلمية الرامية إلى زيادة الدعم لتطوير الحلول المستندة إلى الطبيعة لاستعادة النظم الإيكولوجية ومرونتها من خلال الابتكار المستدام؛

(ز) وضع أدوات لتقييم فعالية الجهود التي تبذل في مجال الاستعادة.

التوصية 2/17 القضايا الجديدة الناشئة

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

1- *إذ تلاحظ* أنه في حين أن قضية آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي تستوفي معايير القضايا الجديدة والناشئة المحددة في الفقرة 12 من المقرر 29/9، توصي مؤتمر الأطراف بعدم النظر في هذه القضية كقضية جديدة وناشئة في جدول أعمال الهيئة الفرعية، وإنما معالجتها ضمن إطار برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي ومبادرته الدولية بشأن حفظ الملقحات واستخدامها المستدام؛

2- *وإذ تلاحظ* أن قضية آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي، وخاصة على الملحقات، قد تكون مهمة للتقييم المواضيعي المقترح للمسار السريع بشأن التلقيح وإنتاج الأغذية، الذي يبحثه حاليا المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) كجزء محتمل من برنامج عمله، *وإذ تلاحظ أيضا* أهمية العمل الجاري بشأن آثار مبيدات الآفات الجهازية، مثل العمل الذي تقوم به فرقة المهام بشأن مبيدات الآفات الجهازية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، *تطلب* إلى الأمين التنفيذي، وإلى رئيس الهيئة الفرعية، بصفته مراقبا في فريق الخبراء المتعدد التخصصات، أن يحيلا هاتين المسألتين إلى عناية أمانة المنبر الحكومي الدولي وفريق الخبراء المتعدد التخصصات، وأن يبلغا مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر.

التوصية 3/17 المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

1- ترحب بالتعاون المستمر بين الأمين التنفيذي وأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وكذلك بمشاركة رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بحكم منصبه كمراقب في فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع للمنبر الحكومي الدولي؛

2- ترحب بمشروع برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لاسيما التقييمات الإقليمية والعالمية والمواضيعية المقترحة، وإعداد الأدوات وأنشطة بناء القدرات، وتلاحظ أن مشروع برنامج العمل يستجيب إلى دعوة مؤتمر الأطراف الواردة في الفقرة 28 من المقرر 2/11، وأنه من المتوقع أن يقدم مشروع برنامج العمل إلى الاتفاقية معلومات مفيدة وتستند إلى الأدلة؛

3- تؤكد أهمية دور نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية وكذلك الحوار فيما بين الثقافات والحوار العلمي وإدراج مجموعة عريضة من النُهج والرؤى والنماذج المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على مستويات متعددة في أعمال المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من أجل استكمال المعلومات العلمية وغيرها من المعلومات ذات الصلة، والأدوات والمنهجيات اللازمة لصنع السياسات؛

4- *تطلب إلى* الأمين التنفيذي:

(أ) أن يواصل ويعزز التعاون مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، تمشياً مع المقرر 2/11، فيما يتعلق بزيادة تطوير برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي وتحديد نطاقه وتنفيذه، مع تجنب الازدواجية في العمل؛

(ب) أن يحيل إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية النتائج الرئيسية المتعلقة بالاحتياجات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (التوصية 1/17) لتوفير المزيد من المعلومات التوضيحية عن الطلبات الواردة في الفقرة 4 من المقرر 13/11 جيم، وذلك تمشياً مع الفقرة 5 من ذلك المقرر؛

5- *تطلب أيضاً* إلى رئيس الهيئة الفرعية، بصفته مراقبا في فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أن ييسر الطلبات المقدمة إلى الأمين التنفيذي والواردة في الفقرة 4 أعلاه؛

6- توصي مؤتمر الأطراف أن يطلب إلى الهيئة الفرعية تقييم نطاق وعملية نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، في أعقاب إصدار الطبعة الرابعة من هذه النشرة، وفي ضوء العمل الجاري الذي يضطلع به المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لإجراء تقييم عالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومع تجنب الازدواجية في العمل، وعلى تقديم تقرير إلى الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف لإرشاد نظره في طرائق الطبعات المستقبلة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.

- - - - -